نقدُ ابنِ مالكٍ كافيةَ ابنِ الحاجبِ

صوره وأسبابه

(باب المنصوبات أنموذجاً)

الدكتور

محمد عبد الستار علي أبوزيد

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – المملكة العربية السعودية

مدرس بقسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات كفر الشيخ، جامعة الأزهر

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

نقدُ ابن مالكٍ كافيةَ ابن الحاجبِ: صوره وأسبابه (باب المنصوبات أنموذجًا)

محمد عبد الستار علي أبوزيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – المملكة العربية السعودية
مدرس بقسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات كفر الشيخ، جامعة الأزهر
البريد الالكتروني: MohammadAbdalsttar2068@Azhar.edu.eg

ملخص البحث: تعدّ كافية ابن الحاجب من الكتب القيّمة المعتبرة في النحو، فبلغت شهرتها شرقًا وغربًا، فعكف عليها العلماء منذ تأليفها شرحًا، وتفسيرًا، وتفصيلًا، ونظمًا، ونقدًا، واستدراكًا، وإعرابًا، وترجمة، ومن العلماء الذين تناولوها بالنقدِ، والتعليق، والتصحيح ابنُ مالك، إمام العربية، والحجة في النحو واللغة، فتنوع نقده، واستدراكه، فشمل العبارة، والحدود، والتعريفات، والأمثلة، والآراء، والأحكام، وغيرها، فتميز عمله عن غيره من شروح الكافية على كثرتها، وتنوعها، وقد جمع هذا البحث نقود ابن مالك، واستدراكاته، واعتراضاته على كافية ابن الحاجب في باب المنصوبات، وصنفها، وناقشها، وبيّن موقف شراح الكافية من هذه النقود، والاستدراكات، وكشف البحث عن مدى صحة هذه الاستدراكات، والاعتراضات، وموضوعيتها، ومدى تأثير ابنِ مالك في شّراح الكافية، كالرضي، وابن النحويّة، والكيلاني، وغيرهم من الشراح.

كما أظهرت هذه الدراسة أن أكثر اعتراضات ابن مالك واستدراكاته كانت على عبارة ابن الحاجب في الكافية بسبب طولها، أو عدم دقتها، أو كونها موهمة، أو غير جامعة، أو للتساهل فيها.

الكلمات المفتاحية: نقد– ابن الحاجب– ابن مالك– الكافية– المنصوبات.

Criticism of Ibn Malik Kafiya Ibn al-Hajeb: Its Image and Causes (The Mansob chapter as a model)

Mohamed Abdel Sattar Ali Abu Zeid
Assistant Professor at the College of Arabic Language - Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia
Lecturer, Department of Linguistics, College of Islamic Studies
and Arabic for Girls, Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University
E-mail: MohammadAbdalsttar2068@Azhar.edu.eg

ABSTRACT :The Kafiya of Ibn al-Hajib is considered one of the valuable and considered books in grammar. It has reached its fame in the East and the West. Scholars have worked on it since its compilation, with explanation, interpretation, detail, systems, criticism, rectification, parsing, and translation. Arabic, and the argument in grammar and language, so his criticism varied, and its redemption, including the phrase, limits, definitions, examples, opinions, rulings, and others, distinguished his work from other sufficient explanations due to their abundance and diversity.

This research collected the money of Ibn Malik, his remediations, and his objections to the adequacy of Ibn al-Hajeb in the chapter on Mansob, classified and discussed it, and clarified the position of the adequate commentators on these coins, and redresses.

The research revealed the extent of the validity of these corrections and objections, their objectivity, and the extent of the influence of Ibn Malik on the commentators of al-Kafia, such as al-Radhi, Ibn al-Nahawiyah, al-Kilani, and other commentators.

This study also showed that most of Ibn Malik's objections and corrections were to Ibn al-Hajeb's statement in al-Kafia because of its length, inaccuracy, being delusional, not comprehensive, or leniency in it.

Keywords: Naqd, Ibn Al-Hajeb, Ibn Malik, Al-Kafia, Al-Mansob.

المقدمة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمِهِ الكافيةِ الوافيةِ، ومننِهِ الشافيةِ الصافيةِ، أمّا بعد:

فلا يخفى ما لكافية ابن الحاجب من قيمة علمية كبيرة في الدراسات النحوية، فقد أكبّ عليها العلماء منذ تأليفها شرحًا، وتفسيرًا، وتفصيلًا، ونظمًا، ونقدًا، واستدراكًا، ومن العلماء الذين تناولوها بالنقدِ، والتصحيح ابنُ مالك، فتميّز عمله عن غيره من شروح الكافية؛ على كثرتها؛ وقد شمل نقده واستدراكه العبارة، والحدود، والأحكام، والأمثلة، والشروط، والتسمية.

ولا تكاد تخلو صفحة من الكافية من نقدٍ، أو استدراكٍ، أو تصحيح، أو تعليقٍ لابن مالك، وقد جمعت نقوده واستدراكاته في باب المنصوبات، ودرستها تحت عنوان: (نقد ابنِ مالك كافيةَ ابن الحاجب (باب المنصوبات أنموذجًا).

قيمة الموضوع:

تظهر قيمة هذا الموضوع في كونه يتناول نقود ابن مالك واستدراكاته على كافية ابن الحاجب مع قيمتها العلميّة، وشهرتها الواسعة، ومكانة الشيخين الجليلين ابنِ الحاجب، وابن مالك.

وليس الهدفُ من دراسةِ نقودِ ابنِ مالكٍ دراسةَ المسائلِ، وبيانَ آراءِ النحويين فيها، وإنما الهدفُ هو جمعُ نقودِ ابن مالك، واستدراكاتِه، واعتراضاتِه على كافيةِ ابن الحاجب في باب المنصوبات، وتصنيفُها، ومناقشتُها، وبيانُ موقفِ شراح الكافية من هذه النقود والاستدراكات؛ للوقوفِ على مدى صحتها، وموضوعيتها، ومدى تأثر شّراح الكافية بابن مالك.

واتبعت في البحث المنهج الآتي:

١-جمعت هذه النقود والاستدراكات، ورتبتها حسب ترتيب الكافية، واضعًا عنوانًا مناسبًا لكلّ نقد، ثم صنّفتها حسب نوعية النقد.

٢- ذكرت نصّ النقد مسبوقًا بنصّ ابنِ الحاجب المعترَض عليه، مع توثيق نصّ ابن الحاجب من الكافية، وتوثيق نقد ابن مالك من التُّحفة[١]، وشرح الكافية لابن

(١) سيأتي الحديث عنه في التمهيد بإذن الله.

جماعة، ليسهلَ الرجوع إلى النصّ لمن لم يطلع على التحفة.

٣- ذكرت آراء الشيخين في مؤلفاتهما الأخرى؛ لبيان ما فيها من موافقة، أو مخالفة.

٤- رجعت إلى شروح الكافية التي تمكّنتُ من الاطلاع عليها؛ إظهارًا لموقف الشرّاح من النقد، أو الاستدراك، خاتمًا كلَّ نقدٍ بما ظهر لي بعد دراسته.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من ثمانية مباحث، تسبقها مقدمة، وتمهيد، وتليها خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

تحدثت في المقدمة عن قيمة الموضوع، وهدفه، ومنهج البحث، وخطته، وتناولت في التمهيد التعريف الموجز بالشيخين الجليلين ابن الحاجب وابن مالك، والمدونة المعتمد عليها في جمع نقود ابن مالك، ومنهج ابن مالك وأسلوبه في النقد، وأما المباحث فقد رتبتها حسب الأكثر، فجاءت كما يأتي:

المبحث الأول: نقد العبارة

المبحث الثاني: نقد الحكم

المبحث الثالث: نقد الحدود

المبحث الرابع: نقد الأمثلة

المبحث الخامس: نقد الشروط

المبحث السادس: نقد الاختيار

المبحث السابع: نقد التسمية

المبحث الثامن: نقود متفرقة، وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: اعتراض على القياس

المطلب الثاني: اعتراض على ترتيب الأحكام

المطلب الثالث: اعتراض على الضابط

المطلب الرابع: اعتراض على المعنى.

ثم جاءت الخاتمة، وفيها ذكرت أهم النتائج التي خلص إليها البحث

وبعد، فما كان من توفيق فهو من فضل الله عليّ، وما كان من تقصير فحسبي أنني اجتهدت، والله أسأل العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

تمهيد

ابن الحاجب، وابن مالك:

ابن الحاجب، وابن مالك عالمان جليلان، بلغت شهرتهما الآفاق، وقد ألفت فيهما دراسات كثيرة، ومصنفاتهما سارت بها الركبان.

أما ابنُ الحاجب فهو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين العلامة المقرئ الأصولي المالكي النحوي، توفي سنة ٦٤٦هـ، كان رأسًا في العربية، وعلم النظر، سارت بمصنفاته الركبان، وبخاصة الكافية، خالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة، مع دين، وورع، وتواضع، واحتمال، واطّراح للتكلف(١)، رزقت تصانيفه قبولًا تامًّا؛ لحسنها وجزالتها(٢).

وأما ابن مالك فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الجيّاني الشافعي النحوي، توفي سنة٦٧٢هـ، إمام زمانه في العربية(٣)، كان في النحو والتصريف بحرًا لا يُجارى، وحبرًا لا يُبارى(٤)، حاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف(٥)، كان كثير المطالعة سريع المراجعة لا يكتب شيئًا من محفوظه حتى يراجعه في محله، ولا يُرى إلا وهو يُصلي، أو يتلو، أو يُصنِّف، أو يقرأ(٦).

المدونة المعتمد عليها في جمع نقود ابن مالك:

اعتمدت في جمع نقود ابن مالك واستدراكاته على التقييدات التي جمعها

---

(١) ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٣/١٦،٤٣١، وبغية الوعاة ١٣٤/٢، والأعلام ٢١١/٤.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: غاية النهاية ١٨٠/٢.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٢٣/٢، وشذرات الذهب ٥٩١/٧.

(٥) ينظر: نفح الطيب ٢٢٨/٢.

(٦) ينظر: نفح الطيب٢/ ٢٢٩، وشذرات الذهب ٥٩١/٧.

ابن جماعة عن شيخه ابن مالك، وهي رسالة ماجستير باسم: **(التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب**، أملاه/ جمال الدين بن مالك، جمعه/ بدر الدين بن جماعة، دراسة وتحقيق/ أحمد علي قائد المصباحي، جامعة أم القرى (١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، والكتاب مطبوع ثلاث مرات باسم: **(شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة)**:

الأولى[١]: بتحقيق/د. محمد عبد النبي عبد المجيد، دار البيان- مصر (١٤٠٨هـ).

الثانية: بتحقيق/د. محمد محمد داود، دار المنار- القاهرة (٢٠٠٠م).

الثالثة: بتحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٣٢هـ).

والاسم الأول (التُّحْفَة)، ونسبتُه إلى ابن مالك هو الصحيح؛ لعدة أسباب، منها:

الأول: أن ابنَ جماعة قد صرح بنسبته إلى ابن مالك في مقدمته فقال:" هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها، وفرائد عزيز جمعها... مما قيّدته معنى[٢] عن شيخنا حجة العرب الإمام العابد الناسك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، متع الله بحياته، ونفع ببركاته"[٣].

الثاني: نقل عنه المرادي في توضيح المقاصد في حدّ الموصول، فقال: "وحدّه ابنُ الحاجب بقوله: "ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد"[٤]، وقال في **التحفة**[٥]: "اللذان واللتان"، و(بأيهم هو أشد) معربة قبل مجيء الصلة،

---

(١) صدرت هذه الطبعة قبل تحقيق الكتاب في الرسالة العلمية، وهي مليئة بالأخطاء، انظر: نقد هذه الطبعة: التحفة ص٥٦-٧٥.

(٢) زيادة من بعض النسخ، ينظر: التحفة ص٨٦، وليست في شرح الكافية لابن جماعة ص٥٥.

(٣) التحفة ص٨٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص٥٥.

(٤) الكافية ص٣٤.

(٥) ظنه محقق توضيح المقاصد (٤١٦/١) تحفةَ المودود في المقصور والممدود!

والإعراب دليل تمامها، والأولى: ما لا تتم إفادته "[١].

الثالث: أن ابن هشام نقل عن التحفة ونسبها إلى ابن مالك في أكثر من موضع، ومنها:

قوله في المغني: "وفي **التحفة** أن ابنَ مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: "ولا تفيد إلّا تخفيفًا"، فقال: بل تفيد أيضًا التخصيص فَإِنّ (ضَارب زيدٍ) أخص من (ضَارب) "[٢].

ونقل عنه أيضًا في حاشيتيه على الألفية في أكثر من موضع، منها:

قوله: "وقد ردَّ الناظمُ على ابنِ الحَاجِبِ لمَّا قال في "عسى": إنها غير متصرفةٍ؛ بقولهم: ما أَعْساه"[٣].

وقوله في كسر همزة (إنّ):"وقال ابنُ الحَاجِب: أو وَقَعَتْ بعد القول، وردَّ عليه النَّاظِمُ بـ(أولُ قولي أني أحمد الله)، وقال: لا بدَّ أن يقول: محكيةً بالقول"[٤].

وقوله في نصب الحال من المضاف إليه: "من "التُّحْفة": مثالُ الجزء: ضُرِب ظهرُ زيدٍ قاذفًا، ﴿وَنَزَعْنَا﴾[٥] الآيةَ، وشِبْهِ الجزء: (أعجبني كلامُه مخاصِمًا)، و: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾"[٦].

ونقل عنه في تخليص الشواهد فقال في حذف نون الوقاية من (منّي

---

(١) توضيح المقاصد ٤١٦/١، والتحفة ص٢٥٣، وينظر أيضًا: الجنى الداني ص١٤٨، والتحفة ص٩٤.

(٢) المغني ص ٦٦٤، والتحفة ص٢١٠، ونصُّه: "قد تفيد تخصيصًا؛ لأن نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ أخصُّ من: برجلٍ حسنٍ"، وينظر أيضًا: المغني ص٤٤٨، والتحفة ص٩٤.

(٣) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٤١٠/١، والتحفة ص٣٨٠.

(٤) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٤٣٢/١، والتحفة ص٤١٢.

(٥) قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

(٦) البقرة: ١٣٥، وينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٥٨٤/١، والتحفة ص١٨٤.

وعنّي): "وفي **(التحفة)** لم يجيء الحذف إلا في بيتٍ لا يُعرف قائله[١] انتهى"[٢]، وهذا النص نقله عنه العيني في المقاصد النحوية[٣]، والبغدادي في الخزانة[٤].

الرابع: نقل الأشموني عنه، فقال: "واختار الناظم في **نكته على مقدمة ابن الحاجب** أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو:(بأحمدكم)، وإن بقيت العلتان فلا نحو: (بأحسنكم) "[٥] .

الخامس: نقل عنه بعض شراح الكافية كابنِ النحويّة[٦]، والقَمولي[٧]، والكيلاني[٨] في حاشيته على الكافية، حيث قال في باب المفعول المطلق: " قال ابن مالك: كان يغنيه عن هذا التطويل لعاقبة جملة"[٩]، وسيأتي ذكر هذه

---

(١) هو: **أيُّها السائلُ عَنْهم وعني لستُ من قيس ولا قيسُ مني**

(٢) تخليص الشواهد ص١٠٦، والتحفة ص٢٤٤.

(٣) المقاصد النحوية ٣٢٤/١، وظنه المحققون التحفة الأدبية في علم العربية للأشموني!

(٤) خزانة الأدب ٣٨١/٥.

(٥) شرح الأشموني على الألفية٧٥/١، والتحفة ص١١٨.

(٦) هو: محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين أبو عبد الله الحموي الدمشقي، المعروف بابن النحويّة، من مؤلفاته: إسفار الصباح عن ضوء المصباح، وشرح كافية ابن الحاجب، توفي سنة ٧١٨هـ، ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢٧٢/٢، والأعلام ١٤٦/٧.

(٧) هو: أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين الشيخ نجم الدينالْقَمُولِيّ، من مؤلفته: البحر المحيط في شرح الوسيط، الجواهر، شرح كافية ابن الحاجب، شرح الأسماء الحسنى، توفي ٧٢٧هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٨٣/١.

(٨) هو: محمود بن الحسين الأفضلي الحاذقي الكيلاني النقشبندي، الشهير بالصادقي الكيلاني، من مؤلفاته: حاشية على الكافية، وحاشية على المغني لا بن هشام، توفي بالمدينة المنورة سنة ٩٧٠هـ، ينظر: وهدية العارفية٤١٣/٢، والأعلام ١٦٨/٧.

(٩) حاشية الكيلاني ص١٢٩، وينظر: التحفة ص١٥٣، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٢.

النقول في مواضعها من البحث إن شاء الله تعالى.

هذه النقول، وغيرها[1] تؤكد نسبة الكتاب إلى ابن مالك، وأن اسمه الصحيح هو (التُّحْفَةُ) كما صُرِّحَ به في النصوص السابقة.

ولم يقتصر عمل ابن جماعة على جمع تقييدات شيخه، بل أضاف إليها بعض التعليقات والتوضيحات التي ينتصر فيها لابن الحاجب، أو يوضح كلامه، مميزًا تعليقاته بقوله: (قلتُ)، وهي قليلة؛ إذ بلغت اثنين وثلاثين موضعًا في الكتاب كُلِّه، حظي باب المنصوبات بواحدٍ منها فقط.

منهج ابن مالك وأسلوبه في النقد[2]:

لم يقصد ابن مالك شرح متن الكافية، وإنما قصد التصحيح، والنقد، والاستدراك على عبارة ابن الحاجب، ولذا فقد كان منهجه الاجتزاء بالكلمة، أو العبارة موضع النقد مسبوقة بـ(قال)، أو(قوله) ثم بيان ما على العبارة من نقد، أو استدراك ذاكرًا الأسباب، والأدلة، والشواهد، مع الإيجاز في العبارة، وسهولتها، ووضوحها في كثير من المواضع.

وقد استعمل بعض الألفاظ المعبرة عن سبب النقد، منها: (والعبارة الجامعة– التمثيل الجيد–ولفظه غير وافٍ–فيه سهو– وفي عبارته تساهل– والأوْلَى– والأجود..).

(١) ينظر غير ما سبق: الأشموني ٣٨٢/٢، والتصريح ٣٠/١، والهمع ٧٠/٣، ١٩٠، وحاشية الصبان ٤٤٥/٢.

(٢) ينظر في هذا: التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب ص٣٨–٥٥.

المبحث الأول: نقد العبارة

حذف الفعل قياساً في باب المفعول المطلق

لابن مالك ثلاثة نقود على عبارة ابن الحاجب في مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا:

الموضع الأول:

قال ابن الحاجب:" منها[١] ما وقع مثبتًا بعد نفي–أو معنى نفي– داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكررًا، مثل: (ما أنت إلّا سيرًا)، و(ما أنت إلّا سيرَ البريدِ)، و(إنّما أنت سيرًا)، و(زيدٌ سيرًا سيرًا) "[٢].

فاستدرك ابن مالك عليه قائلًا: "يكفي فيه: منها ما هو خبرٌ عن اسمِ عينٍ محصورًا، أو مكررًا"[٣].

البيان والتعليق:

اعتراض ابن مالك على عبارة ابن الحاجب، لطولها، فعبّر عنها بما هو أوجز.

ونقل الكيلاني استدراك ابن مالك دون نسبة، فقال: "قيل: كان يغنيه عن هذا التطويل ما وقع خبرًا لاسم عينٍ مكررًا أو محصورًا"[٤].

قال في التسهيل: "ويُحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية أو معنوية، ووُجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل... أو نائبا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر"[٥].

وإنما اشترط التكرير؛ ليكون أحد اللفظين عوضًا من ظهور الفعل، وقام الحصر مقام التكرير؛ لأن في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار، فلو ترك التكرار والحصر جاز الإظهار، واشترط كون المخبر عنه اسم عين، لأنه

---

(١) أي: من المواضع التي يحذف فيها الفعل قياسًا.

(٢) الكافية ص١٨.

(٣) التحفة ص١٥٣، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٢.

(٤) حاشية الكيلاني ص١٢٨.

(٥) شرح التسهيل ١٨٣/٢، ١٨٨.

لو كان اسم معنى لكان المصدر خبرًا نحو: إنما سيرُك سيرُ البريد[١].

قال ابن الحاجب في الشرح: "فإذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل، كقولك: (ما أنت إلّا سيرًا)، و(ما أنت إلّا سير البريد)"[٢].

وعبارته في الوافية وشرحها: "أن يكون مصدرًا مثبتًا بعد نفي، ولا يصح أن يكون خبرًا عن الاسم المتقدم"[٣]

وبعدُ، فعبارة ابن مالك أولى وأفضل لإيجازها، ووفائها بالمقصود دون تكلف، لأن قوله: (أو وقع مكررًا) فيه نوع إخلال؛ لأن مراده: (أو وقع مكررًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه)، وعبارته لا تعطي هذه الفائدة إلّا بتكلف[٤].

الموضع الثاني:

قال ابن الحاجب: " ومنها[٥] ما وقع تفصيلًا لأثر مضمون جملة متقدمة مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٦]..."[٧] .

فاستدركه ابن مالك بقوله: "يكفيه: ما وقع تبيينًا لعاقبة جملة طلبية، أو خبرية"[٨].

البيان والتعليق:

اعتراض ابن مالك على عبارة ابن الحاجب؛ لعدم دقتها، فعبّر عنها بما هو أدق، وأوفى بالمقصود.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٨٨/٢، ١٨٩، وشرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢، ٦٦٦.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٣٩٦.

(٣) شرح الوافية ص١٨٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٩/١، والبرود الضافية ص٤٢٧، وكشف الوافية للحلبي ص١٦٩.

(٥) أي: من المواضع التي يحذف فيها الفعل قياسًا.

(٦) سورة محمد: ٤.

(٧) الكافية ص١٨.

(٨) التحفة ص١٥٣، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٢.

قال في التسهيل: " ...أو لكونه تفصيلَ عاقبةِ طلبٍ أو خبرٍ"، ومثّل له في شرحه قائلًا: "ومثال الكائن في تفصيل عاقبة طلب قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، ومثال المفصل به عاقبة خبر قول الشاعر:

لأجْهدنَّ فإمّا درْءَ واقعةٍ تُخْشَى وإمّا بُلوغَ السُّؤْلِ والأملِ(١).

وذكر الكيلاني استدراك ابن مالك فقال: "قال ابن مالك: كان يغنيه عن هذا التطويل لعاقبة جملة"(٢).

قال ابن الحاجب في الشرح: "... (فشَدُّ الوثاق) جملة متقدمة، ومضمونها: (شدُّ الوثاق)، و(شدُّ الوثاقِ) أثره ذلك التفصيل، وهو إمّا المنُّ، أو الفداء، أو الاسترقاق"(٣).

وفيما ذكره الرضي موافقة ما ذكره ابن مالك؛ حيث قال: "واعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدرًا، يطلب منه فوائد وأغراض؛ فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجمل وجب حذف أفعالها..."(٤).

وبعدُ، فعبارةُ ابنِ مالك أدقُّ، وأوفى من عبارة ابن الحاجب.

الموضع الثالث:

قال ابن الحاجب: "ومنها(٥): ما وقع مثنى، مثل: (لبّيك)، و(سعديك)"(٦).

فاعترضه ابن مالك بقوله: "هذا ليس مثنى؛ لأن المثنى ما له واحد من لفظه،

---

(١) شرح التسهيل ١٨٨/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التذييل ٢٠٤/٧، والمساعد ٤٧٣/١، وتمهيد القواعد ١٨٤١/٤، والتصريح ٥٠٣/١.

(٢) حاشية الكيلاني ص١٢٩.

(٣) شرح المقدمة الكافية ص٣٩٨.

(٤) شرح الكافية ٣٦٩/١، ٣٧٠.

(٥) أي: من المواضع التي يحذف فيها الفعل قياسًا.

(٦) الكافية: ص١٨.

ولا قُصِد به التثنية، بل التكرير؛ لأن المعنى: (إلبابٌ بعد إلبابٍ)، و(مساعدة- أو إسعاد- بعد مساعدة، أو إسعاد)، وليس (إلبابٌ) واحدَ (لبّيك)، و(مساعدة) واحدَ (سعديك).

والأَولى: ومنها: اسم مصدر جاء بلفظ التثنية، لا مثنى"[١].

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك ابن الحاجب في إطلاقه لفظ المثنى على (لبيّك)، وسعديك)، وقال: إنه ليس مثنى، ولا قصد به التثنية، بل قصد به التكرير، والأولى أن يقول: اسم مصدر جاء بلفظ التثنية، لا مثنى.

وهكذا قال في شرح التسهيل: "وهو مثنى اللفظ"[٢] .

وتبع ابنَ مالك في هذا الاستدراك النيلي[٣] حيث قال: " فلو قال: "ومنها ما وقع مثنى للتكثير لكان أسدّ وأضبط"[٤]، وابنُ النحويّة، حيث قال في حاشيته: "حقّه أن يقول: ما وقع مثنى للتكثير، أو اسم مصدر بلفظ التثنية"[٥].

وكلام ابن الحاجب في الشرح لا يختلف عمّا ذكره ابن مالك، حيث قال: "وإنما حذف الفعل؛ لأن التثنية في المعنى تكرير لما قصد إليه، كأنه قيل: لبًّا لبًّا، وسعدًا سعدًا، فجعلوا اللفظ المقدر نائبًا مناب الفعل، ودالًّا عليه، فلذلك حذفوه"[٦].

وقال في شرح الوافية: "ومما حذف فيه الفعل وجوبًا ما استعملوه مثنى، مثل:

---

(١) التحفة ص١٥٥، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٣.

(٢) شرح التسهيل ١٨٦/٢.

(٣) هو: إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، من مؤلفاته: التحفة الشافية في شرح الكافية، والصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية. ينظر: بغية الوعاة ٤١٠/١، وكشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(٤) التحفة الشافية ١٨٤/١.

(٥) ابن النحويّة وحاشيته على الكافية ١٠٤/١.

(٦) شرح المقدمة الكافية ص٤٠٤. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/١.

لبَّيك، وسَعْديك، ودواليك، وهذاذيك..."[١]، وبهذا يظهر أن ابن الحاجب يقصد من قوله: (ما وقع مثنى) ما جاء على صيغة التثنية؛ لإفادة التكرير والتكثير، وهذا ما فهمه الشرّاح، ومنهم ابنُ فلاح[٢]، والرضي[٣]، والقَمولي[٤]، والنجراني[٥]، وابنُ حاجي عوض[٦]، والجامي[٧]، وابن داود اليمني[٨]،

---

(١) شرح الوافية ص١٨٨. ودواليك: من المداولة، أي: مداولة بعد مداولة، وهذاذيك: من الهَذّ، وهو السرعة، أي: هذًّا بعد هَذٍّ، ينظر: الكتاب ٣٥١/١، والمحتسب ٢٧٨/٢، ٢٧٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤٧٣/١.

وابن فلاح هو: منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، المشهور بابن فلاح اليمني، من مؤلفاته: المغني في النحو، والكافي، وشرح الكافية، توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٠٢/٢، وكشف الظنون ١٧٥١/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣٨٤/١.

(٤) ينظر: شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٧/١.

(٥) ينظر: الخلاصات الصافية ص١٥١.

والنجراني هو: إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن عطية النجراني، من مؤلفاته: شرح الكافية، والأسرار الشافية في كشف معاني الشافية، توفي سنة ٧٩٤هـ. ينظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢، وأعيان الشيعة ٢٤٣/١٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية له ص٥٠٣.

وابن حاجي عوض هو: يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض الرومي الحنفي، من مؤلفاته: شرح الكافية، توفي سنة ٨٤٥هـ. ينظر: كشف الظنون ٣٧٦/٢، وهدية العارفين ٥٤٦/٢.

(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٣٨/١.

(٨) ينظر: بغية الطالب ٢٠٩/١.

وابن داود اليمني هو: محمد بن أحمد بن الإمام الحسن بن داود اليمني، من مؤلفاته: شرح الكافية المسمى بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، توفي سنة ١٠٦٢هـ. ينظر: هدية العارفين ٢٨٦/٦، والأعلام ١١/٦.

والسرهندي[1].

ومن هذا يظهر أن ابن الحاجب لم يقل: إن (لبّيك) وأخواته مثنى حقيقة، بل هي عنده على صيغة المثنى، وفي عبارته تساهلٌ.

تقديم المفعول به على الفعل

قال ابن الحاجب في تقديم المفعول به على الفعل: " وقد يتقدّم على الفعل"[2].

الفعل"[2].

فاستدرك عليه ابن مالك بقوله: "حقُّه: "إلا لمانع"، كما لو دخلت على الفعل لام الابتداء؛ فإنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه، فلا يجوز: زيدًا لأضربُ"[3].

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك عبارة ابن الحاجب في تقديم المفعول به على الفعل؛ لعمومها، فينبغي أن يقول: "وقد يتقدم على الفعل إلا لمانع"؛ لأن المفعول يمتنع تقديمه على الفعل في مواضع، وفصّل هذا المانع في شرح التسهيل[4] في ثلاثة مواضع:

الأول: إن كان الفعل صلة حرف، نحو: (من البِرّ أن تكُفَّ لسانَك).

الثاني: إذا كان الفعل مقرونًا بلام الابتداء، نحو: (إنّ اللهَ ليُحبُّ المحسنين).

الثالث: إذا كان الفعل مقرونًا بلام القسم نحو: (والله لأقولنّ الحقَّ).

---

(١) ينظر: الصافية في توضيح الكافية ص١٨٨.

والسرهندي هو: العلامة عبد الله جان بن حسن جان المجددي الفاروقي السندي، المعروف بـ(شاه آغا جان السرهندي)، من مؤلفاته: الصافية في توضيح الكافية، وشرح قصيدة بانت سعاد، توفي سنة ١٣٩٣هـ. ينظر: مقدمة تحقيق الصافية في توضيح الكافية ص٢٥-٢٩.

(٢) الكافية: ص١٨.

(٣) التحفة ص١٥٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٥٣/٢.

واستدرك عليه أبو حيان[١] في إطلاقه الحرف المصدري، قال: "وينبغي أن يقيده بالناصب، فيقول: "ولا موصول به حرف ناصب"، فإنه إذا لم يكن ناصباً جاز أن يتقدم على العامل، يجوز أن تقول في (عجبت مما تضرب زيداً): (عجبت ممَّا زيداً تضرب)، وكذلك استدرك عليه إطلاقه مع لام الابتداء، قال: فكان ينبغي أن يقول: لا تصاحب خبر (إنّ)، فإنها إذا صحبت خبر (إنّ) جاز التقديم، فتقول: (إن زيداً عمراً ليضربُّ)، وتبعه ابن عقيل[٢]في هذين الاستدراكين.

وذكر ابن النحويَّة هذا القيد الذي ذكره ابن مالك فقال: "يتقدم على الفعل ما لم يعرض مانعٌ..."[٣] ، وكذا الكيلاني حيث قال: "ولا يذهب عليك أن قوله: "وقد يتقدم على الفعل" ليس على الإطلاق، بل مُقيّدٌ بعدم المانع"[٤].
وذكر الرضي[٥] ، والقَمولي[٦] ، والنجراني[٧] ، وابنُ أبي القاسم[٨] ، وابنُ حاجي عوض[٩] ، والجامي[١٠] المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٩/٧،٤٠.
(٢) ينظر: المساعد ٤٣٦/١.
(٣) ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٠٧/١.
(٤) حاشية الكيلاني على الكافية ص١٣٥.
(٥) ينظر: شرح الكافية ٣٩٤/١،٣٩٥.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٣٦/١-٣٨.
(٧) ينظر: الخلاصات الصافية ص١٥٣.
(٨) ينظر: البرود الضافية ص٤٤٣،٤٤٤.
وابن أبي القاسم هو: جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر، الحسني، الصنعاني، من مؤلفاته: شرح الكافية، المسمى (البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية)، والتفسير الكبير، توفي سنة ٨٣٧هـ.
ينظر: طبقات الزيدية الكبرى ٧٧٨/٢، وأعلام المؤلفين الزيدية ص٧١٧.
(٩) ينظر: شرح الكافية ص٥٠٧.
(١٠) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٤١/١،٢٤٢.

ومنها:

إذا كان الفعل بنون التوكيد المشددة، أو المخففة، فلا يقال: (زيدًا اضربَنّ)، وكذا لو أوقع تقديمه في لبس، كما في (ضَربَ موسى عيسى)؛ إذ لو قلت: (عيسى ضَربَ موسى) لظُنّ أن المقدم مبتدأ، وكذا لو كان الناصب فعل التعجب، نحو (ما أحسنَ زيدًا)، وكذا إذا كان ضميرًا متصلًا، نحو: (أكرمني زيدٌ)، أو كان محصورًا نحو: (لن يضرب زيدٌ إلّا عمرًا).

ولعل ابنَ الحاجب قصد التفرقة بين تقديم الفاعل، وتقديم المفعول؛ فقال: (وقد يتقدم على الفعل)، ليعلم أن المفعول يتقدم على الفعل بخلاف الفاعل، وفي تعبيره بلفظ (قد) إشارة إلى أن المفعول به قد يمتنع تقديمه على الفعل في بعض الصور إذا منع مانع من التقديم(١).

وجوب حذف الفعل

قال ابن الحاجب في حذف الفعل وجوبًا: "ووجوبا في أربعة مواضع:(٢)

الأوّل: سماعيّ مثل: (امرأ ونفسه)، و﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾(٣)، و(أهلًا وسهلًا).."(٤) .

واستدرك عليه ابن مالك بقوله:" ووجوب حذف العامل في مسألة: (انتهوا) مخصوص بما إذا كان المنصوب (خيرًا)، فلو قلت: (انته أمرًا قاصدًا)، وشبهه، جاز إظهار الفعل، نصّ عليه سيبويه، وقد غلط الزمخشري في عدّه ذلك من اللازم إضماره، وكلام المصنف مشعرٌ به"(٥) .

البيان والتعليق:

---

(١) ينظر: الصافية في توضيح الكافية ص١٩٢.

(٢) هي: الأول: سماعي، والثّاني: المنادى، والثّالث: ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، والرّابع: التحذير.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) الكافية ص١٩.

(٥) التحفة ص١٥٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٤.

استدراك ابن مالك مبني على أن كلام ابن الحاجب مشعر بوجوب حذف الفعل مع قولهم: (انته أمرًا قاصدًا)، ويرى ابن مالك أن وجوب حذف الفعل مع (انتهوا) مخصوص بما إذا كان المنصوب (خيرًا)، ومن ثمّ فقد غلّط الزمخشري[١]، لجعله ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، و(انته أمرًا قاصدًا) سواء في وجوب حذف الفعل، وهو ما يشعره كلام ابن الحاجب، لأن قول القائل: (انته أمرًا قاصدًا) ليس مثل ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ في كثرة الاستعمال؛ فيلزمَ فيه حذف الفعل.

وقد ذكر ابن مالك هذا الكلام في شرح التسهيل[٢]

وقال في باب المفعول معه: " وقد حكم **بعض المتأخرين** بمنع النصب أخذًا بظاهر قوله الأول، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع. ومثل هذا اتفق للزمخشري في: (انتهِ أمرًا قاصدًا)، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره؛ لأن سيبويه ذكر بعده أمثلة التزم إضمار ناصبها، ثم بيّن بعد ذلك بقليل أن الذي نصب (أمرًا قاصدًا) يجوز إظهاره، وغفل الزمخشري عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب"[٣]، ونقل القمولي[٤] هذا الكلام عن ابن مالك دون عزوٍ.

وما ذكره ابن الحاجب[٥] في الشرح هو أنَّ هذه المفعولات كثرت في ألسنتهم؛ فالتزموا فيها حذف الفعل، فأجروها مجرى المثل، وجعلَ حذفَ الفعل فيها سماعيًّا[٦] مثل: (سَقْيًا)، و(رَعْيًا) في المصادر، والعلة واحدة، ولم يُشِر إلى المثال الذي ذكره ابن مالك من قريب ولا من بعيد!

---

(١) ينظر: المفصل ص٧٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٥٩/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٤٦/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٤٠٨، وشرح الوافية ص١٩٠.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٢/١.

بل إنه غلّط الزمخشري كما غلّطه ابن مالك، فقال في الإيضاح مرجحًا رأي سيبويه: "ومنه: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، قال سيبويه[١]: لأنك حين قلت: (انتهِ) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ، وتدخله في آخر، فكأنه قال: (وائتِ خيرًا لك)، وما ذكره سيبويه أظهر، والمعنى عليه، ولذلك أظهروه في مثل: (انتهِ أمرًا قاصدًا)، وقول الزمخشري: ومنه: (انتهِ أمرًا قاصدًا) على أنه واجب فيه حذف الفعل غلطٌ"[٢].

فظهر من هذا براءة ابن الحاجب مما نسبه إليه ابن مالك.

ومن الشراح الذين فرقوا بين المثالين ابنُ النحويّة[٣].

تابع المنادى المبنيّ الأصل

قال ابنُ الحاجب في توابع المنادى المبني: "وتوابع المنادى المبنيّ المفردة–من التّأكيد، والصّفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف، الممتنع دخول (يا) عليه– ترفع على لفظه، وتنصب على محلّه، مثل (يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ)"[٤].

واستدركه ابن مالك بقوله: "(لكاعِ) لا يرفع تابعه على لفظه، لكنْ مراعاةً لمحله بالنداء، وينصب مراعاة لمفعوليته"[٥]

البيان والتعليق:

استدرك ابن مالك على ابن الحاجب في قوله بجواز رفع تابع المنادى المبني على اللفظ، ونصبه على المحل بأن من التوابع ما لا يجوز فيها الرفع على لفظ المنادى، وهو المبني قبل النداء نحو: (يا لكاعِ) بل الرفع مراعاة لمحله بالنداء، وينصب مراعاة لمفعوليته.

(لكاعِ) على وزن (فعالِ) في ذم المؤنث، من الألفاظ الملازمة للنداء،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٣،٢٧٤.

(٣) ينظر: ابن النحويّة وحاشيته على الكافية ص١٠٨.

(٤) الكافية ص١٩.

(٥) التحفة ص١٥٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٦.

وهو مبني على الكسر دائمًا عند الحجازيين، وعند بني تميم ما لم ينقل إلى العلمية، فإذا نقل إلى العلميّة فهو معرب غير منصرف عند بني تميم(١)، وقد يستعمل في الضرورة غير منادى(٢)، كقول الشاعر:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوي إلى بيتٍ قَعِيدَتُه لَكَاعِ(٣)

فهو في حالة النداء مبني على ضمة مقدرة مثل: يا هؤلاءِ، يا سيبويه، يا رَقاشِ(٤).

وتبع ابنُ النحويّة ابنَ مالك في هذا الاستدراك فقال: "ينتقض بمثل: (يا هؤلاءِ)؛ فإنه مفرد معرفة، وليس مبنيًّا على ما يرتفع به؛ لأنه إنما يرفع محلًا، وليس مبنيًا على ما يرتفع له محلًا... فلو زاد ذلك: "ويترك على حركة بنائه أو سكونه؛ لكان أجود"(٥).

وكذا ذكره القَمولي؛ إذ قال: "وقول المصنف: (يرفع على لفظه) ليس بمستمر؛ فإنه قد يرفع على موضعه مراعاة لمحله بعد النداء، وذلك في المبني قبل النداء، كقولك: (يا لكاعِ القائمةُ)، فـ(القائمة) مرفوعة على محل (لكاع) الذي يستحقه بالنداء لا على لفظها..."(٦).

وذكر الكيلاني هذ الاستدراك دون عزوٍ فقال: "فإن قيل: يشكَل بـ(يا هؤلاءِ الكرامُ)؛ لأنه تابع مبني ليس فيه رفع حتى يرفع على لفظه، قلنا: اللفظ أعمّ

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٠/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٠/٣، وسبك المنظوم ص١٨٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ص١٥٦، والخزانة ٤٠٤/٢،٤٠٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، والتذييل ١٤٧/٤، والمساعد٥٤٥/٢، وتعليق الفرائد ١٨٥/٣. لكاعِ: لئيمة أو حمقاء.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٢/٣.

(٥) ابن النحويّة وحاشيته على الكافية ١١٠/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٦٣/١، وينظر -أيضًا- ٥٥/١.

في هذا الموضع من الإعراب المحلي، والتقديري، واللفظي، وهذا أمر عجيبٌ، وتكلف غريبٌ، ينبو عنه طباع كل أريبٍ"[١] .

وقد ذكر ابن الحاجب في الشرح أنه يتبع على محله لا على لفظه فقال: "وحكم المبني أن يجري على موضعه لا على لفظه"[٢].

فتابعُه يرفع على حركة البناء المقدرة فيه، فتقول: (يا لكاعِ القائمةُ)، و(يا هذا القائمُ)، و(يا هؤلاءِ الكرامُ)[٣].

فإن قيل: فكان على ابن الحاجب أن يقول: "يرفع على لفظه أو محله" أجيبَ بما ذكره الكيلاني[٤]: لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم، أو ما يقوم مقامه جعله كالملفوظ، فأطلق عليه اسم اللفظ، ولو أطلق المحل عليه لالتبس بمحل النصب.

وقوله: (وتوابع المنادى المبني المفردة) المقصود به المبني بسبب النداء؛ لأن هذا الحكم؛ إنما يأتي به، فأمّا المبنيات قبل النداء نحو: (لكاعِ، هؤلاءِ، سيبويهِ) فالحمل فيها على المحل[٥].

ما يحذف في ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب فيما يحذف في ترخيم المنادى:" فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، كـ (أَسْماء) و (مَرْوان)، أو حرف صحيح قبله مدّة، وهو أكثر من أربعة أحرف حذفتا.."[٦] .

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: "لو سميت بـ(معديِّ)، أو بـ(مهداء) حذفت في ترخيمه حرفين، وليس آخره حرفًا صحيحًا، أمّا (معديٌّ) فظاهر، وأما (مهداء)

---

(١) حاشية الكيلاني على الكافية ص١٣٩.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٤١٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٢٤.

(٤) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٣٩.

(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٥٥/١.

(٦) الكافية ص٢٠.

فلأن أصله: (مهداي)، فقلبت الياء همزة؛ للمدة قبلها، **ولو قال:** "**حرف أصلي**" **لسلم**"[١].

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في ضابط ما يحذف منه حرفان في الترخيم بأنه غير جامع؛ إذ يحذف حرفان من (معدي) إذا سمي به، وكذا يحذف حرفان من (مهداء)، وأصله (مهداي)، وليس آخرهما حرفًا صحيحًا، ولذا يرى ابن مالك أنه لو قال: "**حرف أصلي قبله مدة**" لسلم من الاعتراض.

وقد نصّ في شرح التسهيل على حذف الحرف الأخير مع ما قبله من حرف لين زائد، ولم يقيد الأخير بكونه صحيحًا أو أصليًّا؛ أو زائدًا، فقال: "وإن عري العلم المفرد من هاء التأنيث خماسيًّا فصاعدًا، وقبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة، فترخيمه بحذف آخره، وحذف حرف اللين المذكور، سواء في ذلك ما آخره زائد، وما آخره أصلي، فيقال في: مَرْوان، وعَفْراء، ويَعفُور... يا مَرو، ويا عَفْر، ويا يَعْف..."[٢].

وما استدركه ابن مالك ذكره ابن الحاجب في الإيضاح فقال: "وقد اختلف في (أسماء) هل هي ممّا آخره زيادتان، **أو حرف أصليّ وقبله مدة؟** فمذهب سيبويه أنهما زائدتان، ووزنه عنده فعلاء... وقد ذهب غيره إلى أن (أسماء) أفعال جمع اسم...فعلى هذا يكون آخره حرفًا أصليًّا، وقبله مدّة، فيكون مثل (عمّار)..."[٣].

قال: "ويراد بقولهم: (قبله مدّة): زيادة حرف من حروف المد ساكن، هذا الذي يعنى بالمدة، فلذلك لو رُخِّم (منصور)، و(عمّار)، و(مسكين) قيل: يا منص، ويا عمّ، ويا مسك، ولو رخّم (مختار) لقيل: يا مختا، بإثبات الألف؛

---

(١) التحفة ص١٦٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٢.

(٢) شرح التسهيل ٤٢٢/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٣/٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٧/١.

لأنها ليست مدّة؛ إذ هي عين الكلمة...وكذلك: (مستبين) ثبتت الياء؛ لأنها ليست زائدة، وكذلك: (مستمال) وما أشبهه"[١].

والتعبير بالحرف الأصلي مفهوم كلام سيبويه حيث قال: "هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم، وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعًا، وذلك قولك في منصور: يا مَنصُ أقبلْ، وفي عمّارٍ: يا عَمّ أقبل، وفي رجل اسمه عنتريسٌ: يا عنتَرِ أقبلْ. وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد "[٢].

وعبّر به ابنُ السرّاج[٣]، وابنُ يعيش، حيث قال: "وأمّا الثاني: ممّا يُحذف منه حرفان في الترخيم، وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفًا أصليًّا، وقبله حرفُ مَدٍّ زائدٌ، فإنّك تحذف الأصل، وما قبله من الزائد معًا "[٤].

ممّا تقدم يظهر أن ابن الحاجب عبّر بالحرف الأصلي في شرح المفصل، وعبّر بالحرف الصحيح في الكافية، وهو موضع نقد ابن مالك.

وأجيب عن ابن الحاجب[٥] بأن مرادَه بالحرفِ الصحيحِ الحرفُ الصحيحُ الأصليُّ؛ لتبادُرِه إلى الذهن؛ لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة

وأمّا نحو: (مهديّ)، و(مرميّ) فإن آخره وإن لم يكن صحيحًا حقيقة، فهو في حكم الصحيح نحو: (ظبْي)، و(دلْو).

المنادى المندوب

قال ابن الحاجب: "ولك زيادة الألف في آخره، فإن خفت اللّبس قلت: (واغلامَكَيه، وواغلامَكُمُوه)، ولك الهاء في الوقف"[٦].

واعترض ابن مالك بقوله: " أي: لبس المثنى بالمجموع؛ قلت: (وا غلامكُموه)،

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤٤١،٤٤٢. وينظر: شرح الوافية ص٢٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٩.

(٣) ينظر: الأصول ١/٣٦٠.

(٤) شرح المفصل ١/٣٨٣.

(٥) ينظر: كشف الوافية ص١٩٢، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٤٩، والفوائد الضيائية ١/٢٧٨.

(٦) الكافية ص٢١.

أو لبس المخاطَبة بالمخاطَب قلت: (وا غلامَكِيه)، أو لبس الغائبِ بالغائبةِ قلت: (وا غلامَهُموه)، ولفظه غير وافٍ بذلك"[١].

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك قول ابن الحاجب: "فإنْ خِفتَ اللبسَ" بأنه غير وافٍ بالمقصود؛ لأنه لم يوضح وجه اللبس المقصود أهو لبس المثنى بالمجموع، أو لبس المخاطبة بالمخاطب، أو لبس الغائب بالغائبة؟.

وما استدركه ابن مالك على ابن الحاجب–هنا– وقع فيه في سبك المنظوم؛ إذ قال: "وتقلبُ ألفُ الندبة ياءً إنْ وليت كاف مؤنث، وواوًا إنْ وليت هاءَ غائبٍ أو ميم جمع؛ مخافة اللبس"[٢]، فلم يبين وجه اللبس!

وقد يعتذر له بأنه في موضع اختصار؛ فلم يبين وجه اللبس، ولكنه بيّنه في شرح عمدة الحافظ[٣]، وشرح التسهيل[٤] ، وشرح الكافية الشافية.[٥]

وكذلك ابن الحاجب أجملَ في الكافية لاختصارها، ووضح وجه اللبس في الشرح فقال: "قوله: (فإنْ خِفتَ اللبسَ)... يريد أن زيادة الألف إذا كانت توجب لبسًا عدل عنها إلى غيرها من حروف المدّ حسب ما يكون آخر الاسم من الحركات، فإن كانت ضمة فالواو، وإن كانت كسرة فالياء.

وبيانه: أنك لو قلت في ندبة (غلام) –مخاطبة–: واغلامكاه، بالألف لالتبس بندبة (غلام) المذكر، فلما أوجبت اللبس عدل عنها إلى ما يجانس حركة الآخر، وهو الياء؛ لأن الكاف مكسورة.

وكذلك لو قلت في ندبة (غلام) –جماعة مخاطبين–: (واغلامَكُمَاه) لالتبس بندبة (غلام) المثنى، فعدل عن الألف، وجاءت الواو؛ لأن الميم أصلها الضم، وكذلك ما

---

(١) التحفة ص١٦٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٣.

(٢) سبك المنظوم ص١٨٤.

(٣) ينظر: ص٢٩٢.

(٤) ينظر: ٤١٧/٣.

(٥) ينظر: ١٣٤٦/٣،١٣٤٧.

أشبهه"[١].

تعريف الاشتغال

قال ابن الحاجب:" وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سلّط عليه هو، أو مناسبه لنصبه.."[٢].

واستدرك عليه ابن مالك في قوله: (لنصبه) فقال: " الأَوْلى: "لعمل فيه"؛ لأن (مررت به) لو سُلِّط على (زيد) في (زيدًا مررت به) لما نصبه"[٣]

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك قول ابن الحاجب في تعريف الاشتغال: " لو سلط عليه... لنصبه" بأن الأولى أن يقول: " لعمل فيه"، لأن نحو: (زيدًا) في (زيدًا مررتُ به) لو سلط عليه (مررت) لما نصبه.

وذكر الكيلاني[٤] هذا الاعتراض دون عزو.

والعجيب أن العبارة المعترض عليها ذكرها ابنُ مالك نفسُه، حيث قال: "ثم نبهت على أن ناصب الاسم السابق عامل لا يظهر موافق للعامل المشغول لفظا ومعنى إنْ أمكن، وإلّا فمقارب له في المعنى، فالموافق كقولنا في (أزيدا ضربته؟): (أضربت زيدًا ضربته)، والمقارب كقولنا: (أزيدًا مررت به)، و(أعمرًا كلمتُ أخاه): (أجزتُ زيدًا مررتُ به؟)، و(ألابسْتُ عمرًا كلمت أخاه؟)"[٥].

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤٥١. وينظر: شرح الوافية ص٢٠١،٢٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١، والتحفة الشافية ٢٢٥/١، والخلاصات الصافية ص١٧٣،١٧٤، والبرود الضافية ص٥٣٧، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٥٤،٥٥٥، والفوائد الضيائية ٢٨٤/١،٢٨٥، ومصباح الراغب ١٩٠/١.

(٢) الكافية ص٢١.

(٣) التحفة ص١٧٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٩.

(٤) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١٤٠/٢، وينظر: المساعد ٤١٤/١، وتعليق الفرائد ٢٨٢/٤.

فقوله: (ناصب الاسم السابق ...) لا يختلف عن قول ابن الحاجب: (لنصبه)! وقال في سبك المنظوم: " إذا نصبَ ضميرَ اسم متقدم، أو ملابسه لفظًا أو تقديرًا، فعلٌ أو شبهه..."[١] فعبر بالنصب دون العمل!

قال ابن الحاجب في شرحه: " وقوله: لو سلط عليه لنصبه احتراز من مثل قولهم: (هل ضربته؟) فإنه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله"[٢].

وقد عبّر بالإعمال في الإيضاح في شرح المفصل فقال: "وضابطه: أن يتقدم اسم وبعده فعل أو ما هو في معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية، أو ما يتعلق بضميره لو سلط على الأول لكان معمولًا له"[٣]، فقوله: (لكان معمولًا له) يتفق مع ما استدركه ابن مالك، وهو قوله: "الأَوْلى: لعمل فيه".

وذكر القَمولي[٤] الاعتراض الذي ذكره ابن مالك، وأجاب عنه بأن ابن الحاجب أشار في أماليه[٥] إلى أن معنى قوله: "لو سلط عليه لنصبه" لو قدّر أنه عامل عامل بنفسه، وتسلط على الاسم لنصبه، فيدخل فيه (زيدًا مررت به) ونحوه.

ويمكن أن يجاب عن ابن الحاجب بأن قوله: (لنصبه) أولى من قوله: (لعمل فيه) –هنا– لمناسبته لباب المنصوبات، والباب معقود فيما ينصب بفعل مقدر يدل عليه ما بعده، والاشتغال ورد في المنصوبات فناسبه أن يقول: "لنصبه"، وللمناسبة أهمية عند ابن مالك فقد استدرك على ابن الحاجب في عدم تقديم وجوب النصب في أحكام المشغول عنه مراعاة للمنصوبات!، فكان الأولى به أن يراعي المناسبة هنا أيضًا.

---

(١) سبك المنظوم ص١١٨.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٤٦٠.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١١٣/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٠٢/٢.

وأمّا نحو (زيدًا مررت به) فيقدر له فعل ناصب من معنى (مررت)، وهو: (جاوزت زيدًا مررت به)، فيكون زيدًا منصوبًا. وهو ما ذكره ابن الحاجب، حيث قال في شرحه: "قوله: ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي: ضربتُ، وجاوزتُ، وأهنتُ، ولا بستُ... وهذا المقدر إن أمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان أولى، مثل: (زيدًا ضربته)، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام، وإن لم يمكن فالملابسة..."[1]، وذكره ابن مالك أيَضًا في النص المتقدم.

شرط نصب المفعول فيه

قال ابن الحاجب في شرط نصب المفعول فيه: "وشرط نصبه تقدير (في)"[2] .

واعترضه ابن مالك بقوله: " إرادة معنى (في) أولى؛ لأنها لا تُقدّر في مثل: (زيدٌ عندَكَ)، ويُراد معناها"[3] .

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك قول ابن الحاجب في شرط نصب المفعول فيه: "وشرط نصبه تقدير (في) "، بأن (في) لا تقدر في نحو: (زيد عندك)، والأولى أن يقول: "إرادة معنى (في) ".

ولهذا فرّ من قول النحويين: إن الظرف على تقدير (في) فعبر بالتضمين فقال في سبك المنظوم: "وهو ما ضمّن معنى (في)"[4]، وقال في التسهيل: "هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطّراد"[5].

والتعبير بالتقدير أولى وأنسب من التضمين لوجهين:

الأول: أن المتضمن للحرف لا يصح ظهور ذلك الحرف معه كـ(أين) فإنها متضمنة معنى همزة الاستفهام، ويمتنع ظهورها، والمقدر يجوز ظهوره.

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤٦١. وينظر: شرح الوافية ص٢٠٦.

(٢) الكافية ص٢٣.

(٣) التحفة ص١٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٢.

(٤) سبك المنظوم ص١٢٨، وكذا في شرح عمدة الحافظ ص٤١٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٠٠.

الثاني: أن المقدر كالثابت، ولو ضَمَّنوا الاسم معنى (في) لبُنِيَ، لأن الاسم يُبنى إذا تضمَّن معنى الحرف[١] .

وذكر في شرح الكافية الشافية أنّ "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها، وذكر أن (مقارنة المعنى) أجود من ذكر (تقدير في)؛ لأن تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وليس الأمر كذلك[٢].

وأجاب أبو حيّان[٣]، وابنُ أبي القاسم[٤] عن اعتراض ابن مالك بأنه يجوز دخول (في) عليه، ولا يلزم من كل مقدر أن يظهر، فكم من مقدر لا يلفظ به، نحو فاعل (اضربْ)، والفعل الناصب للمنادى في نحو: (يا عبدَ الله)، وباب ما أضمر عامله.

وتبع ابنُ النحوية[٥]، والقمولي[٦] ابنَ مالك في هذا الاعتراض.

وابن الحاجب يقصد معنى (في) لا لفظها؛ لأنها متى ظهرت وجب جر الاسم؛ لأن حروف الجر لا تُلغى[٧]، قال في شرحه: "قوله: وشرط نصبه تقدير (في)؛ لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها، فإذا حذفت تعدى الفعل فنصب "[٨] .

وأجاب ابن فلاح[٩] عن عدم ظهور (في) مع (عند) بأن (عند) لا تجر به، وإنما تجر بـ(من) وحدها، فناب دخول (من) عليها مناب (في).

ما ينصب من ظروف الزمان على المفعولية

(١) ينظر: التحفة الشافية ٢٥٥/١، ٢٥٦، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٨٣.

(٢) شرح الكافية الشافية٦٧٥/٢.

(٣) ينظر: التذييل ٢٥٠/٧.

(٤) ينظر: البرود الضافية ص٥٨٤.

(٥) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٤٣/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٥٥/١.

(٧) ينظر: التحفة الشافية ٢٥٥/١، وشرح الكافية لابن فلاح ٦٠٣/٢، والخلاصات الصافية ص١٨٨.

(٨) شرح المقدمة الكافية ص٤٨٤، وينظر: شرح الوافية ص٢١٤.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٦٠٤/٢.

قال ابن الحاجب: " وظروف الزّمان كلّها تقبل ذلك"[١] .

واعترضه ابن مالك بقوله: " (مُذ)، و(مُنذُ) إذا كانا اسمين لا يقبلانه" [٢] .

البيان والتعليق:

اعترض ابنُ مالك عبارة ابن الحاجب: "ظروف الزمان كلها صالحة للنصب على المفعولية" لإفادتها العموم، فـ(مُذ)، و(مُنذُ) إذا كانا اسمين لا يقبلان النصب على المفعولية، وتبع ابنُ النحوية[٣]، والقَمولي[٤] ابنَ مالك في هذا الاعتراض.

والعجيب أن عبارة ابن مالك قريبة من عبارة ابن الحاجب، فقال في شرح الكافية الشافية: "وأسماء الزمان صالحة لذلك مبهمها، ومختصها..."[٥]، وقال في سبك المنظوم، والتسهيل: "ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح"[٦]، وكذا في شرح عمدة الحافظ[٧].

وقد يعتذر لابن الحاجب بأن حديثه عن ظروف الزمان لا عن الأسماء، فما استعمل من ظروف الزمان اسمًا تواردت عليه العوامل، وأعرب حسب موقعه في الجملة، مثل: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، إنّ يومَ الجمعةِ يومٌ مبارك، وهكذا (مذ) و(منذ) إذا كانا اسمين فلا ينصبان على المفعولية.

إضافة تمييز الذات

قال ابن الحاجب في إضافة تمييز المفرد: "ثمّ إن كان بالتّنوين، أو بنون

---

(١) الكافية ص٢٣.

(٢) التحفة ص١٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٣.

(٣) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٤٣/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٥٥/١.

(٥) شرح الكافية الشافية٦٧٦/٢.

(٦) سبك المنظوم ص١٢٨، والتسهيل بشرحه ٢٠١،٢٠٠/٢.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ ص٤١٠، ٤١٢.

التّثنية جازتِ الإضافةُ، وإلاّ فلا"[١] .

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: " قوله: " أو بنون التثنية...إلى آخره"، نون الجمع كذلك؛ كقوله:

ولا سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تلبَّسُوا إلى حاجةٍ يومًا مُخَيَّسةً بُزْلا[٢]

المُخيَّسة: المطايا المذللة، وكذلك نون مشبه الجمع في العدد إذا أضفته إلى غير المميز، مثل: (عشروك)، و(ثلاثو زيدٍ)، فإن ذكرت المميز فلا يجوز حذفها، والإضافة إلى المميز، فلا يجوز: (عشرو درهم)، وجوزه الكسائي، **والعبارة الجامعة:** فإن كان بتنوين ظاهر، أو مقدر جائز الحذف، أو بنون التثنية، أو الجمع، أو مشبه الجمع، ولم يذكر المميز–جازت الإضافة"[٣] .

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك عبارة ابن الحاجب في إضافة تمييز المفرد؛ لأنها غير جامعة؛ إذ ذكر نون التثنية، ولم يذكر نون الجمع، أو نون مشبه الجمع، قال ابن مالك: والعبارة الجامعة: فإن كان بتنوين ظاهر، أو مقدر جائز الحذف، أو بنون التثنية، أو الجمع، أو مشبه الجمع، ولم يذكر المميز–جازت الإضافة وإنما جازت الإضافة؛ لإمكانها، وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة، فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود.[٤]، وممن ذكر هذا الاستدراك النيلي[٥]، وابن النحويّة[٦].

---

(١) الكافية ص٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس: في الكتاب ١٩٧/١، وشرح الكتاب ٢/ ٥٥، والمقاصد الشافية ٤١٨/٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٠/٤، والتذييل ٢٩/١١. البُزل: جمع بازل، وهو المسن من الإبل.

(٣) التحفة ص١٨٨، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٥٤،١٥٥.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٢٣.

(٥) ينظر: التحفة الشافية ٢٩٤/١.

(٦) ينظر: ابن النحويّة ١٧١/١.

وما استدركه ابن مالك على ابن الحاجب ذكره في سبك المنظوم، حيث قال: "وينجر المميِّز بإضافة المميَّز إليه إن حذف المتمم، ولا يحذف إن لم يكن تنوينًا ظاهرًا، أو نون تثنية، أو جمع تصحيح"(١) .

ومثله في التسهيل؛ حيث قال: "ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام. ولا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرًا في غير ممتلئ ماء ونحوه، أو مقدرًا في غير ملآن ماء، وأحد عشر درهمًا، وأنا أكثر مالًا ونحوهن، أو يكون نون تثنية، أو جمع تصحيح"(٢) .

وتمام الاسم بأمور هي:

الإضافة، والتنوين، ونون المثنى، ونون الجمع، ونون شبه الجمع نحو: (عشرون درهمًا)، ولا يقع التمييز بعد نون شبه المثنى(٣)؛ لأن الاثنين والاثنتين لا يجمع بينهما وبين المعدود، فلا يقال: اثنان رجلًا، ولا اثنتان امرأة؛ لأن قولك: رجلان وامرأتان يفيد الجنسية والتثنية، فلا حاجة إلى الجمع بينهما(٤)

قال في شرح التسهيل: "فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة، ولا يفعل ذلك بتنوين ظاهر إن كان ما هو فيه مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو: (البيت ممتلئٌ بُرّا)، فإن تقديره (البيت ممتلئُ الأقطارِ بُرًّا)، فلما كان المميز في هذا المثال ونحوه مضافا إلى غير التمييز تقديرًا امتنع أن يضاف إلى التمييز، كما لا يضاف إلى المضاف صريحا، فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدر بذلك جاز بقاء التنوين ونصب المميز بالمميز. وزوال التنوين وإضافة المميز إلى المميز.

ومما لا يضاف من المميزات المنون تقديرًا في نحو: (ملآن ماءً). فإن

---

(١) سبك المنظوم ص١٤٠.

(٢) التسهيل بشرحه ٣٧٩/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٠/٢،٣٨١.

(٤) ينظر: هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ٧٢٤/٢، رسالة دكتوراه، إعداد/ عبد العزيز صافي الجيل، جامعة أم القرى.

تقديره (هو ملآنُ الأقطارِ ماءً)، فمنع تقدير الإضافة إلى التمييز، كما كان يمتنع اللفظ بها، فلو لم يكن المنون تقديرًا مقدر الإضافة إلى غير التمييز جاز النصب على تقدير بقاء التنوين والجر بالإضافة على تقدير زواله كقولك: (هند شنباءُ أنيابًا)، و(شنباءُ أنيابٍ)...وممّا لا يضاف إلى مميزه (عشرون) وأخواته، لا يقول: (عشرو درهمٍ) بل: (عشرون درهمًا)، هذا هو المشهور. وحكي الكسائي[١] أن بعض العرب يقول: (عشرو درهمٍ). ومن هذا احترزت بقولي: غالبا"[٢].

وذهب الرضي إلى أنه لا يجوز الإضافة مع نون شبه الجمع؛ لكونها ليست بنون جمع حقيقة، بل هي مشبهة له، وأما قولهم: (حسنو وجهٍ) في (حسنون وجهًا) فهو تمييز نسبة، وكلام ابن الحاجب في تمييز المفرد، وقال[٣]: وكان على ابن الحاجب أن يقيد التنوين بالظاهر فإن التنوين المقدر في (كم) الاستفهامية، والجزء الثاني من (أحد عشر) وأخواته لا يضاف في الأغلب إلى التمييز.

قال ابن الحاجب في شرحه: " قوله: ثم إن كان بتنوين، أو بنون التثنية جازت الإضافة؛ لأنه أمكنت إضافته، وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة، فجاز الوجهان؛ لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود.

قوله: "وإلا فلا"، أي: وإن لم يكن تنوين، أو نون ثنية فلا تجوز الإضافة؛ لتعذرها؛ لأنه إن كان في مثل: (عشرين درهمًا) تعذرت الإضافة؛ إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة، ولا بقاؤها، فتعذرت الإضافة"[٤] ، فهو في شرحه لم يتحدث إلا عن التنوين، ونون التثنية تبعًا لما ذكره في الكافية.

---

(١) ينظر: المقرب ص٣٨٣، والارتشاف ٢/٧٤١،٧٤٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٨١،٣٨٢.

(٣) أي: الرضي، ينظر: شرح الكافية ١/٧٠٣.

(٤) شرح المقدمة الكافية ص٥٢٣،٥٢٤.

وذكر في شرح المفصل[١] أن الذي يتم به المفرد أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، وأشار إلى نون شبه الجمع مبيِّنًا وجه تعذر الإضافة فقال: " وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخلُ إمّا أن تثبت فيه النون أو تحذف، فلو ثبت لثبتت نون تشبه نون الجمع المحقق، فكما أن نون الجمع المحقق لا يثبت، فكذلك المشبه به، ولو حذفت لحذفت نونٌ ليست في الحقيقة نون جمع، فكرهوا الإضافة إلى أحد هذين الأمرين؛ فالتزموا في تمييزه النصب"[٢].

يظهر من هذا أن ابن الحاجب اكتفى في الكافية وشرحها بذكر التنوين ونون التثنية، وهذا ما دفع ابن مالك إلى أن يستدرك عليه نون الجمع، ونون شبه الجمع.

وأجاب ابنُ الحاجب بأنه لم يذكر نون الجمع؛ لأنه ليس من تمييز المفرد، وإنما من تمييز النسبة، وحديثه عن تمييز المفرد، قال: " وقد أورد على ذلك (الزيدون حسنون وجوهًا)، قيل: هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع، وأنت في إضافته بالخيار، وقد تقدم من قوله: إن كل تمييز عن تام بنون الجمع لازم نصبه، ولا يجوز الإضافة إليه.

والجواب عن ذلك أن هذا ليس من تمييز المفرد في شيء، وإنما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل، وقد تقدم أن حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة؛ لأن الحُسن منسوب إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، وهو في المعنى لمتعلقه..." [٣]، ولم يذكر نون شبه الجمع كـ(عشرون)؛ لأنه لا يضاف لا إلى تمييزه، ولا إلى غيره، وإذا تعذر إضافته إلى غير تمييزه مع مسيس الحاجة في المعنى إليه كان تعذر إضافته إلى التمييز الذي يمكن استغناء الإضافة عنه

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٨/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٩/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٩/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ٧٠٣/١.

أجدر[١].

وبهذا يسقط استدراك ابن مالك؛ لأن ابن الحاجب اكتفى بذكر التنوين، ونون التثنية؛ لأن بصدد الحديث عن تمييز المفرد، وأما نون الجمع، فالتمييز معها تمييز نسبة، وليس تمييز مفرد، وعليه يكون ما استدل به ابن مالك من باب تمييز النسبة عند ابن الحاجب، ووافقه الرضي[٢]، وابنُ أبي القاسم[٣]، وابنُ حاجي عوض[٤]، والكيلاني[٥].

وابنُ مالك جعله من تمييز المفرد كما قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[٦]، ووافقه القَموليُّ[٧]، وأمّا إذا كان ابن مالك يقصد من استدراكه بيان ما يتم به الاسم، فهو صحيح، وذكره أولى.

ضابط تمييز النسبة

قال ابن الحاجب: "والثّاني: عن نسبة في جملة، أو ما ضاهاها، مثل (طاب زيدُ نفسًا)، و(زيد طيّب أبًا، وأبوّة، ودارًا، وعلمًا)، أو في إضافة مثل: (يعجبني طيبه أبًا، وأبوّة، ودارًا، وعلمًا)، و(لله درّه فارسًا)"[٨] .

واستدرك عليه ابن مالك فقال: " لو قال: "وشبهها" كفاه"[٩] .

البيان والتعليق:

---

(١) ينظر: الإيضاح ٣١٩/١. وشرح الكافية للقمولي ٢٣٨/١، والبرود الضافية ص٦٧٤،٦٧٥، والفوائد الضيائية ٣٧٠/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٧٠٣/١.

(٣) ينظر: البرود الضافية ص٦٧٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ص٦٢٦،٦٢٧.

(٥) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٨٥.

(٦) الكهف: ١٠٣. وينظر: التذييل ٢١٩/٩، ٢٢٧، ٢٣٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٣٨/١.

(٨) الكافية ص٢٥.

(٩) التحفة ص١٨٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٥٥.

الذي يظهر لي من استدراك ابن مالك أنه يقصد لو قال: "والثاني عن نسبة في جملة وشبهها" لكفاه عن ذكر التفصيل المذكور بعد، وهو قوله:(أو في إضافة...).

وقد شرط ابن مالك في تمييز الجملة أن يكون بعد جملة فعلية، وهو خلاف ما ذكره النحويون، قال أبو حيّان: "وهذا الذي شرطه المصنف في مميز الجملة أن يكون بعد جملة فعلية لم يشترطه النحاة، بل ذلك عندهم يكون بعد جمله فعلية، أو جملة اسمية، أو اسم فعل، مثل: (زيد طيب نفسًا)، و(أكثر مالًا)، و(مسرور قلبًا)، و(ممتلئ غضبًا)، و(متفقئ شحمًا)، و(سرعان ذا إهالةً)، و(الزيدان حِسانٌ وجوهًا)، و(الزيدون حسنون وجوهًا) – كل هذا من قبيل ما انتصب عن الجملة، وهو الذي يعبرون عنه بأنه انتصب عن تمام الكلام "، ثم قال: " ولا نعلم له سلفًا في هذا الاصطلاح"[(١)] .

و(لله دره فارسًا)، و(حسب زيدٍ بطلًا) من تمييز النسبة عند ابن الحاجب، وهو من تمييز الذات عند الزمخشري[(٢)]، وابن مالك[(٣)] ، وأجاب ابن الحاجب[(٤)] الحاجب[(٤)] عن هذا الرأي بأنه ليس في قولك: (لله درّه فارسًا)، و(حسب زيدٍ بطلًا) ذاتٌ مبهمةٌ تُفسّر، وإنما هو من تمييز النسبة؛ لأنه نسب (دَرّ) إلى (زيد) ، وإلى الضمير، أو غيرهما على سبيل المدح، وهو يعني مدح أمر يتعلق به من فروسيةٍ، أو علمٍ، أو كرمٍ، أو غير ذلك مما يمدح به، وكذلك (حسب زيد) نسبت الكفاية إلى زيد، وهو يعني كفاية أمر يتعلق به، فهو مثل قولك: (يعجبني طيبُ زيدٍ أبًا) سواء.

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: "والذات المقدرة إنما تكون باعتبار النسبة، وذلك في الجملة وما يضاهيها من الصفة المنسوبة إلى معمولها،

---

(١) التذييل ٩/٢٠٥،٢٤١.

(٢) ينظر: المفصل ص٩٤.

(٣) ينظر: التذييل ٩/٢١٩.

(٤) ينظر: شرح الوافية ص٢٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٠.

والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه، كقولك: في الجملة: حَسُنَ زيدٌ أبًا، وفيما يضاهيها: زيدٌ حسنٌ أبًا، وفي الإضافة: يعجبني حُسْنُ زيدٍ أبًا"[١].

وعبّر بلفظ (وشبهها) –كما قال ابن مالك– في شرح الوافية[٢].

والمقصود بـ(ما ضاهاها) ما يشبه الجملة كاسم الفاعل مع مرفوعه نحو: (البيت مشتعلٌ نارًا)، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو: (الأرض مُفجَّرةٌ عينًا)، أو اسم التفضيل مع مرفوعه نحو: (أنا أكثر منك علمًا)، أو الصفة المشبهة مع مرفوعها، نحو: (زيدٌ طيبٌ أبًا)، أو المصدر نحو: (أعجبني طيبه أبًا)، وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو: (حسبك بزيدٍ رجلًا)[٣] .

ووجه المشابهة بينها وبين الجملة كونها منسوبة إلى ضمائرها كما أن الفعل منسوب إلى فاعله، وليست جملة مع ضميرها، بل هي مفرد معه، وإنما شابهت الجملة من حيث إن فيها مسندًا ومسندًا إليه[٤].

وفسّر يحيى بن حمزة العلوي[٥] ، والنجراني[٦] المضاهي للجملة بالإضافة، ومفهوم كلام ابن الحاجب خلافه؛ إذ ذكرَ الإضافة بعد المضاهي للجملة، ونص في شرح المفصل[٧] على أن المقصود بالمضاهي الصفةُ المنسوبةُ إلى معمولها.

تشبيه خبر (كان) وأخواتها بخبر المبتدأ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٥/١.

(٢) شرح الوافية ص٢٢٧.

(٣) ينظر: التحفة الشافية ٢٩٦/١، وشرح الكافية للرضي ٧٠٤،٧٠٣/١، وشرح الوافية للمصنف ص٢٢٦،٢٢٧، والخلاصات الصافية ص٢١٢، والبرود الضافية ص٦٧٨، والفوائد الضيائية ٣٧٣،٣٧٢/١.

(٤) ينظر: البرود الضافية ص٦٧٨، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٦٣٠.

(٥) ينظر: البرود الضافية ص٦٧٨.

(٦) ينظر: الخلاصات الصافية ص٢١١.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٥/١.

قال ابن الحاجب: " وأمره كأمر خبر المبتدأ..."[١].
واستدرك عليه ابن مالك بقوله: "يجوز في خبر المبتدأ الجملة الطلبية، ولا يجوز في خبر (كان) وأخواتها"[٢] .

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على عبارة ابن الحاجب بأنها غير دقيقة، وفيها تعميم؛ لأنه حمل خبر (كان) على خبر المبتدأ دون تفصيل، وابن مالك يرى أن خبر المبتدأ يكون جملة طلبية، ولا تكون في خبر (كان).
قال ابن الحاجب في شرحه: "وأمره على نحو خبر المبتدأ، أي: فيما يجوز، ويمتنع"[٣]، وقد ذكر في شرح الوافية أن الجملة الإنشائية لا تقع خبرًا إلَّا بتأويل، وهو بهذا يوافق ابن السرّاج، ومعنى هذا أن ابن الحاجب يجيز وقوع خبر (كان) جملة طلبية بتأويل، ولعل هذا ما دفع ابن مالك إلى استدراكه، واعتراضه.

قال في سبك المنظوم: "هذه الأفعال وما تصرف منها تدخل على المبتدأ غير المخبر عنه بجملة طلبية"[٤]، وقال في التسهيل: " وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية"، ثم أشار بقوله : " **بعضهم**" إلى استدراكه على ابن الحاجب بقوله: "جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك **بعضهم** دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: (زيدٌ اضربه)، و(عمرٌو لا تصحبه)، و(بشْرٌ هل أتاك؟) لا تدخل عليه هذه الأفعال، ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال:

---

(١) الكافية ص٢٦.
(٢) التحفة ص١٩٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٣، وفيه: ويجوز.
(٣) شرح المقدمة الكافية ص٥٦٣.
(٤) سبك المنظوم ص٩٦.

وكُوني بالمكارِمِ ذَكِّريني(١)

نادر؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية"(٢).

هذا، وقد صحح وقوع الجملة الطلبية خبرًا للمبتدأ، حيث قال: "ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب"(٣)، واستدل لصحة ذلك بأن الجملة واقعة موقع المفرد، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملهما.

وأيضا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا ثابت باتفاق نحو: كيف أنت؟، وكذلك وقوعه جملة طلبية نحو قول الشاعر:

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو صاليًا نارَ لَوْعة وغرام(٤)

ومن وقوعه جملة قسمية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾(٥) . يظهر من هذا أن ابن الحاجب وابن مالك متفقان على جواز وقوع الجملة الإنشائية خبرًا للمبتدأ، إلّا أن ابن الحاجب يضمر القول قبل الجملة الطلبية

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: وَدَلِّي دَلَّ ماجَدةٍ صَنَاعِ

وهو لبعض بنى نهشل في: نوادر أبى زيد ص ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠، والخزانة ٩/ ٢٦٦، ٢٦٧، وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، والمغنى لابن فلاح ٣/ ٦٦، والارتشاف ٣/ ١١٤٩، والمساعد ١/ ٢٥١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٣٥،٣٣٦.

(٣) التسهيل بشرحه ١/٣٠٩.

(٤) شرح التسهيل ١/٣١٠، وينظر: التذييل ٤/٢٧.

والبيت من الخفيف، وهو لرجل من طيىء في شرح التسهيل ١/٣١٠، والتذييل ٤/٢٧، وتمهيد القواعد ص٩٧١، والمقاصد الشافية ١/٦٢٧. عيل صبره: غُلِب صبره.

(٥) العنكبوت: ٦٩.

كابن السرّاج[١]، وابن مالك لا يقدر، واختلفا في وقوعها خبرًا لـ(كان) وأخواتها فابنُ الحاجب جعل خبره كخبر المبتدأ، وابنُ مالك منع كون خبر (كان) وأخواتها جملة الطلبية ، ووافقه الرضي[٢] ، وابن النحوية[٣]، وابنُ أبي القاسم[٤]، والكيلاني[٥].

فإن قيل: ولِمَ جاز في خبر المبتدأ أن يكون جملة طلبية، ولم يجز في خبر كان وأخواتها؟

أجاب عن ذلك الرضي[٦] بأن هذه الأفعال صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، فمعنى: (كان زيدٌ قائمًا): لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى: (أصبح زيدٌ قائمًا): لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصباح، وكذا القياس في سائرها؛ إذ معنى عامتها الحصول مع قيد آخر، فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت خبرية تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدهما فيتناقض...وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين نحو: (كُنْ قائمًا) ؛ إذ الطلب فيها طلب في أخبارها، وإن اختلف الطلبان اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة، وهو محال، نحو: (كُوني هل ضربتِ؟)، وأما إن كان خبرها مفردًا

---

(١) ينظر: التذييل ٤/ ٢٨،٢٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٠٥١/٤.

(٣) ينظر: ابن النحوية ١٨٥/١.

(٤) ينظر: البرود الضافية ص٧٤٤.

(٥) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٩٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٠٥٢،١٠٥١/٤، وتعليق الفرائد ١٦١،١٦٠/٣. ونتائج التحصيل التحصيل ص١١٤٢.

متضمنًا لمعنى الاستفهام فيجوز؛ لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها، نحو: أين كان زيدٌ؟

وبعد، فيظهر من عبارة ابن الحاجب التعميم- كما ذكر ابنُ أبي القاسم[١]- وأجاب عنه ابنُ حاجي عوض[٢] بأن الكلام فيما ثبت له أنه خبر (كان)، وليس المراد أن كل ما صح أن يكون خبرًا للمبتدأ صح أن يكون خبرًا لـ(كان)!

والصحيح أن خبر (كان) وأخواتها يفارق خبر المبتدأ في أمور استدركها الشراح[٣] على ابن الحاجب، منها: لا يجوز أن يكون الماضي خبرًا لـ(كان) وأخواتها، لا يجوز أن يكون خبرها مشتملًا على ما له صدر الكلام، يجوز تقديم خبرها المعرفة، نحو: (كان القائمَ زيدٌ)؛ لأنه لا يلتبس كخبر المبتدأ.

تقدم خبر (كان) وأخواتها على اسمها

قال ابن الحاجب: " ويتقدّم على اسمها معرفة"[٤] .

واستدرك عليه ابن مالك فقال:" هذا بشرط ظهور الإعراب، فإن لم يظهر لم يجز تقديمه، مثل: (كان فتاي فتاك)"[٥] .

البيان والتعليق:

يرى ابن مالك عدم دقة عبارة ابن الحاجب؛ إذ أجاز تقدم خبر (كان) على اسمها مطلقًا، والصحيح أن هذا مشروط بظهور الإعراب، وإلا فيمتنع تقديمه،

---

(١) ينظر: البرود الضافية ص٧٤٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ص٦٦٨.

(٣) ينظر: التحفة الشافية ٣٢٩/١، وشرح الكافية للرضي ص١٧٩٩، وابن النحويّة ١٨٤/١،١٨٥، والخلاصات الصافية ص٢٣٠، والبرود الضافية ص٧٤٤، وحاشية الكيلاني ص١٩٥.

(٤) الكافية ص٢٦.

(٥) التحفة ص١٩٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٣.

مثل: (كان فتاي فتاك)، ووافقه الرضي[١]، وابنُ النحويّة[٢]، وابنُ أبي القاسم[٣]، والجامي[٤]، والكيلاني[٥]، وغيرهم.

قال ابنُ حاجي عوض: "... لو أشار إلى أن هذا الجواز إنما يكون عند ظهور الإعراب أو قرينته عند انتفائه؛ لأن عند انتفائهما لا يجوز ذلك فيه، لكان أفيد!"[٦].

وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل أدق؛ إذ قال: "يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع، ولا موجب، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو: (كان فتاك مولاك)، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم، ولا الخبر إلا بالتأخير، فالتزم، وكان غيره ممنوعًا، وكذا نحو: (صار عدوي صديقي) "[٧] .

قال في سبك المنظوم: "ولا يمتنع هنا أن يتقدم على الاسم الإخبار بفعل، ولا بمساوٍ في الاختصاص إن ظهر الإعراب"[٨].

وكلام ابن الحاجب في الشرح يُرشد إلى هذا الشرط الذي ذكره ابن مالك، قال: "قوله: ويتقدم معرفة تخصيص عن خبر المبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة، وهذا يتقدم، وسبب ذلك أن الحكم على خبر المبتدأ بالتقدم – إذا كان معرفة– لا وجه له، وهذا إذا قُدّر ها هنا متقدمًا انتصب، فتبين قصد المتكلم بنصبه "[٩].

فقوله: "إذا قُدّر ها هنا متقدمًا انتصب، فتبين قصد المتكلم بنصبه" دليل

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٨٠٣/١.

(٢) ينظر: ابن النحوية ١٨٤/١.

(٣) ينظر: البرود الضافية ص٧٤٦.

(٤) ينظر: الفوائد الضيائية ٤١٥/١.

(٥) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٩٥، وينظر: مصباح الراغب ٢٦٧/١، وبغية الطالب ١٥٦/٢.

(٦) شرح الكافية ص٦٦٨.

(٧) شرح التسهيل ٣٥٠/١. وينظر: شرح الكافية الشافية ٤٠١/١، وشرح عمدة الحافظ ص٢٠٥.

(٨) سبك المنظوم ص٩٧.

(٩) شرح المقدمة الكافية ص٥٦٣. وينظر: شرح الوافية ص٢٣٨.

على أن ظهور الإعراب شرط لجواز تقدم خبر (كان) بخلاف خبر المبتدأ إذا كان معرفة فلا يمكن تمييزه من المبتدأ؛ لأنهما مرفوعان.

وما ذكره ابن مالك وبعض الشراح أدقّ، وأولى، وإن كان قد ذكره ابن الحاجب في شرحه ضمنًا.

واعتذرَ عنه ابنُ حاجي عوض[١] بأن عدم الإشارة إلى (ظهور الإعراب)؛ لعدم الاحتياج إليه؛ لأن الجواز –ههنا– معلل بعدم وجود الالتباس، ووجوده يمنع الجواز، مع أن الإشارة إلى امتناع التقديم في مثل ذلك قد مرت.

وقوع المعرفة بعد (لا) النافية للجنس

قال ابن الحاجب: "وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين (لا) وجب الرّفع والتّكرير"[٢].

واستدرك عليه ابن مالك في قوله: (معرفة) قال:" تساهلٌ؛ فإن المعرفة لا تكون اسم (لا) النافية للجنس"[٣] .

البيان والتعليق:

استدراك ابن مالك على ابن الحاجب؛ لتساهله في قوله: (معرفة)؛ لأن المعرفة لا تكون اسمًا لـ(لا) النافية للجنس، وتبعه الكيلاني[٤] .

ويجاب عن ذلك بأن ابن الحاجب يقصد بقوله: "وإن كان معرفة" وإن كان المنفي بـ(لا) معرفة[٥]، لا كون المعرفة اسمًا لها!، وقد سبقه إلى هذا المبرد حيث قال: "فَإِن "فَإِن كَانَت معرفَة لم تكن إِلَّا رفعًا؛ لِأَن (لَا) لَا تعْمل فِي معرفَة"[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ص٦٦٨.

(٢) الكافية ص٢٧.

(٣) التحفة ص٢٠١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٦.

(٤) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٩٧.

(٥) ينظر: ابن النحوية ١٨٩/١، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٦٧٧.

(٦) المقتضب ٣٦٠/٤.

المبحث الثاني: نقد الحكم

نُدبة غير المعروف

قال ابن الحاجب: "ولا يندب إلاّ المعروف، فلا يقال: (وا رجلاه)"[١] .

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: " قد صح في الحديث قول أخت عبد الله بن رواحة[٢] تندبه: (واجبلاه)"[٣].

البيان والتعليق:

استدرك ابن مالك على ابن الحاجب في قوله: "ولا يندب إلا المعروف" بورود ندبة النكرة في قول أخت عبد الله بن رواحة تندبه: "واجبلاه"، وتبع ابنُ النحوية[٤]، والقَمولي[٥]، والكيلاني[٦] ابنَ مالك في هذا الاستدراك.

وقد يفهم من استدراك ابن مالك أنه يجيز ندبة النكرة، وهو غير صحيح فقد صرح بأن النكرة لا تندب، فقال في سبك المنظوم: "...إلا أنه لا يكون نكرة، ولا مبهمًا غير (مَن) الموصولة بمعين"[٧].

---

(١) الكافية ص٢٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة (١٥٥٥/٤)، رقم (٤٠١٩).

(٣) التحفة ص١٦٨، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٤.

(٤) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٣٠/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١٠٤/١.

(٦) حاشية الكيلاني ص١٥٣.

(٧) سبك المنظوم ص١٨٤.

وقال في شرح التسهيل: "ولا يندب اسم جنس مفرد، ولا اسم إشارة، ولا موصول بصلة لا يتعين بها المندوب، فلا يقال في رجل: (وارجلاه)، ولا في: أنت: (وا أنتاه)، ولا في: هذا: (واهذاه)، ولا في: من ذهب: (وا من ذهباه)"[١]، وعلل المنع بأنها غير دالة على المندوب دلالة يتبين بها عذر النادب[٢].

ونقل عنه ابن هشام قوله: "إن النكرة، والمبهم لا يندبان"[٣].

وعلل ابن الحاجب[٤] عدم ندبة النكرة بأن الغرض بالندبة الإعلام بالتفجع، وإقامة العذر، أو أحدهما، وهذا لا يحصل بغير معروف، وتبعه الشرَّاح[٥].

قال ابنُ النحويّة في شرح عبارة ابن الحاجب: "مجاز الكلام الإعلام بمن يتفجع عليه، وإقامة العذر لمن يتفجع عليه، وإلّا لم يستقم؛ لأن الإعلام بغير المعروف، وإقامة العذر عنده غير ممتنع، فيحصل حينئذ الإعلام بالتفجع، وإقامة العذر لغير المعروف، مع أنه قد صحّ في الحديث قول أخت عبد الله بن رواحة تندبُه:" واجبلاه"[٦] ، وقال القمولي: " وهو مخالف لهذه القاعدة"[٧].

القاعدة"[٧].

ويمكن الجواب عن قول أخت عبد الله بن رواحة: (واجبلاه) بأنه صار معرفة؛ لأنه وإن كان نكرة فالمقصود به معروف، فقد اشتهر بهذا اللفظ مندوب

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤١٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٤١.

(٣) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٢/١١٧٥.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٤٥٢.وشرح الوافية ص٢٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٢.

(٥) ينظر: التحفة الشافية ١/٢٢٦، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/٥٦٠، وشرح الكافية للرضي ١/٥٠٢،٥٠٣، وشرح الكافية للقمولي ١/١٠٤، والبرود الضافية ص٥٣٨، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٥٦.

(٦) ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١/١٣٠.

(٧) شرح الكافية للقمولي ١/١٠٤.

خاص، وانتقل الذهن إلى هذا الشخص[١]، ولا يشترط في المندوب العَلميّة النحويّة، بل المراد التعريف بأيّ طريق كان[٢].

حذف حرف النداء مع اسم الجنس

قال ابن الحاجب:" ويجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس.."[٣].

واعترضه ابن مالك بسماع حذف حرف النداء مع اسم الجنس فقال: " قد روي عن النبي- ﷺ -: " اشتدّي أزمةُ تنفرجي"[٤]، وحكاية عن موسى-عليه السلام -: "ثوبي حَجَرُ"[٥]، وهما اسما جنس، ثمّ لو سلّم فشرطه أن يكون مفردًا؛ فإن (غلام زيد) لا يخرج بإضافته عن كونه اسم جنس لـ(غلمان زيد).

قلت[٦] : كذا قال شيخنا[٧]، وفي كون (أزمة) و(حَجَر) المذكورين اسم جنس نظرٌ؛ لأن المقصود بهما معين"[٨].

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في قوله بعدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس مستدلًا بسماع حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وتوقف ابن جماعة في كون (أزمة)، و(حجر) اسمي جنس؛ لكون المقصود بهما معينًا.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٨٥/١،٢٨٦.

(٢) ينظر: الصافية في توضيح الكافية ص٢٢٧.

(٣) الكافية ص٢١.

(٤) رواه الديلمي في مسند الفردوس (٤٢٦/١)، رقم (١٧٣١)، والجامع الصغير للسيوطي للسيوطي ٦٩/١ (١٠٤٧)، وفيض القدير ٥١٦/١.

(٥) رواه البخاري في صحيحه – كتاب الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، ومسلم في صحيحه– كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى (١٥٥–١٥٦)، ١٨٤١/٤.

(٦) القائل ابن جماعة.

(٧) ابن مالك.

(٨) التحفة ص١٦٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٥.

وتبع ابنُ النحويّة[١] ابنَ مالك في الاستدلال بالحديثين.

ومذهب ابن مالك أن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قليل[٢] ، واستدل بما ورد عن النبي-ﷺ -قال: وكلامه أفصح الكلام[٣].

ونقل القمولي[٤] هذا القول عن ابن مالك، وهو رأي الكوفيين[٥].

وأمّا ابن الحاجب فلا يجيز حذ ف حرف النداء مع اسم الجنس قال في الشرح: "ويريد باسم الجنس: كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها، وإنما امتنع حذف الحرف منه؛ لأن أصله أن ينادى بـ(يا أيُّها الرجل، ويا هذا الرجلُ، ويا أيُّهذا الرجلُ) على ما تقدم.

وإذا قيل: (يا رجلُ)، فقد حذفت الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء، وحذف ما كان لحذف اللام، فكرهوا حذف حرف النداء أيضًا؛ لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا"[٦].

يقصد أنهم لما حذفوا الألف واللام حذفوا (أي) أيضًا؛ لأنهم ما أتوا بها إلا وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، فبقي (يا رجل) فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيخلوا بحذف أشياء كثيرة[٧]، وتبعه الشراح[٨]، وهو رأي البصريين[١].

---

(١) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩١،١٢٩٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٥، وسبك المنظوم ص١٧٩، وشواهد التوضيح ص٢١١، وحاشيتان لابن هشام ١١٢٨/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٧/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٠٧،١٠٦/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشواهد التوضيح ص٢١١، والفاخر ٥١٩/٢، ٥١٩/٢، والبرود الضافية ص٥٤٢.

(٦) شرح المقدمة الكافية ص٤٥٤،٤٥٥. وينظر: شرح الوافية ص٢٠٣.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٣/١.

(٨) ينظر: التحفة الشافية ٢٢٨/١، وشرح الكافية لابن فلاح ٥٦٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٠٥/١، وشرح الكافية للقمولي ١٠٧،١٠٦/١، والخلاصات الصافية

البصريين[١].

قال سيبويه: "ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا: رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ..."[٢].

المساواة بين (أمّا) و(إذا) في اختيار الرفع بعدهما

قال ابن الحاجب: "ويختار الرّفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كـ (أمّا) مع غير الطّلب، و(إذا) للمفاجأة"[٣] .

واعترض ابن مالك على ابن الحاجب في مساواته بين (أمّا)، و(إذا) في اختيار الرفع فقال: " ليس (أمّا) المذكورة، و(إذا) للمفاجأة سواء؛ لأن (أمّا) لا تأثير لها البتة إلا قطع تأثير العطف على الجملة الفعلية فقط، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار النصب أو الرفع، وأمّا (إذا) للمفاجأة فلا يليها الاسم إلا مبتدأ، فلا يجوز الأمران فيها كما يفهم منه، وليسا سواءً"[٤].

البيان والتعليق:

اعتراض ابن مالك على مساواة ابن الحاجب بين (أمّا) مع غير الطلب، و(إذا) الفجائية في اختيار الرفع بعدهما معللًا ذلك بما يأتي:

أنّ (أمّا) لا تأثير لها إلا قطع العطف على الجملة الفعلية، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار الرفع، أو النصب.

وأما (إذا) الفجائية فلا يليها إلا المبتدأ فلا يجوز فيها الأمران كما يفهم من

ص١٧٥،١٧٦، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٥٨، والفوائد الضيائية ٢٨٧/١.

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٠/٢، والمقتضب ٢٥٨/٤-٢٦١، والأصول ٣٢٩/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/١، والارتشاف ٢١٨٠/٤.

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٣) الكافية ص٢٢.

(٤) التحفة ص١٧٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٩.

كلام ابن الحاجب.

ووافقه الرضي[١] في وجوب الرفع بعد (إذا) الفجائية؛ لأنه لا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية.

وذكر ابن النحوية[٢] هذا الاعتراض دون عزو، وحكاه القمولي[٣] عن ابن مالك.

وما ذكره ابن مالك هنا ذكره في شرح التسهيل فقال بعد أن ذكر أن سيبويه يلحق (إذا) المفاجأة بـ(أمّا) قياسًا في جواز نصب الاسم الذي يليها : "ولا ينبغي أن تلحق (إذا) بـ(أمّا)، لأن (أمّا) وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرًا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[٤] ، وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٥]، ولم يلِ (إذا) فعل ظاهر، ولا معمول فعل إنما يليها أبدًا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه" [٦] .

ولكنه ساوى بين (أمّا)، و(إذا) في سبك المنظوم فقال: "ويُرجّح (أي: النصب) على الرفع إن تلا استفهامًا، أو (حيث)، أو (إذا) الشرطية، أو عُطف على جملة فعلية، وليس بعد العاطف (أمّا) أو (إذا) المفاجأة..."[٧].

ورجَّح أبو حيّان[٨]ما ذكره ابنُ الحاجب، وأوّلَ به رأي سيبويه؛ إذ ساوى بينهما

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/٥٤٣،٥٤٤.

(٢) ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١/١٣٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/١٢٠.

(٤) الضحى: ٩،١٠.

(٥) فصلت: ١٧.

(٦) شرح التسهيل٢/١٣٩،١٤٠.

(٧) سبك المنظوم ص١١٨.

(٨) التذييل ٦/٣٠٥.

في اختيار الرفع فقال: " فإنْ قلتَ: (لقيتُ زيدًا وأَماَّ عمروٌ فقد مررتُ به)، و(لقيتُ زيدًا وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ) فالرفعُ، إلّا في قول من قال: (زيداً رأيتهُ وزيدًا مررتُ به)، لأنَّ (أَمَّا) و(إذا) يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بـ(ثُمَّ) والفاءِ، ألا ترى أنهّم قرءُوا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] ، وقبله نصبٌ[2]، وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداءِ، إلاّ أن يُوقَع بعدَها فعلٌ، نحو (أمّا زيداً فضربتُ)"[3].

فقوله:" لأنَّ (أَمَّا) و(إذا) يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب" صريح في مساواته بين (أمّا) و(إذا)، ولذا أُختُلِف في تفسيره، ففسره السيرافي[4]، والرُّمّاني[5] على ظاهره، وفسّره ابنا طاهر، وخروف[6] على أنه ممّا خُلط فيه حكم الواحد بالآخر، وإنما الحكم يرجع إلى (أمّا) خاصة.

واستبعد أبوحيان[7] هذا التخريج، ورجَّح حمل كلام سيبويه على ظاهره، قال: "وجُلّ كلام الجماعة على أنهم لم يحملوا كلام سيبويه على ظاهره، والذي يظهر حمل كلامه على ظاهره، ويكون كلامه صحيحًا، ويكون إذ ذاك في (أمّا) وفي (إذا) الفجائية الوجهان:

---

(١) فصلت: ١٧، والاستشهاد بالآية برفع (ثمود)، وهي قراءة الجمهور، ينظر: البحر المحيط ٢٩٦/٩.

(٢) في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [فصلت:١٦].

(٣) الكتاب ٩٥/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٩٨/١، والتذييل ٣٠٤/٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٣٠٣/١، رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد إبراهيم شيبة– جامعة أم القرى.

(٦) ينظر: التذييل ٣٠٤/٦.

(٧) ينظر: التذييل ٣٠٤/٦.

الأَوْلى والأوجه: أنه يختار الرفع بعدهما وإن كان قد تقدم حرف العطف جملة فعلية، ولولا وجودهما لكان المختار في الاسم المشتغل عنه النصب رعيًا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية. والوجه الثاني: جواز النصب، وهو غير الأوجه..."[١].

وتقييد ابن الحاجب (أمّا) بغير الطلب في اختيار الرفع؛ لأن الطلب من قرائن النصب، وهو مرجح له على الرفع، نحو (أمّا زيدًا فأكرمْه)؛ لأنه إذا رفع كان الطلب خبرًا له، والطلب لا يصلح أن يكون خبرًا إلا بتأويل بعيد، بخلاف النصب، فلا بُعدَ فيه إلا وقوعه على غير الأكثر[٢] ، وبهذا يظهر موافقة كلام ابن الحاجب ظاهر كلام سيبويه: " لأنَّ (أَمَّا) و(إذا) يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب"[٣].

وتبعه من الشراح النيلي[٤]، وابن فلاح[٥]، والنجراني[٦]، والجامي[٧]، والسرهندي[٨].

وجوب العطف على معنى الفعل

قال ابن الحاجب في تعين العطف على معنى الفعل:" وإن كان الفعل معنى،

---

(١) التذييل ٦/٣٠٥،٣٠٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافة ١/٤٦٤، وشرح الوافية ص٢٠٧،٢٠٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٨.

(٣) الكتاب ١/٩٥.

(٤) ينظر: التحفة الشافية ١/٢٣٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/٥٨٠.

(٦) ينظر: الخلاصات الصافية ص١٨١.

(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ١/٢٩٨.

(٨) ينظر: الصافية في توضيح الكافية ص٢٤٠.

وجاز العطف تعيّن العطف، مثل: (ما لزيد وعَمرٍو؟)"[١] .

واعترض ابن مالك بقوله: "لم يتعين، بل هو أولى، نصّ عليه سيبويه، فيجوز: (ما لزيدٍ وعَمرًا، وعَمرٍو)، والثاني أولى"[٢].

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على قول ابن الحاجب بتعين العطف في نحو: (ما لزيدٍ وعمرٍو؟)؛ لأنه في معنى الفعل، قال ابن مالك: بل العطف أولى، فيجوز:(ما لزيدٍ وعَمرٍو، وعَمْرًا؟) بالعطف، والنصب، نصّ على هذا سيبويه، وحكى الكيلاني[٣] هذا الاعتراض عن ابن مالك.

وأشار ابن مالك إلى هذا الاعتراض في شرح عمدة الحافظ، حيث ذكر أن النصب جائز على ضعف، والجر بالعطف هو المختار في (ما لزيدٍ والعربَ يسبها)، و (ما شأنُ عَمرٍو والبُرَّ يسرقه)، ثم قال قاصدًا ابنَ الحاجب: " وقد ظنّ **بعض المتأخرين** أن النصب فيه ممتنع، وليس بصحيح؛ لأن سيبويه نصَّ على جوازه، وأشار إلى ضعفه، ولأن منعه لا يستند إلى دليل"[٤].

وبين في شرح التسهيل أن ابن الحاجب أخذ بظاهر قول سيبويه أولًا، ولم ينظر إليه آخرًا، فقال: "وقد حكم **بعض المتأخرين** بمنع النصب أخذًا بظاهر قوله الأول، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع"[٥].

ونصُّ سيبويه: "فإذا أَظهر الاسمَ فقال: (ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه) فليس إلاّ الجرُّ؛ لأنه قد حسن أن تَحْمِلَ الكلام على عبد الله، لأنّ المظهَر المجرورَ يُحملُ عليه المجرورُ.

وسمعنا بعض العرب يقول: (ما شأنُ عبد الله والعرب يشتمها)، وسمعنا أيضاً

---

(١) الكافية ص٢٣.

(٢) التحفة ص١٨١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٧.

(٣) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٧٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص٤٠٨.

(٥) شرح التسهيل ٢٥٨/٢، وينظر: المساعد ٥٤٢/١.

من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول: (ما شأنُ قيس والبُرَّ تَسْرِقُه). لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ.

فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ: (ما شأنُك وملابسةٌ زيداً)، أو (وملابستُك زيدًا)، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن، لأن الشأن معه ملابسةٌ له، أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَرِ. فإن أظهرتَ " الاسمَ في الجرّ " عَمِلَ عَمَلَ كَيْفَ في الرفع.

ومَنْ قال: (ما أنت وزيداً)، قال: (ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا). كأَنه قال: (ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا)، وحمله على (كانَ)؛ لأنّ (كان) تقع ههنا.

والرفعُ أجودُ وأكثر في: (ما أنت وزيدٌ)، والجر في قولك: (ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ)، أحسنُ وأجودُ، كأَنه قال: (ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ)، ومَن نصب في: (ما أنت وزيداً) أيضاً قال: (ما لزيدٍ وأخاه)، كأنّه قال: (ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه)؛ لأنه يَقع في هذا المعنى ههنا، فكأَنّه قد كان تكلَّم به"[1].

فابن الحاجب نظر إلى قول سيبويه: "فليس إلا الجر" فقط، ومراد سيبويه: فليس إلا الجر في الأفصح، ويدل على تقييده بالأفصح[2] قوله بعد ذلك: "ومَنْ قال: (ما أنت وزيداً)، قال: (ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا). كأَنه قال: (ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا)، وحمله على (كانَ)؛ لأنّ (كان) تقع ههنا...".

ووجَّه ابنَ الحاجب[3] تعيُّنَ العطف بأنه الأصل؛ فلا حاجة إلى تكلف من جهة أخرى، وأن العامل هنا معنى، فلم يقوَ قوة الفعل، فلذلك تعين العطف.

وتعقبه الرضي بأن "النصّ على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريًا، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لمَ لا يجوز مخالفة الأصل لداعٍ، وإن لم يكن ضروريًا؟..."، ثم قال: "والأولى أن

---

(١) الكتاب ٣٠٩/١، ٣١٠، وشرحه للسيرافي ٢٠٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٥٨/٢، والتذييل ١٢٤/٨، ١٢٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص ٤٩٩، وشرح الوافية ص٢١٧، ٢١٨.

يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا"[١].

وبعدُ فيظهر أن اعتراض ابن مالك على ابن الحاجب وجيه، وبخاصةٍ لمَا نصَّ عليه سيبويه!

وقد خالف ابنُ الحاجب رأيه هذا في شرح المفصل، وذهب إلى أن العطف أولى؛ حيث قال: "وإن كان معنى فلا يخلو إمّا أن يصح العطف أو لا، فإن صحّ العطف فهو أولى، كقولك: (ما لزيدٍ وعمرٍو)، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه، كقولك: (مالك وزيدًا؟)، وإن صحّ العطف على ضعف جاز النصب على ضعف"[٢] ، في هذا النص جعل ابن الحاجب العطف أولى في (ما لزيدٍ وعمرٍو)، وهو خلاف ما ذكره في الكافية؛ إذ قال بتعين العطف، وهو آخر ما ذكره[٣]، وهو رأي الشراح [٤].

تكرير اسم (لا) النافية للجنس المعرفة أو المفصول منها

قال ابن الحاجب: " وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين (لا) وجب الرّفع والتّكرير".[٥]

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: "أما الرفع فصحيح، وأما التكرير ففي الأكثر؛ قال الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا حَيَاتُكُ لا نفعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ[٦]

---

(١) شرح الكافية ٦٢٥/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٨/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٦٤٢/٢.

(٤) ينظر: التحفة الشافية ٢٦٨،٢٦٧/١، وشرح الكافية لابن فلاح ٦٤٢/٢، وابن النحوية ١٤٨/١، وشرح الكافية للقمولي ١٨٤/١، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٩٨،٥٩٩، وحاشية الكيلاني ص١٧٢.

(٥) الكافية ص٢٧.

(٦) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني سلول في الكتاب ٣٠٥/٢، وللرقاشي في شرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، وشرح التسهيل ٦٦/٢،

وقال الآخر:

بَكَتْ جَزَعًا وإسْتَرجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكائِبُها ألَّا إلينا رُجُوعُها[١]..."[٢] .

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في وجوب التكرير في اسم (لا) المفصول بينه وبينها، وقال: التكرير الأكثر، وليس واجبًا.

والعجيب أنه وافق في التسهيل ما ذكره ابنُ الحاجب فقال: "إذا انفصل مصحوب (لا)، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافا للمبرد، وابن كيسان..."[٣] ، وقال في الشرح:" وأبطل عمل عمل (لا) بالفصل مطلقا نحو: (لا في الدار رجلٌ مقيمٌ)، و(لا غدًا أحدٌ راحلٌ)...وإذا كان مصحوب (لا) معرفة لم تعمل فيه، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص، والمعرفة ليست كذلك... لكن إذا وليتها المعرفة **لزمها التكرار**، ليكون عوضًا مما فاتها من مصاحبة ذوي العموم، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، **ثم حمل في لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة، لتساويهما في وجوب الإهمال،** وأيضا فإن العرب في الغالب تنفي الجملة المبتدأة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ(ما) أو(ليس)، نحو: (ما زيد عندك)، و(ما عندك زيد)، و(ليس عمرو في الدار)، فإذا وقعت (لا) في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها،

وشرح الكافية الشافية ٥٣٩/١، وشرح الكافية للرضي ٨٢٣/١، والتذييل ٢٨٥/٥. ويروى: (حياتك لا ترجى)، وعليها فلا حجة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٣٦١/٤، وشرح التسهيل ٦٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٤٠/١، وشرح الكافية للرضي ٨٢٣/١، والتذييل ٢٨٤/٥.

(٢) التحفة ص٢٠١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٧.

(٣) التسهيل بشرحه ٦٤/٢.

فقويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا في اضطرار..."[١] ، وكذا في الكافية الشافية[٢] ، ثم ردّ على المبرد[٣] وابن كيسان[٤] في إجازتهما ترك التكرار في السعة فقال: "ولا حجة لهما في قول العرب: (لا نولك أن تفعل)، فإنهم أوقعوه موقع: (لا ينبغي لك أن تفعل)، فاستغنوا فيه عن تكرار (لا)، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه"[٥] .

وعلَّل ابن الحاجب[٦] وجوب الرفع في المفصول بينه وبين (لا) بتعذر عملها بضعف أمرها لما حصل من الفصل، أو لإرادة المشاكلة بينه وبين ما يقدر جوابًا له، وهو:(أفي الدار رجلٌ أم امرأةٌ؟).

وعلل وجوب التكرار بأنهم قصدوا المطابقة للجواب، فهي جواب لمتكرِّر فيه ذلك، فقولك: (لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ) جواب لقول من يقول: (أفي الدار رجلٌ أم امرأةٌ؟) فجعل الجواب مشاكلًا للسؤال في الفصل، وفي التكرار، وفي الرفع[٧].

وحكى ابن الحاجب إجازة المبرد عدم التكرار في سعة الكلام، قال: " وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال: (لا رجلٌ في الدار)، و(لا زيدٌ عندنا)، يعني: في سعة الكلام"، ثم ذكر أن غير المبرد يجيز ذلك في الضرورة، فقال: ".. فإن غيره إنما يجيز ذلك في الشعر للضرورة..."[٨].

قال المبرد: "وَاعْلَم أَن لَا إِن فصلت بَينهَا وَبَين النكرَة لم يجز أَن تجعلها

---

(١) شرح التسهيل ٢/٦٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٣٨- ٥٤٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٣٥٩،٣٦٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٢٣، وبغية الطالب ٢/١٥٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/٦٦.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٧١، وشرح الوافية ص٢٤٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٨.

(٧) ينظر: التحفة الشافية ١/٣٣٨، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٧٧٧،٧٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/٨٢٢،٨٢٣، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٦٧٧.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٩.

مَعهَا اسْما وَاحِدًا؛ لِأَن الِاسْم لَا يفصل بَين بعضه وَبَعض فَتَقول لَا فِي الدَّار أحد، وَلَا فِي بَيْتك رجل "[1].

فقول المبرد: (لا في الدار أحدٌ، ولا في بيتك رجلٌ) فيه الفصل بين (لا) واسمها، وهما مثالان منفصلان؛ لأن المبرد ذكر إبطال العمل، ولم يتحدث عن التكرار، فقال بعد ذكر المثال: "...لَا يجوز غَيره؛ لِأَن (لَا) وَإِنْ لم تجعلها اسْما وَاحِدًا مَعَ مَا بعْدهَا لَا تعْمل لِضعْفِهَا إِلَّا فِيمَا يَليهَا..."

ومن هذا النص يظهر أن ابن الحاجب ذكر في الكافية وشرحها، والوافية وشرحها، وشرح المفصل وجوب رفع المفصول من (لا) وتكراره، وأضاف في شرح المفصل رأي المبرد، وهو ما يتفق فيه مع رأي ابن مالك الذي ذكره في التسهيل وشرحه، وهو رأي سيبويه إذ قال: "واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية، لأنه جُعل جواب: أذا عندك أم ذا؟..."[2].

كما يظهر أن اعتراض ابن مالك على ابن الحاجب في القول بوجوب التكرار مبني على اختياره، وهو أحد رأيين له، والآخر ذكره في التسهيل وشرحه، وقد وافق فيه ما ذكره الحاجب.

وأجيب[3] عمّا استشهد به ابن مالك بأن (لا) مقدرة بالتكرار، تقديره: لا نفع ولا ولا ضر، أو أنه ضرورة[4].

العطف على اسم (لا) المبني

قال ابن الحاجب في العطف على اسم (لا) المبني: "والعطف على اللّفظ، وعلى المحلّ جائز مثل: لا أبَ وابنًا وابنٌ[5]"[1].

---

(١) المقتضب ٣٦١/٤.

(٢) الكتاب ٢٩٨/٢.

(٣) ينظر: الخلاصات الصافية ص٢٣٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٢٤/١، ومصباح الراغب ٢٧٤/١،٢٧٥.

(٥) جزء بيت من الطويل، وهو بتمامه:

واعترضه ابن مالك بالعطف على اسم (أَلَا) التي للتمني فقال: "(أَلَا) للتمني لا يجوز العطف عليها إلا على اللفظ فقط بالنصب والفتح، مثل: (ألا مالَ وأمْنًا)، و(أمنَ)، ولا يجوز الرفع عطفًا على الموضع كغيرها؛ إذا لا موضع، كما ذكرنا"[٢].

والذي ذكره هو قوله: "ومتى كانت (أَلَا) للتمني لم يبقَ لها موضع من الإعراب؛ لوقوعها موضع (ليت)، و(ليت) حرف، فلا موضع له"[٣].

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في إطلاقه جواز العطف على لفظ اسم (لا) ومحلها، وقال: لا يجوز الرفع بالعطف على محل اسم (أَلَا) التي للتمني؛ لأنه لا موضع لها من الإعراب؛ لوقوعها موقع (ليت)، و(ليت) حرف لا محل له من الإعراب، وتبعه ابن النحوية[٤].

قال في شرح التسهيل: "ومذهب سيبويه[٥]أن لها في التمني مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى، ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت"[٦]، وهو مذهب الخليل، والجرمي، وأكثر النحويين[١] .

فلا أبَ وابنًا مِثْل مَروانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجدِ ارتدى وتأَزرا

وهو لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥؛ وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/٢٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧، والتذييل ٥/٢٩٦،٢٩٧، والنجم الثاقب ١/٥٠٩.

(١) الكافية ص٢٧.

(٢) التحفة ص٢٠٤، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٧٠.

(٣) التحفة ص٢٠٤، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٩.

(٤) ينظر: ابن النحوية ١/١٩٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/٧١. وينظر: التذييل ٥/٣٠٦.

وذهب المازني[٢] ، والمبرد[٣] إلى أنّ (أَلَا) في التمني كهي لمحض النفي، فلها خبر في اللفظ، أو في التقدير، ويُتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، نحو: (أَلَا ماءَ وخمرٌ أشربهما)[٤].

ولم يشرح ابن الحاجب[٥] هذا النص موضع الاستدراك، وقال في شرح الوافية: "وقوله: (والعطفُ فانصب فيه وارفعنّا) يقول: وإن عطفت على ما ذكر، فلك النصب أيضًا، والرفع، ثم مثّل له بقوله: ولا أبَ وابنًا، فلك في (ابنٍ) النصب والرفع، ثم قال: وكذا ولا ابنًا"[٦].

ويشترط أن يكون المعطوف نكرة بلا تكرير (لا) في المعطوف، فإن كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: (لا غلامَ لك والفرسُ)، وإذا كُرِّرت (لا) في المعطوف فحكمه ما علم في (لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله)[٧]

ويمكن الجواب عن اعتراض ابن مالك بأن ابن الحاجب يتحدث عن العطف على اسم (لا)، وليس اسم (أَلَا) التي للتمني!.

أو أن يفسر قول ابن الحاجب: "وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل"[٨] بأن مراده لم تغير العمل من وجه دون وجه، وهو بقاء العمل، دون الوصف والعطف على الموضع، وبهذا يكون على مذهب الخليل وسيبويه، وأما إذا قصد به لم

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٨٢/٤، ٣٨٣، والأصول ٣٩٧/١. والانتصار ص١٥٨-١٦٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٨٢/٤، ٣٨٣، والأصول ٣٩٧/١، ٣٩٩، وشرح الكتاب ٤٦/٣.

(٣) ينظر: الانتصار ص١٥٨-١٦٠، والمقتضب ٣٨٣/٤، والتذييل ٣٠٧/٥.

(٤) ينظر: ابن النحوية ١٩١/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٧٧، ٥٧٨.

(٦) شرح الوافية ص٢٤٣، ٢٤٤. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي١/ ٨٤٢، والبرود الضافية ص٧٧٧، ٧٧٨، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٦٨٤، ٦٨٥، والفوائد الضيائية ٤٣٢/١، وبغية الطالب ١٦٨/٢، ١٦٩.

(٨) الكافية ص٢٧.

تغير العمل من كل وجه فيكون على مذهب المازني والمبرد[١]

المبحث الثالث: نقد الحدود

تعريف المنصوبات

قال ابن الحاجب: "المنصوبات هو: ما اشتمل على عَلَم المفعولية"[٢].

واعترضه ابن مالك بقوله: " فيه الدور كما تقدم في المرفوعات"[٣].

البيان والتعليق:

يرى ابن مالك أن في تعريفِ ابنِ الحاجب المنصوباتِ تعريفَ الشيء بنفسه؛ إذ المراد بعَلَم المفعولية علامة إعراب المفعول به، وهي الفتحة، والكسرة، والألف، والياء[٤]، وبيّن ابن مالك هذا في تعريفِ ابنِ الحاجبِ المرفوعاتِ[٥] حيث قال: "فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولًا جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور[٦]؛ لأنه أولًا جعل الرفع عَلَمًا على الفاعلية لتعرف هي به، ثم هاهنا عرف الرفع بها"[٧] .

ووضح الرضي مراد ابن الحاجب فقال: "ويعني باشتماله على عَلَم

---

(١) ينظر: ابن النحوية ١/١٩٠،١٩١.

(٢) الكافية: ص١٨.

(٣) التحفة ص١٥١، وشرح الكافية ص١٢٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٤٣، وحاشية الكيلاني ص١٢٤، وبغية الطالب وزلفة وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب ١/٢٠١.

(٥) عرف ابن الحاجب المرفوعات بقوله: "هو ما اشتمل على علم الفاعلية". الكافية ص١٤.

(٦) الدور هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. التعريفات للجرجاني ص١٠٥.

(٧) التحفة ص١١٩، وشرح الكافية ص٨٧.

الفاعلية: تضمنه إيّاه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعليّة الضم، والألف، والواو... فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع، والأولى -على ما اخترناه قبل- أن يقال: (المرفوعات ما اشتمل على عَلَم العمدة؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمد ليس بمحمول على رفع الفاعل-كما بينا- بل هو أصل في جميع العُمد"[١].

وقد أحال في حدّ المنصوبات على هذا الكلام، فقال: "قوله: المنصوبات هو ما اشتمل على عَلَم المفعولية، قد تبيّن شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات "[٢]، ثم قال: " والحقُّ أن يقال: النصب علامة الفضلات- في الأصل- فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمدٌ شُبِّهت بالفضلات كاسم (إنّ)، واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر (كان) وأخواتها"[٣].

ويمكن الجواب عن اعتراض ابن مالك بما ذكره الرضي أن المقصود أن يكون علم المفعولية أحد أجزائه، وأن المراد من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء، فكل ما اشتمل على أحد هذه العلامات فهو منصوب، ويكون المعنى: المنصوب ما فيه النصب[٤]، ولا يعترض بمثل (مسلماتٍ ومسلمين) في حالة الجر؛ إذ الكسرة؛ والياء، وإن كانتا علامة كون الاسم مفعولًا، لكن ليست ملابسة بهذه الحيثية في هذه الحالة[٥].

تعريف المفعول المطلق

قال ابن الحاجب في تعريف المفعول المطلق :"وهو اسم ما فعله فاعل فعل

---

(١) شرح الكافية ٢٠٠/١.

(٢) شرح الكافية ٣٤٣/١.

(٣) شرح الكافية ٣٤٤/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن حاجي عوض ص٣٧٠.

(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٤،٢٢٣/١ (حاشية).

مذكور بمعناه"[١] .

واعترض عليه ابن مالك بقوله: "يرد عليه: (مات زيدٌ موتًا)، و(لم يضرب ضربًا)، و(هل ضربت ضربًا؟)؛ فإنه مفعول مطلق، ولم يفعلها فاعل فعل مذكور"[٢].

البيان والتعليق:

يرى ابن مالك أنّ التعريف غير جامع، إذ يخرج من المفعول المطلق (موتًا) في نحو: (مات زيدٌ موتًا)؛ لأنه لم يفعله فاعل مذكور، فـ(زيد) لم يفعل الموت، وكذا (ضربًا) في نحو: (لم يضربْ ضربًا)، و(هل ضربتَ ضربًا؟)؛ لأنه لم يفعله فاعل فعل مذكور، لكونه منفيًّا في المثال الأول، ومسؤولًا عنه في المثال الثاني.

ولذا عرف المفعول المطلق في التسهيل بقوله: "المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة، أو مجازًا، أو واقع على مفعول" [٣].

وقوله: "بالأصالة" مخرج لاسم المصدر، والصادر عنه حقيقة نحو: (خطّ خطًّا)، و(خاط خياطةً)، والصادر عنه مجازًا نحو: (مات موتًا)، والواقع على المفعول نحو: (ضربت ضربًا)[٤]، والمراد بالفاعل هنا الاصطلاحيّ، وكذلك المفعول، فبهذا يَعُمّ الحدّ مصدر كل فِعْل[٥].

ومِنْ الشراح الذين ذكروا هذا الاعتراض الرضي، وابنُ أبي القاسم الصنعاني[٦]، قال الرضي: "ويخرج عن هذا الحدّ نحو: (ضربًا) في (ما

---

(١) الكافية: ص١٨.

(٢) التحفة ص١٥١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٠.

(٣) شرح التسهيل ١٧٨/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٦٥٤/٢.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ص٦٩٠، والمساعد ٤٦٣/١.

(٥) شرح التسهيل ١٧٨/٢.

(٦) ينظر: البرود الضافية ص٤١٣.

ضربت ضربًا)؛ لأنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور ههنا فعلًا"، ثم أجاب عنه قائلًا:" إلّا أن يقول: النفي فرع الإثبات فجرى مجراه، وأُلحِق به، وكذا نحو: (مات موتًا)، و(فني فناءً) جارٍ مجرى ما فعله الفاعل"[١].

وأجاب عن هذا الاعتراض ابنُ النحوية[٢] ، ونجمُ الدين القَمولي[٣]، والجامي[٤]، وابنُ داود اليمني[٥]بأن المراد من (فعله فاعل فعل...) إسناد الفعل الفعل إليه، والإسناد أعمُّ من كون المراد به حقيقةً، أو مجازًا، ولولا هذا الاعتبار لما جاز أن يطلق على (زيد) في نحو: (مات زيدٌ)، و(لم يضرب زيدٌ) أنه فاعل؛ لعدم تحقق الفاعلية فيه.

تعريف المفعول له

قال ابن الحاجب:" المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: (ضربته تأديبًا)...خلافا للزّجّاج؛ فإنّه عنده مصدر"[٦] .

قال ابن مالك مستدركًا: "(زرتُك لخيرِك، أو لزيدٍ) فُعِل لأجله فعلٌ مذكور، وليس مفعولًا له، والأَولى: المصدر الذي فُعِل لأجله"[٧].

البيان والتعليق:

رَدّ ابن مالك حدّ ابن الحاجب للمفعول له بأنه غير مانع؛ إذ يدخل فيه نحو: (زرتك لخيرك، أو لزيد)، وقد فُعِل لأجله فعلٌ مذكور، وليس مفعولًا له، قال: والأَولى أن يقول في الحد: "المصدر الذي فُعِل لأجله".

وهو ما ذكره في حدّه، فقال في التسهيل: "وهو المصدر المعلَّل به حدث

---

(١) شرح الكافية ٣٤٧/١. وينظر: حاشية الكيلاني ص١٢٦،١٢٧.

(٢) ابن النحوية وحاشيته على الكافية ص٩٨،٩٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية له ٨/١.

(٤) الفوائد الضيائية ٢٢٤/١،٢٢٥.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٢٠١/١.

(٦) الكافية ص٢٣.

(٧) التحفة ص١٧٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٤.

شاركه في الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرًا"[١]، وقال في شرح الكافية الشافية: " المفعول له: كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل"[٢]، وقال في العمدة: "وهو المصدر المجاب به "لِمَ"؟، ظاهرة أو مقدرة"[٣]، وقال في سبك المنظوم: "هو المصدر الآتي علة لفعل شاركه في الفاعل والزمان "[٤].

وحمل الشرَّاحُ مرادَ ابنِ الحاجب على المصدرية؛ فقال الرضي: "قوله: "فعل مذكور" أي: مضمون لفعل وشبهه، وهو المصدر"[٥].

وقال القمولي: "فقوله: "ما فعل لأجله فعل" جنسٌ يراد به المصدر، فإن المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا"[٦]، وقال ابنُ أبي القاسم: "في (ما) عموم يدخل فيها المصدر وغيره"[٧].

واستدراك ابنُ مالك وجيهٌ؛ لتواتر نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، ولم يشترط سيبويه[٨] في هذا الباب إلا أن يكون مصدرًا[٩]، وذلك لأن الباعثَ إنما هو الحدث لا الذوات[١٠].

وقد يعتذر لابن الحاجب بأنه عبر بـ(ما) المفيدة للعموم؛ ليدخل فيها المصدر،

---

(١) التسهيل بشرحه ١٩٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٧١/٢.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص٣٩٥.

(٤) سبك المنظوم ص١٢٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٦٠٧/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٧٠/١.

(٧) البرود الضافية ص٥٩٨.

(٨) قال في الكتاب ٣٦٧/١: " باب ما يَنتصب من المصادر؛لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ ". وينظر: الأصول ٢٠٦/١، والإيضاح للفارسي ص١٩٧، والمفصل ص٨٧.

(٩) ينظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٥٤٥/١.

(١٠) ينظر: التذييل ٢٣٢/٧، وهداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ٢٤٣/١.

والاسم على رأي يونس[١]، نحو: (أما العبيدَ فذو عبيد).

تعريف المفعول معه

قال ابن الحاجب:" المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى"[٢].

واعترض ابن مالك بأن التعريف غير مانع فقال: "(اختصمَ، وتضاربَ زيدٌ وعمروٌ) كذلك، وليس مفعولًا معه. والأولى: "مذكورٌ فضلة بعد الواو بمعنى (مع) لمصاحبة ... إلى آخره "[٣].

البيان والتعليق:

يرى ابن مالك أنّ تعريفَ ابنِ الحاجبِ المفعولَ معه غيرَ مانع؛ إذ يدخل فيه ما ليس منه، نحو: (اختصم وتضارب زيدٌ وعمروٌ)، قال: والأولى أن يقول: مذكورٌ فضلة بعد الواو بمعنى (مع) لمصاحبة ... إلى آخره، بإضافة: (فضلة)، و(بمعنى مع)؛ ليخرج المثال المذكور ونحوه.

وحكى القَمولي[٤] ، والكيلاني[٥] هذا الاعتراض دون عزوٍ.

وقد التزم ابنُ مالك بما استدركه، فقال في شرح الكافية الشافية: "هو الاسم المذكور **فضلة** بعد واو بمعنى "مع" مسبوقة بفعل أو شبهة، فذكرتُ "فضلة"؛ احترازا من نحو: "اشتراك زيد وعمرو".

وذكرت الواو احترازا من نحو: "سرت مع النيل، وقيدتها: بمعنى "مع" احترازا من نحو: "سرت والنيل"[٦]، وكذا في شرح العمدة[٧]، وسبك المنظوم[١].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٩/١.

(٢) الكافية ص٢٣.

(٣) التحفة ص١٧٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٧٧/١.

(٥) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٧٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٨٧/٢.

(٧) شرح عمدة الحافظ ص٤٠١،٤٠٢.

إلا أنه في التسهيل لم يذكر لفظ (فضلة) الذي استدركه على ابن الحاجب، حيث قال: "وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع..."[٢]؛ فاستغنى بقوله: "تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع" عن ذكر كلمة (فضلة)، وبه يخرج المعطوف بعد ما تُفهم منه المصاحبة نحو: أشركتُ زيدًا وعمرًا، ومزجت عسلًا وماءً[٣] .

ويمكن أن يجاب بأنّ قول ابن الحاجب: (لمصاحبة معمول) يغني عن لفظ (مع)؛ لأنها بمعناها، فالمصاحبة حاصلة من الواو؛ ولهذا ذكر لفظ (مع) في شرح الوافية، ولم يذكر المصاحبة؛ فقال: "... المفعول معه، وحَدَّه بأنه المقارن معمول فعل بواو مع ..."[٤].

وكذا ذكر في الإيضاح تبعًا للزمخشري؛ حيث قال: "هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع... وإنما قال: هو المنصوب؛ لأن ثَمّ أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع، ومع ذلك ليس مفعولًا معه، كقولك: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، و(ما شأن زيدٍ وعمرٍو)"[٥].

وقال النيلي: "قوله: "لمصاحبة"؛ ليخرج مطلق العطف بالواو؛ فإنه قد يكون فيه بمعنى (مع)، وبغير معنى (مع) "[٦].

وقال الرضي: "ويعني بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد"[٧].

---

(١) سبك المنظوم ص١٣١.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٤٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٧،٢٤٨.

(٤) شرح الوافية ص٢١٧.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٨.

(٦) التحفة الشافية ١/٢٦٥.

(٧) شرح الكافية ١/٦١٨، وينظر: شرح الكافية للقمولي ١/١٧٦، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٩٤، والفوائد الضيائية ١/٣٣١، ومصباح الراغب ١/٢١٧.

وأما الجواب عن عدم ذكره (فضلة) فلم يتعرض لذكرها أحد من الشراح، ويمكن أن يجاب عنه بأن المفعول معه من جملة الفضلات، وأن قوله: "لمصاحبة معمول" يغني عنها؛ إذ المراد أن تكون الواو نصًّا في المصاحبة والمشاركة، وبهذا يخرج (اختصم، وتضارب زيدٌ وعمرٌو) ونحوه؛ لأن الواو ليست متعينة للمصاحبة؛ إذ المشاركة مفهومة من الفعل.

تعريف المستثنى المتصل

قال ابن الحاجب في حد المستثنى المتصل:" فالمتّصل: هو المخرج عن[١] متعدّد–لفظًا أو تقديرًا–بـ (إلَّا) وأخواتها"[٢].

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: "الأَوْلى: بـ(إلّا) أو إحدى أخواتها؛ لأنه يكون بواحد منها"[٣].

البيان والتعليق:

يرى ابن مالك أنَّ تعريف ابن الحاجب الاستثناء المتصل غير دقيق، وقال: إن الأولى أن يقول: "بـ(إلّا) أو إحدى أخواتها؛ لأنه الاستثناء يكون بواحد منها".

وما ذكره ابن الحاجب في الكافية ذكر مثله في شرح الوافية؛ إذ قال: "ما أتى بعد (إلَّا) وأخواتها مخرجًا..."[٤]، وكذا في شرح المفصل، حيث قال: "هو كل لفظ أخرج به شيء من شيء بـ(إلا) وأخواتها"[٥].

وأما ابن مالك فقد ذكر هذا القيد في تعريف المستثنى، فقال في التسهيل: "وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلّا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[٦]، الفائدة"[٦]، وكذا في شرح الكافية الشافية[١]، وأطلق الأداة في سبك المنظوم فقال:

---

(١) في بعض النسخ (من).

(٢) الكافية ص٢٥.

(٣) التحفة ص١٩٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٥٨.

(٤) شرح الوافية ص٢٢٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/١.

(٦) التسهيل بشرحه ٢٦٤/٢.

"المستثنى ما ولي أداة استثناء"(٢).

ويمكن الجواب بأنه على تقدير حذف المضاف؛ وإن كانت عبارة ابن مالك أدق.

المبحث الرابع: نقد الأمثلة

مثال المفعول المطلق المبين للنوع

قال ابن الحاجب في أنواع المفعول المطلق: " ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، مثل: (جلستُ جلوسًا)، و(جِلسةً)، و(جَلْسةً).."(٣).

فاستدرك عليه ابن مالك قائلًا: " تمثيل التوكيد، والعدد صحيح، أما المصدر للنوع فشرطه أحد ثلاثة: إمّا وصفهُ، مثل: (جِلْسة حسنة)، أو إضافته، مثل: (جِلسة زيدٍ)، أو الإضافة إليه، مثل: (أحسن جِلسة).."(٤).

البيان والتعليق:

يظهر من كلام ابن مالك اعتراضه على المثال الذي مثّل به ابن الحاجب للمفعول المطلق المبين للنوع، وهو (جلستُ جِلْسةً)، فهو يعده ليس من المبين للنوع؛ لأن المصدر ليس موصوفًا، ولا مضافًا، ولا مضافًا إليه.

وقد ذكر ضابط المبين للنوع في شرح التسهيل حيث قال: "وقد يكون المبيّن للنوع بلفظ المؤكد فيُستقاد التنويع بوصفه، أو إضافته، أو إدخال حرف التعريف عليه"(٥).

واعتراض ابن مالك مردودٌ، فقد ذكر ابن الحاجب ضابط المبين للنوع في الشرح فقال: "والذي للنوع هو أن يختص ببعض أنواع الفعل، إما باسم خاص، مثل: (رجع القهقرى)، أو بصفة مع وجوده، مثل: (ضربت ضربًا شديدًا)، أو مع حذفه، مثل: (ضربتُ أيَّ ضربٍ)، و(ضربتُ ضربَ الأمير)، أو بتعريف

---

(١) ينظر ٢/٧٠٠.

(٢) سبك المنظوم ص١٣٢.

(٣) الكافية: ص١٨.

(٤) التحفة ص١٥١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/١٨٠، وينظر: المساعد ١/٤٦٦.

عهد، مثل: (ضربتُ الضربَ الذي تعلمه)"[١].

فظهر من كلام ابن الحاجب أنّ الجِلْسة من المصادر المختصة بصفة، فهي موضوعة لبيان النوع، وهذا الذي فهمه الشُّراحُ؛ فذكر النيلي[٢]، وابن فلاح[٣]، والرضي[٤]، والقَمولي[٥]، وابنُ أبي القاسم الصنعاني[٦]، وابنُ حاجي عوض[٧]، عوض[٧]، وغيرهم[٨]: أنّ (الجِلْسة) مصدر موضوع على معنى الوصف؛ لأن لأن (الفِعْلة) للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحُسن، أو القُبح أو غير ذلك، فـ(الجِلْسة) ليست لمطلق الجلوس، وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو: (جِلْسة حسنة)، وربما يترك نحو: (جَلستُ جِلْسةً).

حذف عامل المفعول المطلق قياساً

قال ابن الحاجب: "ومنها[٩]: ما وقع مضمون جملةٍ لها مُحتمَلٌ غيرُهُ، مثل: (زيدٌ قائمٌ حقًّا)، ويسمى توكيدًا لغيره"[١٠].

فاعترض ابن مالك على المثال قائلًا: "التمثيل الجيد: (هذا ابني حقًّا)، و(هذا أخي حقًّا)؛ لأنه يحتمل بنوة النسب وأخوته، وبنوة التبني، وأخوة الإسلام، فإذا قلت: (حقًّا) انتفت بنوة غير النسب وأخوته، بخلاف: (زيد قائم)؛

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٣٩١/١.

(٢) ينظر: التحفة الشافية في شرح الكافية ١٧١/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤٥٣/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ص ٣٤٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية له ص٩.

(٦) ينظر: البرود الضافية ص٤١٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية له ص٤٨٧.

(٨) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٧/١، والصافية في توضيح الكافية للسرهندي ص١٧٥،١٧٦.

(٩) أي: من المواضع التي يحذف فيها الفعل قياسًا.

(١٠) الكافية ص١٨.

لاتحاد محتمله، وتقديره: (أحقُّ ذلك حقًّا)؛ فلذلك قيل: توكيدًا لغيره"[١].

البيان والتعليق: يرى ابن مالك أن المثال الذي ذكره ابن الحاجب، وهو قوله: (زيدٌ قائمٌ حقًّا) غيرُ جيِّدٍ؛ لاتحاد محتمله، فلا يحتمل معنى آخر، وعليه فلا يكون من المؤكد لغيره، والتمثيل الجيد: (هذا أخي حقًّا)، و(هذا ابني حقًّا).

وتبع القَموليُّ ابنَ مالك في التمثيل بالمثالين، ثم ذكر اعتراضه دون نسبة، فقال: "وقد أخذ على المصنف في تمثيله بقوله: (زيدٌ قائمٌ حقًّا)؛ إذ (زيدٌ قائمٌ) لا يحتمل معنى آخر"[٢].

والمثال الذي ذكره ابن مالك في اعتراضه هو الذي مثّل به في شرحي التسهيل، والكافية الشافية[٣].

وقد ذكر ابن الحاجب ضابط المؤكد لغيره في شرح المفصل[٤]، والأمالي[٥]، فقال: أن يتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددًا، وتوقف بعض شراح الكافية مع عبارة ابن الحاجب، وتابعه أكثرهم في توجيه المثال.

فقال الرضي: "اعلم أن قولك: (زيدٌ قائمٌ حقًّا) مثل قولك: (رجع زيدٌ القهقرى) في أن المصدر في كليهما مؤكدٌ لما يحتمل غيره، إلا أن المحتمل في الأول جملة، وفي الثاني مفرد، أعني: مجرد الفعل من دون الفاعل"[٦].

وفهم الرضي[٧] المثال على أنه من المؤكد لغيره، ووجّهه بأنه يؤكد به إذا توهم توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة، وغلب في ذهنه كذب مدلولها،

---

(١) التحفة ص١٥٥، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٣.

(٢) شرح نجم الدين القمولي على الكافية ص٢٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٧/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٠/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٣٣/١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٧٨/١.

(٧) شرح الكافية ٣٨٢/١.

فكأنك أكَّدت لفظًا محتملًا لذلك المعنى، ولنقيضه، فإذا قلت: (حقًّا) فقد أكّدت أحد المحتمَلَين[١].

وتابعه النيلي[٢]، وابنُ حاجي عوض[٣]، والحلبي[٤]، وابن داود اليمني[٥].

وعليه فالضمير في (غيره) راجع إلى المصدر أي: لها محتمل غير المصدر، وهو حقًّا، فإن جملة (زيد قائم) كما تحتمل الحق، تحتمل الباطل[٦]، وذهب بعضهم[٧] إلى أن الضمير راجع إلى مضمون الجملة، أو إلى (ما)[٨].

والذي يظهر أن في عبارة ابن الحاجب مسامحة وتساهلًا[٩]، وأن الضمير في (غيره) راجع إلى المصدر بدليل تصريحهم بذلك في بعض الشروح[١٠].

قال السرهندي عن معنى العبارة: "فما معنى قوله: التأكيد لغيره؟ قلنا: المعنى على حذف مضاف، تقديره: تأكيد نفس الجملة لدفع احتمال غيره، ومثل هذا من المسامحات في العبارة تقع كثيرًا، ولا مشاحة فيه"[١١].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٠/١، وشرح الوافية ص١٨٨، وشرح الكافية لابن فلاح ٤٧١/١.

(٢) ينظر: التحفة الشافية ١٨٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٠٢.

(٤) ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية ص١٧٥.

والحلبي هو: سراج الدين محمد بن عمر الحلبي، من مؤلفاته: كشف الوافية في شرح الكافية، حاشية على شرح السعد لتصريف الزنجاني، توفي في حدود سنة٨٥٠هـ . ينظر: هدية العارفين ١٩٦/٢، والأعلام ٣١٥/٦.

(٥) ينظر: بغية الطالبة ٢٠٧/١.

(٦) ينظر: التحفة الشافية ١٨٣/١، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٠٢.

(٧) ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية ص١٧٤.

(٨) ينظر: إعراب الكافية لزيني زاده ص١٠٨.

(٩) ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية ص١٧٥،١٧٦.

(١٠) ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية ص١٧٥.

(١١) الصافية في توضيح الكافية ص١٨٨.

المعطوف على المنادى المبني

قال ابن الحاجب في المعطوف على المنادى المبني: "والخليل في المعطوف يختار الرّفع، وأبو عمرو النّصب[١]، وأبو العبّاس إن كان كـ (الحسن) فكالخليل، وإلا فكأبي عمرو"[٢].

واستدرك عليه ابن مالك في المثال فقال: "التمثيل بـ(الكريم)، و(المسلم) مما يُعرفُ تجدّدُ الألفِ واللامِ فيه- أولى؛ لأن (الحَسَن) إذا كان علمًا كان كـ(الصَّعِقِ)"[٣] .

البيان والتعليق: اعترض ابن مالك على تمثيل ابن الحاجب بـ(الحسن)؛ لترجيح المبرد الرفعَ؛ لأن (أل) في (الحَسن)-علمًا- غير مفيدة التعريف مثلها في (الصعق)، ويرى أن التمثيل بما يُعرف تجدد الألف واللام فيه أولى نحو: (الكريم)، و(المسلم).

وتبع ابنُ النحوية[٤] ابنَ مالك في استدراكه، واعتذر لابن الحاجب بأنه اختار التمثيل بـ(الحسن) للمشاكلة بينه وبين الخليل، وأبي عمرو في التسمية.

وبيان مذهب المبرد[٥] أنه يفرق بين ما تؤثر فيه الألف واللام كـ(الرجل)، وما لا تؤثر فيه كـ(الحارث) فما تؤثر فيه الألف واللام رجّح فيه النصب؛ لشبهه بالمضاف في تأثره بما اتصل به، وما لا تؤثر فيه الألف واللام رجّح فيه الرفع؛ لشبهه بالمجرد في عدم التأثر[٦].

وبناء على هذا يظهر وجه اعتراض ابن مالك على مثال ابن الحاجب.

---

(١) واختار النصب-أيضًا- يونس، وعيسى، وأبو عمر الجرمي، ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٣.

(٢) الكافية ص١٩.

(٣) التحفة ص١٥٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٦.

(٤) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١١٥/١.

(٥) ينظر: المقتضب ٢١٣،٢١٢/٤.

(٦) ينظر: الأصول ٣٣٦/١، وشرح التسهيل ٤٠٣،٤٠٢/٣، والبرود الضافية ص٤٧٦،٤٧٥.

قال ابن الحاجب في شرح عبارته المتقدمة، وتوجيه مذهب المبرد: "يعني: إن كان المذكور مثل: (الحسن) في صحة تقدير نزع اللام منه فهو كالخليل في اختياره الرفع فيه... وإن لم يكن كـ(الحسن) بل كان مما يصح تقدير نزعها كـ(الصَّعِق) و(النجم) وأشباههما فهو كأبي عمرو في اختياره النصب، ووجهه أنه إذا كان كـ(الحسن) صح دخول حرف النداء عليه؛ لصحة تقدير نزع اللام، فكان أولى أن يحرك بحركة المنادى، وإذا كان كـ(الصَّعِق) لم يصح دخول (يا) عليه؛ لامتناع تقدير نزع اللام، فكان أولى أن يجعل تبعًا، وإذا جعل تبعًا فالموضع أولى به"[(١)].

فابن الحاجب يرى أن الألف واللام في (الحسن) غير لازمة، وقد صرح بذلك- أيضًا- في شرح الوافية فقال: "فكأنه قيل: يا زيدُ وحَسنُ، ومثل ذلك إنما يكون مضمومًا"[(٢)].

ووافقه الرضي[(٣)]، والقمولي[(٤)]، والنجراني[(٥)]، والجامي[(٦)]، والحلبي[(٧)].

قال الرضي: إن المنقول من المصدر، أو الصفة كـ(العبّاس)، و(الحسن)، و(الحُسين)، و(الفضل)، و(العلاء)، و(النَّضْر) اللام فيه عارضة غير لازمة؛ لأنها لم تصر مع اللام أعلامًا، حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية.

وبعد، فتمثيل ابن الحاجب مبني على صحة نزع (أل)، واعتراض ابن مالك مبني على كون (أل) في (الحسن) لازمة كـ(الصعق).

التحذير

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤١٩-٤٢١. وينظر: شرح الوافية ص١٩٣،١٩٤.

(٢) شرح الوافية ص١٩٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٦٢/١.

(٥) ينظر: الخلاصات الصافية ص١٥٩.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية ٥٢٦/١،٥٢٧.

(٧) ينظر: كشف الوافية ص١٨٦، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية السّيد ١٦٩/١،١٧٠.

قال ابن الحاجب في التمثيل للتحذير: "الرّابع: التّحذير، وهو معمول بتقدير: (اتّق)؛ تحذيرًا ممّا بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّرًا، مثل: ... و(الطّريقَ الطّريقَ)"(١).

فاعترض ابن مالك على المثال قائلًا: "وقوله: (الطريقَ الطريقَ) ليس من باب التحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابل التحذير"(٢).

البيان والتعليق: اعترض ابن مالك على المثال الذي ذكره ابن الحاجب للتحذير؛ لأنه يراه من باب الإغراء، وليس من باب التحذير!، ونقل الكيلاني(٣) هذا الاعتراض عن ابن مالك.

ولم يذكر ابن الحاجب هذا المثال في شرح الوافية(٤)، ولا في الإيضاح(٥)، ولا مانع مانع من كون المثال من باب التحذير، ويكون المعنى: اتقّ الطريقَ، على تحذير المخاطب مما يقع في الطريق من أخطار وأضرار، ونحو ذلك.

وقد حكى القمولي اعتراض ابن مالك، وأسقطه قائلًا: "وهو اعتراضٌ ساقط، فإن الطريقَ قد يكون فيها ما يحذّر منه من أفعى أو أسدٍ أو غيرهما. فقد يحذّر من الطريق كما يُغرى به"(٦)، وهكذا فهمه شراح(٧)الكافية، ولم يجعله واحد منهم من باب باب الإغراء!

ويؤيد كونه من التحذير؛ ظهور العامل في قول الشاعر:

---

(١) الكافية ص٢٢.

(٢) التحفة ص١٧٥، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٢.

(٣) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٦٥.

(٤) ينظر ص٢١٢،٢١٣.

(٥) ينظر ١/٢٧٠-٢٧٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١/١٤٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢/٥٩٩،٦٠١، والبرود الضافية ص٥٨١، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٨٠، وكشف الوافية ص٢٠٤،٢٠٥، والفوائد الضيائية ١/٣١٢،٣١٣، ومصباح الراغب ١/٢١٠، والصافية في توضيح الكافية ص٢٥٠.

خَلّ الطريقَ لمنْ يبني المنارَ بها وابرُزْ ببرزَةَ حيثُ اضطرك القَدرُ[١]

قال النيلي: " وأما قوله: "والطريقَ الطريقَ" فمثال لقوله: " أو ذكر المحذر منه مكررًا" فإن الطريق محذر منه، وقد كرر فكأن التكرير مانع من ظهور الفعل؛ إذ كان الأول من الاسمين قد ناب مناب الفعل..."[٢].

وبهذا يسقط اعتراض ابن مالك، ويظهر أنه بنى اعتراضه على أحد الاحتمالين في المثال.

أمثلة لحذف (كان)

قال ابن الحاجب في حذف (كان): "وقد يحذف عامله في مثل: (النّاس مجزيّون بأعمالهم، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرّ)"[٣] .

واستدرك عليه ابن مالك بأمثلة أخرى فقال: "لا يختصّ الحذف بهذه الصورة، بل يجوز في غيرها، كقوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[٤] في قول من قدّر (يكن)، ومنه قولهم:(كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟) إذا نصبت (قصعة)؛ لأن التقدير: (كيف تكون وقصعةً؟)، فـ(قصعةٌ) على هذا مفعول معه، وإن رفعت (قصعةً) كانت معطوفة على (أنت)، أو على المستتر في (تكون) المقدّرة، و(أنت) مؤكِّدٌ له.

ثم (كان) هاهنا يجوز أن تكون تامة، ويجوز أن تكون ناقصة، و(كيف) خبرها مقدمٌ عليها..."[٥].

البيان والتعليق: يرى ابن مالك أن حذف (كان) لا يختص بهذه الصورة التي ذكرها ابن الحاجب، بل يجوز في غيرها، وتبعه ابنُ النحوية[٦].

وما ذكره ابنُ مالك من الأمثلة هو على أحد الأوجه، فأمّا قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٢١٩، والكتاب١/٢٥٤، وشرحه للسيرافي ٥/٤٥، وبلا نسبة في: النكت ١/٣٤٦، وشرح المفصل ١/٣٩٨، وأوضح المسالك٤/٧٨، والنجم الثاقب ١/٣٨٩.

(٢) التحفة الشافية ١/٢٥٢.

(٣) الكافية ص٢٦.

(٤) سورة النساء: ١٧١.

(٥) التحفة ص١٩٧،١٩٨، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٣،١٦٤.

(٦) ينظر: ابن النحوية ١/١٨٦.

خَيْرًا لَكُمْ﴾ فإن القول بحذف (يكن) هو أحد الأوجه فيه، وهو قول الكسائي[١]، والتقدير: يكن الانتهاء خيرًا لكم، ورُدّ بأنه لا يقع على هذا دعاء إلى التوحيد، وليس المراد النهي عن التثليث فقط، ولكن المراد النهي عنه، والتوجيه إلى التوحيد[٢].

وأما قولهم :(كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟) بنصب (قصعة) فهو على حذف (تكون)، والرفع هو الجيد، لعدم تقدير فعل، وما يعمل عمله[٣].

ويمكن أن يجاب عن ابن الحاجب بأنه يتحدث عن خبر (كان)؛ لأنه من المنصوبات، فناسب أن يذكر حذف عامله، فذكر مثالًا يحتمل حذف العامل مع الخبر أو الاسم، ولم يقصد الحصر، وليس هذا موضع الحديث عن الفعل فقط، ومن حذف (كان) حذفها هي واسمها، وحذفها هي وخبرها، وحذفها هي واسمها وخبرها، ومن حذف (كان) وحدها قول الشاعر:

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيبَ كانَ هو البدئ الأول[٤]

قال ابن مالك: الأصل: ليت الشباب كان الرجيعَ، فحذفت (كان)، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلًا، وحذفت (كان) بعد (لدن) في قول الشاعر:

مِن لَدُ شَوْلا فإلى إتلائِها[٥]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٥٩/٢.

(٢) ينظر: التذييل ٤٩/٧.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٨/٢، والتذييل ١٢٥/٨، وابن النحوية ١٨٦/١.

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل ٩/٢، والتذييل ٢٥/٥، والجنى الداني ص٤٩٣، والمساعد ٣٠٧/١.

(٥) البيت من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٦٤)، وشرح المفصل (٤/ ١٠١)، (٨/ ٣٥)، وشرح التسهيل (١/ ٣٦٥)، وشواهد التوضيح والتصحيح (ص١٣٠)، وشرح الكافية للرضي ٨١١/١، والارتشاف (٣/ ١١٩١)، وتذكرة النحاة (ص ٥٧٦)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٨٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٣)، والمساعد (١/ ٢٦٣). شولًا: مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته، إتلائها: مصدر أتلى، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

التقدير: من لد أن كانت شولا، كذا يقدره الجمهور، ويجوز أن يستغنى عن "أنْ" عند ابن مالك[١] .

المبحث الخامس: نقد الشروط

شروط ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب في ترخيم المنادى: "وشرطه ألّا يكون مضافًا، ولا مستغاثًا، ولا جملةً"[٢] .

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: "نصّ سيبويه على جوازه، فقال:" إذا نسبت إلى (برقَ نحرُه)، و(تأبطّ شرًّا) قلت: (بَرَقِيّ)، و(تأبطِيّ)؛ لأن بعض العرب تقول: (يابرقُ)، و(يا تأبطُّ)"[٣].

البيان والتعليق: اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في اشتراطه في ترخيم المنادى ألّا يكون جملةً مستدلًا بإجازة سيبويه ذلك، ونقل القمولي[٤] هذا الاعتراض عن ابن مالك.

قال في سبك المنظوم: "وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها"[٥]، وقال في شرح العمدة: "ويستوي في ذلك ما تركيبه تركيب امتزاج، كمعدي كرب، وسيبويه، وما تركيبه تركيب إسناد كـ(تأبطَ شرًّا) فيقال: (يا معد)، و(يا سيبَ)، و(يا تأبطَّ)، روي ذلك سيبويه عن العرب، فلا يلتفت إلى من منعه، ولاستواء المركبين في ذلك قلت: يحذف عجزه مطلقًا"[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٥/١. والتذييل ٢٢٢/٤-٢٣٥.

(٢) الكافية ص٢٠.

(٣) التحفة ص١٦٥، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٨٩/١.

(٥) سبك المنظوم ص١٨٥.

(٦) شرح عمدة الحافظ ص٣٠٦، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣.

وقال في شرح التسهيل[١]: ونص سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يرخم المركب الإسنادي، فيقول: يا تأبطّ، ورتّب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه.

والذي ذكره سيبويه في النسب هو قوله:" فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت، وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس، وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في (تأبَّط شراً): (تأبطيٌّ)، ويدلك على ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول: (يا تأبَّط أقبل)، فيجعل الأول مفردًا، فكذلك تفرده في الإضافة"[٢].

وليس هذا نصاً في الترخيم؛ لاحتمال إرادة الإفراد لا على جهة الترخيم، أي ينادي مرة: (يا تأبطّ شرًّا)، ومرة: (يا تأبطّ)، ولذا قال: يفرد دون ترخيم، وأتى به مبنياً على الضم[٣].

وإنما العمل على ما ذكره سيبويه في باب الترخيم؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما ذكره في غير بابه؛ لكونه ذكره استطرادًا، ولم يعتن به كاعتنائه بالأول[٤].

والذي نصّ عليه في باب الترخيم هو منع ترخيم المركب الإسنادي؛ حيث قال: "**واعلم أنّ الحكاية لا ترخّم**؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: (تأبطّ شرًّا)، و(برقَ نحرُه)، وما أشبه ذلك، ولو رخّمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة:

يا دارَ عَبْلةَ بالجِواءِ تَكلَّمي[٥]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٣) المساعد ٥٥٣/٢.

(٤) ينظر: التصريح ١٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٢٦٩/٢.

والشاهد صدر بيت من الكامل، وعجزه: وعِمي صباحًا دارَ عبلةَ واسْلَمي

وقال في موضع آخر:" **ولا يُرخَّم المحكيُّ أيضاً**، ولا يضاف بالياء؛ وذلك لأنَّك لا تقول:(هذا زيدٌ أخوكي)، ولا(بَرَقَ نحرُهِي)، وهو يضيف إلى نفسه، ولكنَّه يجوز أن يحذف فيقول: (تأبَّطِي) و(برقِي)، فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف، حتى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكايةً لو كان اسماً، فمن لم يقل ذا فطول له الحديث فإنه يقبح جداً "[١].

فهذان موضعان يصرح فيهما سيبويه بمنع ترخيم المركب الإسنادي، وعليهما فمنع ترخيم الجملة أولى!

ولا تعارض بين ما ذكره سيبويه في بابي النسب والترخيم، فما ذكره في باب الترخيم محمول على أنه المستعمل عند أكثر العرب، وما ذكره في باب النسب محمول على المستعمل عند بعض العرب[٢].

قال ابن الحاجب معلـلًا منع ترخيم الجملة: "لأن الجملة تحكى على إعرابها الأصلي في انفصال كل كلمة عن الأخر من جهة اللفظ، فهو كالمضاف مع المضاف إليه سواء"[٣]، يعني أن المضاف لم يرخم؛ لأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير المنادى، ولو حذفوا من الأول، حذفوا من وسط الكلمة، فراعوا البناءين، فلم يُرخِّموا[٤].

وما ذكره ابن الحاجب هو معنى ما ذكره سيبويه في النص السابق: "واعلم أنّ الحكاية لا ترخم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى...".

وذكر – تبعًا للزمخشري[٥]– في الإيضاح[٦] أن نحو:(تأبطّ شرًا)، و(برقَ

وهو في ديوان عنترة ص١٨٣، والمساعد ٥٥٣/٢، وتمهيد القواعد ٤٥٣٠/٩، والمقاصد الشافية ٣٩٨/١. الجواء: موضع

(١) الكتاب ٣٢٨/٣.

(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح ١٨٥/٢.

(٣) شرح المقدمة الكافية ص٤٣٧.

(٤) ينظر: شرح الوافية ص١٩٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: المفصل ص٧٢. وشرحه لابن يعيش ٣٨٤/١.

(٦) ينظر: الإيضاح ٢٦٩/١.

نحرُه) لا يرخم ، وهو رأي الجمهور(١)، وهو الأولى؛ لأن الجملة محكية بحالها لا تغير، ولذا لم تغير بالإعراب، وكذا لا تغير بالترخيم، ولخوف اللبس، فلو رخمت (زيدٌ قائمٌ) –اسم رجل– وقلت: (يازيد) لالتبس بالاسم المفرد، ولأن الجملة تشبه المضاف في أن الجزء الأول عمل في الثاني، ولأن المقصود من الجملة نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، وإذا حذف أحد الجزأين لم تتحقق النسبة(٢).

وقد بنى ابن مالك اعتراضه على ما ذكره سيبويه في باب النسب فقط، وأُبطِل قياسُ ترخيمه على النسب بالفارق بينهما، ففي النسب ثقل ناشئ من اجتماع ياء النسبة معه استدعى التخفيف، فلو لم يخفف بالحذف لأدّى إلى اجتماع ثلاثة أشياء كشيء واحد(٣).

شرط وقوع (إلَّا) صفة

قال ابن الحاجب في شرط وقوع (إلّا) صفة:" و (غير) صفة حملت على (إلاّ) في الاستثناء كما حملت (إلاّ) عليها في الصّفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور؛ لتعذّر الاستثناء.."(٤).

واعترض عليه ابن مالك في قوله: "إذا كانت تابعة لجمع منكور" فقال:" ليس بشرط؛ بل قد تكون (إلّا) صفة بعد جمع معرف بالألف واللام، كقول الشاعر:

أُنِيخَتْ فأَلْقَتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلّا بُغامُها(٥)

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٩٦٥/٣، وشرح الكافية لابن فلاح ٥٤١/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٧٤/١، والخلاصات الصافية ص١٦٧، وأوضح المسالك ٥٥/٤، والبرود الضافية ص٥١٧، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٤٥، ومصباح الراغب ١٨٤/١، والصافية في توضيح الكافية ص٢١٨.

(٢) ينظر: التحفة الشافية للنيلي ٢١٥/١، والفوائد الضيائية ٢٧٥/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٥٤١/٢.

(٤) الكافية ص٢٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه بشرح الباهلي ٢/ ١٠٠٤، والكتاب

أي: غير بغامها، و(قليل) هنا بمعنى النفي؛ أي: لا يوجد، وقد تكون (إلّا) صفة لمفرد، مثل: (له ألف درهمٍ إلّا مئة)؛ أي: غير مئة"[١].

البيان والتعليق: اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في شرطه في (إلّا) الواقعة صفة أن تكون تابعة لجمع منكور، وقال: ليس بشرط، فقد تكون صفة بعد جمع معرف بالألف واللام مستدلًا بما ورد من كلام العرب.

وما ذكره ابن مالك –هنا–ذكره في سبك المنظوم[٢]، وقيَّد الألف واللام بالجنسية في التسهيل، فقال: "تؤوّل إلّا بـ(غير) فيوصف بها وبتاليها جمع، أو شبهه منكر، أو معرّف بأداة جنسية"[٣]، ثم قال في شرحه: "ومن شواهد الوصف بـ(إلّا) وما بعدها قول الشاعر:

أُنِيختْ فألقتْ بلدَةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

كأنه قال: قليل بها الأصواتُ غيرُ بغامها... وإنما وصفت الأصوات–وهي معرفة– بما في معنى غير، وغير نكرة؛ لأن التعريف بالألف واللام الجنسية وتعريفها كلا تعريف"[٤].

قال ابن الحاجب في شرحه ناسبًا ما ذكره للمحققين: " لما حملوا (غير) على (إلّا) في الاستثناء حملوا (إلّا) عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر في الاستثناء، هذا مذهب المحققين، كقولك: (جاءني رجالٌ إلّا زيدٌ)؛ لأنك لو جعلت (زيدًا) مستثنى من (رجال) لم يستقم؛ لأن شرط الاستثناء أن يدخل

٣٣٢/٢، والنكت ٦٣٥/١، وبلا نسبة في: المقتضب ٤٠٩/٤، والأصول ٢٨٦/١، وشرح التسهيل ٣٠٠/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٨٣/١، والتذييل ٨/، ٢٨٣،٢٨٥. أنيخت: أُبْرِكت، والضمير يعود إلى الناقة، والبلدة الأولى: صدر الناقة، والبلدة الثانية: الأرض، والبُغام: صوت الظبي، استعاره للناقة.

(١) التحفة ص١٩٤،١٩٥، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٠،١٦١.

(٢) سبك المنظوم ص١٣٣.

(٣) التسهيل بشرحه ٢٩٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٠/٢.

المستثنى – لو سُكِت عنه– في المستثنى منه، وها هنا لا يدخل (زيد) في قولك: (جاءني رجال)؛ إذ لا دلالة له عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] "[2] .

وعلل اشتراط تعذر الاستثناء في الأمالي[3]بأنّ (إلّا) حرف، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس؛ لأنه استعمال الحرف بمعنى الاسم، وإخراجه عن حيز الحرفية إلى حيز الاسمية، فاشترط فيه تعذر جريه على أصله، وهو الاستثناء، وذكر في شرح الفصل[4] وقوع (إلا) صفة دون ذكر هذه الشروط.

وما ذكره ابن مالك هو رأي ابن السراج[5]، والفارسي[6]، وابن يعيش[7]، والأندلسي[8].

وذكر النيلي[9] أن قوله: (منكور) احتراز عن الجمع المعرف، مثل: (قام القوم إلّا زيدًا) فإنه يصح الاستثناء والنعت، وذكر أن (إلّا) جاء صفة تابعة للجمع المعرف في قوله –ﷺ–: " الناس هالكون إلا العالِمون، والعالِمون هالكون إلا العاملون"[10].

وبناء على كلام النيلي فإن ابن الحاجب[11] أراد تعين الوصفية فاشترط

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٥٥٧،٥٥٨، وينظر: شرح الوافية ص٢٣٦،٢٣٧، والأمالي ٥٤٥/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٤٦/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٩/١-٣٧١.

(٥) ينظر: الأصول ٣٠٢/١.

(٦) ينظر: التذييل ٢٨٦/٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٧٣/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٨٣/١، وبغية الطالب ١٤٨/٢.

(٩) ينظر: التحفة الشافية ٣٢٥/١.

(١٠) هذا قول، وليس حديثًا، ينظر: كشف الخفاء ٣٧٨/٢، رقم (٢٧٩٦).

(١١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٧٤٣/٢، وبغية الطالب ١٤٨/٢.

التنكير، لأنها مع الجمع المعرف تحتمل الاستثناء والصفة. قال في الشرح: "لما حملوا (غير) على (إلّا) في الاستثناء حملوا (إلّا) عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء..."(١).

قال الرضي: "وشَرَط كون الجمع منكرًا؛ لأنه لو كان معرفًا نحو: (جاءني الرجال، أو القوم إلا زيدًا)، احتُمل أن يراد به استغراق الجنس، فيصح الاستثناء، واحتُمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدًا، فلا يتعذر أيضًا الاستثناء الذي هو الأصل في (إلّا)، فالسامع يحمل (إلّا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكرًا غير محصور؛ لئلا يتحقق دخول ما بعد (إلّا) فيه فيضطر السامع إلى حمل (إلّا) على غير الاستثناء"(٢).

قال ابنُ حاجي عوض: "واحترز بقيد (المنكور) عن الجمع المعرف؛ لأن الجمع حينئذ يستغرق لجميع أفراده، فلا يتعذر حمله على الاستثناء"(٣).

وبعد، فيظهر مما تقدم أن (إلّا) لا يوصف بها عند ابن الحاجب إلّا إذا تعذر الاستثناء، ولا يوصف بها عند ابن مالك(٤) إلّا حيث يصح الاستثناء.

وفي كلام سيبويه(٥) ما يقضي ظاهره بخلاف ذلك، وذلك قوله: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا)، فـ(إلا زيد) عند سيبويه وصف لرجل، ولا يجوز أن يستثنى منه فتقول: (إلا زيدًا)، وقد منع سيبويه الاستثناء المفرغ فيه، وكذلك الاستثناء غير المفرغ. وسبب ذلك أن رجلًا في قولك: (لو كان معنا رجل) ليس عامًا استغراقيًا، وإنما هو مطلق، فعمومه عموم بدل، فلا يصح الاستثناء منه(٦).

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٥٥٧. وشرح الوافية ص٢٣٦،٢٣٧.

(٢) شرح الكافية ٧٨٢/١. وينظر: الخلاصات الصافية ص٢٢٤.

(٣) شرح الكافية ص٦٦١، وينظر: الفوائد الضيائية ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٠١/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٣١/٢.

(٦) ينظر: الاستغناء في الاستثناء ص٢٥٩،٢٦٠، والتذييل ٢٩٧/٨، ومغني اللبيب، تحقيق/ د. مازن المبارك ص١٠٠، والأشموني ١٥/١،٥١٦.

ويمكن أن يجاب عمّا استدل به ابن مالك بأن المعرف بـ(أل) الجنسية شبيه بالنكرة، فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس، والتعريف باللام الجنسية كلا تعريف[١]، وأن المفرد في قوله: (له ألفُ درهم إلّا مئة) شبيه بالجمع؛ أو دالٌّ على الجمعية؛ لأنه يدلُّ على متعدد في المعنى؛ إذ لا يصح أن يوصف بها مفرد محض، ولا معرفة محضة[٢].

شروط عمل (ما) عمل (ليس)

قال ابن الحاجب في شروط إعمال (ما) عمل (ليس):" وإذا زيدت (إنْ) مع (ما)، أو انتقض النّفي بـ (إلّا)، أو تقدّم الخبر، بطل العمل"[٣] .

واستدرك عليه ابن مالك شرطًا رابعًا فقال: "ها هنا رابعًا يُبطِلُ عملها أيضًا، وهو: إذا تقدم معمول الخبر، وليس ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا، مثل: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ)، لا يجوز: (آكلًا)، فإن كان معموله ظرفًا، مثل:(ما يومَ الجمعة زيدٌ منطلقًا)، أو جارًّا ومجرورًا، مثل: (ما بك زيدٌ مارًّا)، و(ما عليك زيدٌ متأسفًا)–جاز نصب الخبر، كما مثّلتُ"[٤] .

البيان والتعليق: استدرك ابن مالك على الحاجب في شروط إعمال (ما) عمل (ليس) شرطًا رابعًا، هو: ألّا يتقدم معمول خبرها، وليس ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإذا تقدم نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ) لم يجز إعمالها.

وممن ذكر هذا الشرط الرضي حيث قال:" ومما يبطل عمل (ما) أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر، فلا يجوز: (ما زيدًا عمروٌ ضاربًا)، بخلاف ما إذا كان ظرفًا كقوله تعالى:﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٥]..."[١]، وكذا ابنُ النحويّة[٢]، وابنُ داود اليمني[٣].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص١٠٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٠١/٢، والمساعد ٥٧٩/١.

(٣) الكافية ص٢٧.

(٤) التحفة ص٢٠٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٧١.

(٥) الحاقة: ٤٧.

قال في التسهيل: " ألحق الحجازيون بليس (ما) النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفَقْدِ (إنْ)، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر"(٤)، ثم مثّل لإبطال عملها لتوسط معمول الخبر بقول الشاعر:

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنى وما كلَّ من وافى مِنًى أنا عارفُ(٥)

على رواية من روى: كلَّ، بالنصب، وأما على رواية الرفع فـ(كلُّ) اسم (ما)، و(أنا عارف) خبرها، وكان ينبغي أن يقول: أنا عارفه، لكنه حذف الضمير ونواه، كما فعل من قال: كلُّهْ لم أصنع.

فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عمل (ما) كقولك: (ما عندك زيدٌ مقيمًا)(٦).

ولم يذكر ابن الحاجب هذا الشرط الذي استدركه عليه ابن مالك في شرحه، واكتفى بتوجيه إبطال عملها، فقال: إن إبطال عملها إذا دخلت (إنْ)؛ لأنها عامل ضعيف، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل.

ووجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ(إلّا) أنها عملت لما فيها من معنى النفي، فإذا دخلت (إلّا) انتقض معنى النفي الذي عملت من أجله.

---

(١) شرح الكافية ٨٥٨/١.

(٢) ينظر: ابن النحوية ١٩٦/١.

(٣) ينظر: بغية الطالب ١٧٥،١٧٤/٢، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب، المعروف بحاشية السّيد ٢٨٩/١.

(٤) التسهيل بشرحه ٣٦٨/١، وكذا شرح عمدة الحافظ ص٢١٣، وشرح الكافية الشافية ٤٣٢،٤٣١/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في الكتاب ٧٢/١، ١٤٦، والمقاصد النحوية ٦٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٠/١، والتذييل ٢٥٩/٤، ومصباح الراغب ٢٨٩/١، وبغية الطالب ١٧٥/٢. تعرّفها: تطلب معرفتها، والضمير راجع إلى محبوبته.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٤،٢١٥، والتذييل ٢٥٩/٤، والمساعد ٢٧٨/١، وتعليق الفرائد ٢٤٣/٣.

ووجه إبطال عملها إذا تقدم الخبر؛ لكون عملها على غير القياس، فلم تقوَ في التصرف، بخلاف (ليس) فلم يبطل عملها بالتقديم؛ لأصالتها في العمل[١]، وكذا في شرح الوافية[٢]، وشرح المفصل[٣].

وقد استدرك أبو حيان[٤] على ابن مالك شرطين:

الأول: ألّا تؤكد (ما) بـ(ما)، فإن أكدت بطل العمل، تقول: (ما ما زيد ذاهبٌ)، ولا يجوز ذاهبًا، هذا على مذهب عامة النحويين.

الثاني: ألّا تبدل من الخبر بدلًا مصحوبًا بـ(إلّا)، نحو قولك: (ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به)، فهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية، ذكر ذلك سيبويه[٥]، وعلة ذلك أن البدل موجب بـ(إلَّا)، فلا يكون منصوبًا، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع "بشيء" أيضًا يتعين أن يكون رفعًا لهذه العلة.

ولعل ابن الحاجب لم يذكر هذا الشرط؛ استغناء عنه بالشرط الثالث، وهو ألّا يتقدم الخبر؛ فإذا بطل العمل مع تقدم الخبر، فأن يبطل مع تقدم معموله أولى؛ لأن المعمول يقع حيث يقع عامله، أو أنه يجيز تقديم معمول الخبر كما ذهب ابن كَيسان[٦].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٨٣،٥٨٤.

(٢) ينظر: شرح الوافية ص٢٤٦.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٣/١.

(٤) ينظر: التذييل ٢٦٠/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣١٦/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف ١١٩٩/٣.

المبحث السادس: نقد الاختيار

المختار في المنادى العلم الموصوف بـ(ابن)

قال ابن الحاجب في العلم المنادى الموصوف بـ(ابن): "والعلمُ الموصوفُ بـ (ابن) مضافًا إلى علمٍ آخرَ يُختار فتحه"(١).

قال ابن مالك: " المختار ضمُه؛ لاحتياج فتحه إلى اعتذار"(٢) .

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على اختيار ابن الحاجب الفتح في العلم المنادى الموصوف بـ(ابن)، وقال: إن الفتح يحتاج إلى اعتذار، ولهذا فالمختار الضم. ونقل نجم الدين القمولي هذا الرأي عن ابن مالك في شرح الكافية(٣).

ولم يصرح ابن مالك باختياره الرفعَ إلّا في (التحفة) في هذا الموضع، قال في شرح التسهيل: "ويجوز في المنعوت بـ(ابن) نحو: (يا زيدُ بن عمرو)، الضم استصحابًا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابًا نحو: (يا زيدَ بن عمرو)"(٤)، وذكر الوجهين في شرح الكافية الشافية دون ترجيح، فقال: "يجوز في العلم المضموم في النداء أن يفتح إذا وصف بـ(ابن) متصلٍ مضافٍ إلى علم نحو: (يا زيدَ بن عمرو)، ولا يمتنع الضم، وهو عند المبرد أولى من الفتح"(٥).

واختار ابن الحاجب الفتح؛ لخفته، وكثرته في الكلام، وهو اختيار

---

(١) الكافية ص٢٠.

(٢) التحفة ص١٥٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٦، وفيهما: "قال شيخنا"، أي: ابن مالك.

(٣) ينظر: شرح الكافية للقمولي ٦٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٩٧/٣.

البصريين[١]، قال في الشرح: "وإنما اختير فتحه؛ لطوله بغيره، والفتح أخف من الضم"[٢]، وعلل النيلي[٣] اختيار الفتح بأنه أكثر استعمالًا ولفظًا، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظًا بفتحه[٤].

قال ابن كيسان: الفتح أكثر في كلامهم، والضم قياس[٥]، فاختيار ابن الحاجب الحاجب بناء على الأكثر، واختيار ابن مالك بناء على القياس.

المختار في نصب المكان المختص بعد (دخلت)

قال ابن الحاجب: " وما بعد (دخلت) نحو (دخلت الدّار) في الأصحّ"[٦].

واعترضه ابن مالك بقوله: "الأصح أنه مفعول به، وإذا عُدِّي بنفسه فحرف الجر مرادٌ فيه؛ لأنه تارة يتعدّى بـ(إلى)، وتارة بـ(في)"[٧].

البيان والتعليق:

يرى ابن الحاجب أن الأصح في المكان المختص المنصوب بعد (دخلت) أنه مفعول فيه، واعترضه ابن مالك بأن الأصح فيه أنه مفعول به.

فابن مالك يرى أن (دخل) متعدٍ بحرف الجر، ثم حذف حرف الجر تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، فوقع الفعل عليه، ونصبه، ولا يجوز أن يكون من المتعدي بنفسه إلى المكان؛ لأنه لو كان متعديًا بنفسه إلى المكان لتعدى بنفسه إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم: (دخلت

---

(١) ينظر: المساعد ٢/٤٩٤.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٤٢٣، وينظر: شرح الوافية ص١٩٦.

(٣) ينظر: التحفة الشافية ١/٢٠٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٤٤١، وشرح الكافية للقمولي ١/٦٧، والخلاصات الصافية ص١٦٢، والفوائد الضيائية ١/٢٦٣.

(٥) ينظر: المساعد ٢/٤٩٤.

(٦) الكافية ص٢٣.

(٧) التحفة ص١٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٣.

في الأمر)[١].

قال ابن الحاجب في شرحه: " قوله: وما بعد (دخلت) على الأصح، يريد: ما يقع بعدها من الأمكنة المعينة، نحو: (دخلت الدار)، وهو مستثنى على كل قولٍ؛ لكثرته.

قوله: على الأصح، إشارة إلى الاختلاف، فإن بعضهم يقول، ما يقع بعد (دخلت) من ذلك مفعول به"[٢]، وسبب الاختلاف هل (دخلت) متعدٍ أم غير متعدٍ؟

فمن قال: إنه متعد حكم بأن (الدار) مفعول به، ومن قال: إنه غير متعدٍ حكم بأن (الدار) مفعول فيه[٣].

واستدل لمذهبه بقوله: "فمن قال: إنه غير متعدٍ قال: لأن ضده (خرجتُ)، و(خرجت) غير متعد باتفاق، كذلك (دخلت)"[٤]، وما صححه ابنُ الحاجب هو هو مذهب سيبويه[٥]، والأخفش[٦]، والأكثرين[٧] ، وحجتهم:

تشبيه المكان المختص بالمكان غير المختص، ولأنَ مصدره (فعول)، وهو أكثر في اللازم، ولأن نظيره (غُرت)، وضده (خَرَجْت)، وهما لازمان، فحمل عليهما، ولأن (في) تظهر إذا استعمل مجازًا، نحو: (دخلنا في علم النحو)،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، ٦٨٣، وينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٢، ٢٢٨،٢٢٩.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٤٨٨.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٤٨٩، وشرح الوافية ص٢١٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٦،٣٥/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٦٩٥/٢.

(٧) ينظر: الأصول ١٧١،١٧٠/١، والنكت للأعلم ١٦٩،١٦٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٢،١٨١/٣، والتذييل ٢٥١/٧، ٢٥٥.

فدل على أن أصل حقيقته كذلك[١].

وما صححه ابنُ مالك هو مذهب الجرمي[٢]، والمبرد[٣]، والفارسي[٤]، وحجتهم أن (دخل) لا يفهم إلا بمتعلقه؛ فإنه لو قدر انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول بخلاف اللازم، نحو: (قام زيد)، فإنه يفهم معنى القيام مع الذهول عن موضع القيام[٥].

وبهذا يظهر أن اعتراض ابن مالك إنما هو بناء على مذهبه، ومذهبُ ابن الحاجب بخلافه، وهو فيه تابعٌ مذهبَ سيبويه، والأخفش، والأكثرين.

---

(١) ينظر: التحفة الشافية ٢٥٩/١، وشرح الكافية لابن فلاح ٦٠٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٨٥/١، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٨٧،٥٨٨.

(٢) ينظر: النكت ١٦٩/١، وشرح الكافية للرضي ٥٨٥/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤،٣٣٨.

(٤) ينظر: الإيضاح ص١٩٧، والإغفال ٣٠٣/٢،٣٠٣، والتذييل ٢٥١/٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٦١٠/٢.

المبحث السابع: نقد التسمية

تسمية الزجاج المفعول له بـ(المصدر)

قال ابن الحاجب:" المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: (ضربته تأديبا)...خلافا للزّجّاج؛ فإنّه عنده مصدر"(١) .

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في قوله: "خلافا للزّجّاج؛ فإنّه عنده مصدر" فقال: "الأولى: " فإنه عنده مفعول مطلق"؛ لأنه مصدر عند الكل"(٢).

البيان والتعليق: استدراك ابن مالك على ابن الحاجب في إطلاقه لفظ (المصدر) على المفعول له عند الزجاج، قال ابن مالك: الأولى أن يقول: هو عند الزجاج مفعول مطلق؛ لأنه عند الجميع مصدرٌ.

وتبع ابنُ النحوية(٣) ابنَ مالك في ذكر هذا الاعتراض

وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل قريبة من عبارة ابن الحاجب؛ إذ قال: "وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر"(٤)، نعم، المقصود بـ(نوع المصدر) المفعول المطلق، لكنه ذكر لفظ المصدر، ولم يذكر لفظ المفعول المطلق!

وقد فسّر ابنُ الحاجب المقصود بالمصدر في الشرح فقال: "فإن الزجاج يزعم أن نصبه على المصدر، وأن قولك: (ضربته تأديبًا) نوع من أنواع الضرب، فانتصب انتصاب قولك: (رجع القهقرى)"(٥).

---

(١) الكافية ص٢٣.

(٢) التحفة ص١٧٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٤.

(٣) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١٤٦/١.

(٤) شرح التسهيل ١٩٨/٢، ومثله في سبك المنظوم ص١٢٧.

(٥) شرح المقدمة الكافية ص٤٩٢.

والحقُّ أنّ في نسبة ابنِ الحاجب وابنِ مالك وغيرِهما[1]هذا الرأي للزجاج نظرًا؛ لأنه صرح في معاني القرآن **بلفظ (المفعول له)**، فقال: "وإنما نصبت (حذرَ الموتِ)؛ لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم – من الصواعق يدل على حذرهم الموت "[2].

وقال في موضع آخر: "وقوله:﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[3] (بَغْيًا بَيْنَهُمْ) نصب (بَغْيًا) على معنى مفعول له"[4].

وقد أحصيت لفظ (مفعول له) في معاني القرآن فوجدته في ثمانية وعشرين موضعًا، ومن أوضح المواضع في الدلالة على أن الزجاج يميز بين المصدر الواقع مفعولًا له، والمصدر الواقع مفعولًا مطلقًا.

قوله: "ونصب (حَذَرَ الْمَوْتِ) على أنه **مفعول له**، والمعنى خرجوا لحذر الموت، فلمّا سقطت اللام نصب على أنه مفعول له، وجاز أن يكون نَصبه على **المصدر**؛ لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذراً "[5]، وقوله في موضع آخر: "وقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[6] منصوب **مفعول له. له.** المعنى يفعل بهم ذَلِكَ لِجَزاءِ أعمَالَهم، ويجوز أن يكون (جَزَاءً) منصوباً

---

(١) كالنيلي في التحفة الشافية ٢٦٢/١، وابن فلاح في شرح الكافية ٦٢٩/٢، والرضي في شرح الكافية ٦٠٨/١، والقمولي في شرح الكافية ١٧١/١، والنجراني في الخلاصات الصافية ص١٩٣، وابن حاجي عوض في شرح الكافية ص٥٩٠، والحلبي في كشف الوافية ٢٠٨/١، والجامي في الفوائد الضيائية ٣٢٥/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١.

(٣) البقرة: ٢١٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٤/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٢/١.

(٦) الواقعة: ٢٤.

على أنه **مصدر**؛ لأن معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾[١] يجازون جزاء بأعمالِهِم، وهذا الوجه عليه أكثر النحويين"[٢].

فقد ذكر وجهين في نصب (جزاء) الأول أن مفعول له، والثاني أنه مفعول مطلق، وهذا دليل على أنه يفرق بينهما، وأنه أقرّ (المفعول له)، وعده واحدًا من المفاعيل.

تسمية (لا) النافية للجنس

قال ابن الحاجب: " المنصوب بـ (لا) الّتي لنفي الجنس"[٣]

فاعترضه ابن مالك في التسمية فقال: "المحمولة على (إنّ) أَوْلى؛ لأن المحمولة على(ليس) قد تكون نافية للجنس، كقوله:

مَنْ صَدّ عن نِيرانها فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ[٤]

ويفرق بينهما بالقرائن...."[٥] .

البيان والتعليق:

نقد ابن مالك ابن الحاجب في تسميته (لا) بالتي لنفي الجنس، وقال: الأولى أن تسمى المحمولة على (إنّ)، لأن المحمولة على (ليس) قد تكون لنفي

---

(١) الواقعة: ١٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/١١١،١١٢، وينظر مناقشة د. جمال عبد العاطي مخيمر – رحمه الله– في تحقيق شرح المقدمة الكافية ١/٤٩٢،٤٩٣.

(٣) الكافية ص٢٦.

(٤) البيت من الكامل، وهو لسعد بن مالك في الكتاب ١/ ٥٨، والأصول ١/ ٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٠٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٣٦٠، والإنصاف ١/ ٣٦٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والتذييل ٤/ ٢٨٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٥، والنجم الثاقب ١/ ٢٨١.

(٥) التحفة ص١٩٩، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٥.

الجنس أيضًا، ويفرق بينهما بالقرائن، وتبعه ابنُ النحويّة[١] .

وقد ذكر ابن مالك هذا الاسم في تعريفه التمييز، حيث قال: "وخرج بـ(فضلة) اسم (لا) المحمولة على (إنّ) نحو: (لا خيرًا من زيد فيها) "[٢].

إلّا أنه وقع فيما استدركه على ابن الحاجب؛ إذ قال في **التُّحفة** بعد هذا الموضع: " فإن المعرفة لا تكون اسم (لا) النافية للجنس! "[٣]، وكذا في عمدة الحافظ، حيث قال: " تعمل عمل (إنّ) (لا) النافية للجنس..."[٤]، وسمّاها في التسهيل[٥]، والكافية الشافية[٦]: لا العاملة عمل (إنّ).

وسماها سيبويه[٧]، والمبرد[٨]، وابن السرّاج[٩] (لا) التي للنفي.

وعلل ابن الحاجب في الأمالي تخصيص (لا) العاملة عمل (إنّ) بنفي الجنس مع اشتراكها مع (لا) التي بمعنى (ليس) في نفي الجنس: بأن المحمولة على (إنّ) هي الموضوعة لنفي الجنس فصيحًا، واستعمالها بمعنى (ليس) غير فصيح، وأيضًا (لا) المحمولة على (ليس) شبهها بـ(ليس) قوي، بخلاف (لا) التي لنفي الجنس فإنها مشبهة بـ(إنّ) لاشتراكهما في النقيض

قال: "(لا) التي لنفي الجنس، و(لا) التي بمعنى ليس، كلاهما لنفي الجنس. وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم؛ لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها إلى المعنى الذي وضعت لأجله. واستعمالها بمعنى ليس

---

(١) ينظر: ابن النحويّة ١٨٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٩/٢.

(٣) التحفة ص٢٠١، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٦.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص٢٥٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٥٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥١٩/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٧٤/٢.

(٨) ينظر: المقتضب ٣٥٧/٤.

(٩) ينظر: الأصول ٣٧٩/١.

غير فصيح. ألا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول: لا رجلٌ في الدار، وإنما يقول: لا رجلَ في الدار، فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس. وأيضاً فإن (لا) التي بمعنى ليس لها شبه بـ (ليس) وهو شبه قوي، وليس كذلك (لا) التي لنفي الجنس، فإنها وإن شبهت بـ (إن) إلا أنه شبه باشتراكهما في النقيض "[١] .

يظهر من هذا أن (لا) المحمولة على (إنّ) أنصُّ في الدلالة على نفي الجنس من (لا) المحمولة على (ليس)، ولهذا سماها ابن الحاجب النافية للجنس، وليس هو أولَّ من سماها بهذا الاسم، بل سبقه إلى هذه التسمية الزمخشري[٢]، وهذه التسمية روعي فيها المعنى، وتسمية ابن مالك روعي فيها العمل، وقرائن السياق هي التي تفرق بينها وبين (لا) المحمولة على ليس إذا جاءت لنفي الجنس.

ويمكن أن يعتذر لابن الحاجب بأنه يريد التي لا تكون إلا لنفي الجنس، فلا يتناول المنصوب بالعاملة عمل ليس؛ فإنها قد تكون غير نافية للجنس[٣].

(١) الأمالي ٤٦٨/١.

(٢) ينظر: المفصل ص١٠٤.

(٣) ينظر: ابن النحويّة ١٨٧/١.

المبحث الثامن: نقود متفرقة

المطلب الأول: اعتراض على القياس

المنادى المضاف إلى مضاف ياء المتكلم

قال ابن الحاجب في المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم: "و(يا ابنَ أمَّ)، و (يا ابنَ عمَّ) خاصّةً مثلُ باب (يا غلامي)"[١]

واستدرك عليه ابن مالك بقوله: " فيه سهو؛ فإن باب (غلامي) يجوز فيه أوجه، وإن كان بعضُها أبعدَ من بعض، وهي فتح الياء، وسكونها، وحذفها بكسر ما قبلها، وإبدالها ألفًا، وإلحاق الألف هاء السكت، ولا تجري هذه الوجوه كلُّها في: (يا ابن أمّ)، و(يا ابن عمّ)؛ إذ لا يجوز فيها إثبات الياء ساكنة، أو متحركة؛ لأن الأصل فيها تُرك لزومًا؛ لكثرتها، وإذا فُتحت الميم كانت عند سيبويه[٢] مركبة كـ(خمسة عشرَ)"[٣].

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في قياسه (يا ابنَ أمّ)، و(يا ابنَ عمّ) -خاصة- على باب (يا غلامي)؛ لعدم جريان جميع أوجه (يا غلامي) في (يا ابن أمّ)، و(يا ابن عمّ)؛ إذ لا يجوز فيهما إثبات الياء ساكنة، أو

---

(١) الكافية ص٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢١٤.

(٣) التحفة ص١٦٣، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٩،١٣٠.

متحركة، وتبعه في هذا الاستدراك ابنُ النحويّة[١]، ونقله عنه الكيلاني[٢] دون عزو.

وما أنكره ابن مالك على ابن الحاجب –هنا– أثبت وروده قليلًا في شرح التسهيل، فقال: "وإذا كان المضاف إلى الياء (أمًّا) أو (عمًّا) حذفتْ، وأبقي كسر ما قبلها، أو فتح، وهما لغتان فصيحتان ... لكن التزم غالبًا لكثرة الاستعمال حذف حرف اللين، **وربما ثبتا، فمن ثبوت الياء** قول الشاعر:

يا ابنَ أُمِّي ولو شَهِدتُك إذْ تَدْ عُو تميمًا وأنتَ غيرُ مُجابِ[٣]

...ومثله:

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنتَ خَلّيْتني لدهرٍ شَديدِ[٤]

..."[٥].

قال ابن الحاجب في الشرح: "يعني أن المنادى إذا كان مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم كقولك: (يا غلامَ غلامي)، و(يا ابن غلامي)، لا تجري فيه الأحكام المتقدمة، وإنما تجري فيه في قولهم: (يا ابنَ أمِّي)، و(يا ابنَ عمِّي)، خاصّةً، وسببه أن هذا كثر كثرة (يا غلامي) – وإن لم يكن من بابه– فعومل معاملته؛ لمشاركته له في السبب، بخلاف بقية الباب؛ فإنه لم

---

(١) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على الكافية ١١٩/١.

(٢) ينظر: حاشية الكيلاني ص١٤٨.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لمعدي كرب المعروف بغلفاء في الحلل في شرح أبيات الجمل ص٣٨، والمقاصد الشافية ٣٤٢/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٠/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦١٧/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٨٢/٧.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في الكتاب ٢١٣/٢، والمقاصد الشافية ٣٤٢/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٠/٤، وشرح الكافية لابن فلاح ٥٣٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٨٢/٧.

(٥) شرح التسهيل ٤٠٦/٣.

يكثر فيه كثرته، فلم يعامل تلك المعاملة..."[١].

وما استدركه ابنُ مالك على ابن الحاجب، وجعله قليلًا في شرح التسهيل، هو القياس، قال سيبويه: "واعلم أن كل شيء ابتدأتُه في هذين البابين أولًا فهو في القياس"، والذي ابتدأ به الباب هو قوله: "باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه، وتثبت فيه الياء، لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: (يا ابنَ أخي)، و(يا ابنَ أبي)، يصير بمنزلته في الخبر، وكذلك (يا غلامَ غلامي)، وقال الشاعر أبو زُبيد الطائي: يا ابنَ أمي ويا شُقَيّقَ نَفْسِي... "[٢].

وعليه فإن ما ذكره ابن الحاجب هو من باب القياس، وليس سهوًا، وتبعه الشراح[٣]، قال ابن فلاح: " و(يا ابنَ أمّي) و(يا ابنَ عمّي)، فإن الياء تثبت، ولا يجوز حذفها؛ لبعدها عن المنادى؛ لأن بينها وبينه اسمًا، فلم تقع موقعًا يحذف فيه التنوين حتى تحذف؛ لأن الاسم المضاف إليها ليس منادى، وإنما تحذف إذا اتصلت بالمنادى؛ لأنها تصير بمنزلة الجزء منه، فتخفف بالحذف...ولذلك قال الشاعر في إثباتها:

يا ابنَ أمِّي ويا شُقَيِّقَ نفسي أنت خلّيْتني لدهرٍ شديدِ "[٤]

وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل، وعدّه قليلًا!

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤٣٣،٤٣٤، وينظر: شرح الوافية ص١٩٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٢/١،٢٨٣.

(٢) الكتاب ٢١٣/٢،٢١٤، وينظر: المقتضب ٢٥٠/٤-٢٥٢، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٥٣٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٦٨/١،٤٦٩، والخلاصات الصافية ص١٦٦،١٦٧، والبرود الضافية ص٥٠٨،٥٠٩، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ص٥٤١،٥٤٢، والفوائد الضيائية ٢٧٢/١، ومصباح الراغب ١٧٨/١، ١٧٩، والصافية في توضيح الكافية ص٢١٥.

(٤) شرح الكافية لابن فلاح ٥٣٦/٢.

المطلب الثاني: اعتراض على ترتيب الأحكام

ترتيب أحكام المشتغل عنه

قال ابن الحاجب ذاكرًا أحكام الاسم المشتغل عنه: " **ويختار الرّفع** بالابتداء عند عدم قرينة خلافه... **ويختار النّصب** بالعطف على جملة فعليّة للتّناسب، وبعد حرف النّفي... **ويستوي الأمران** في مثل: (زيد قام وعمرو أكرمته)، **ويجب النّصب** بعد حرف الشّرط..."(١).

واستدرك ابن مالك عليه في ترتيب هذه الأحكام، فقال: "ولو قدّم الشيخ وجوب النصب، ثمّ اختياره، ثمّ مساواته، ثمّ مرجوحيّته؛ لكان أحسن في الترتيب ها هنا؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه"(٢).

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في ترتيبه أحكام الاسم المشغول عنه؛ لعدم مناسبته لباب المنصوبات، فقال: إن الترتيب المناسب للباب أن يبدأ بوجوب النصب، ثمّ اختياره، ثمّ مساواته، ثمّ مرجوحيّته.

وقد ذكر ابنُ الحاجب في شرحه المفصل(٣) الترتيبَ نفسَه الذي ذكره في الكافية، وقدم اختيار النصب على اختيار الرفع في شرح الوافية(٤).

وعلل الرضي(٥) ابتداء ابنِ الحاجب بالرفع بأنه الأصل؛ لعدم احتياجه إلى حذف عامل، بخلاف النصب فإنه يلزم معه حذف، ويظهر لي وجاهة استدراك ابن مالك؛ لمناسبته للباب.

المطلب الثالث: اعتراض على الضابط

ضابط المبهم من ظروف المكان

---

(١) الكافية ص٢٢.

(٢) التحفة ص١٧٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٣٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٦-٢٨٠.

(٤) ينظر: ص٢٠٦-٢١١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١/٥٣٩.

قال ابنُ الحاجب في تفسير المبهم من ظروف المكان: "وفُسّر[1] المبهم بالجهات السّتّ، وحمل عليه (عند) و (لدى) وشبههما لإبهامهما، ولفظ (مكان)؛ لكثرته"[2].

واعترضه ابن مالك بقوله: "الأجود في ظرف المكان: أنه كلّ ما لا يتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظًا أو نية، وهذا يعمُّ جميعها.

والأصالة في (عند)، و(لدى)، و(مكان) في الظرفية أَوْلى؛ لأن إبهامها أشد، فلا وجه لجعلها فروعًا محمولة على الظروف"[3].

البيان والتعليق:

لابن مالك على هذا النص اعتراضان:

الأول: في تفسير ابنِ الحاجب المبهمَ من ظرف المكان، قال ابن مالك الأجود أن يقال: " كل ما لا يتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظًا أو نية"، وهذا يعمُّ جميعها أي المبهم وشبهه.

وقال في شرح الكافية الشافية: "وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيًّا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًّا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله. فالمبهم ما لا يتميز مسماه بدون إضافة، أو ما يقوم مقامها كأسماء الجهات والمقادير تقول: (قعدت يمين زيد)، و(يسار عمرو)، و(سرتُ ميلًا وفرسخًا)"[4].

وقال في التسهيل: "الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دلَّ على مقدار، أو مسمّى إضافيّ محض، أو جارٍ باطرّاد مجرى ما هو كذلك"[5].

وقال في سبك المنظوم: "وما افتقر إلى غيره في تبيين صورة مسماه، فهو

---

(١) هذا تفسير الأكثرين، ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٤٨٥.

(٢) الكافية ص٢٣.

(٣) التحفة ص١٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٤٣.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/٦٧٦.

(٥) التسهيل بشرحه ٢/٢٢٤،٢٢٥.

إن جيء به لمعنى الظرفية منصوب كما ذُكر، وهو إما اسم جهة كـ(أمام)، و(خلف)، أوما يشبهه في الشياع كـ(عند) و(مكان)، أو ما هو مقداركـ(ميل)، و(فرسخ)، أو ما هو مشتق من الواقع فيه كـ(مَذهب)"[١].

وذكر ابن الحاجب في شرحه قولَين في ضابط المبهم من المكان، فقال: "والنظر فيما هو مبهم، فقال الأكثرون: المبهم ما كان للجهات الست، والمعين ما سواه، وما جاء منصوبًا بتقدير(في) من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياس.

وقال قوم: الأمكنة الواقعة ظروفًا من غير الجهات الست كثيرة، فينبغي أن تضبط بغير ذلك، فقالوا: المبهم كل مكان كان له اسمه باعتبار أمر لا يدخل في مسماه، والمعين بخلافه..."[٢].

يظهر من هذا النص أن ابنَ الحاجب اكتفى في الكافية بذكر قول الأكثرين، ثُمّ ذكرَ القولين في الشرح دون اختيار، أو ترجيح.

إلّا أنه اختار القول الثاني في الإيضاح؛ فقال: "ومنهم من قال: إن المؤقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه، والمبهم ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلًا في مسماه، وهذا الذي يطّرد، فـ(الدار) على هذا مؤقت، والفرسخ مبهم؛ لأن الدار لها اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه..."[٣].

وتوضيح ذلك: أن (خلف زيد) له اسم، وهو خلف باعتبار أمر، وهو زيد، وزيد غير داخل في مسمى الخلف، والدار لها اسم، وهو البناء والجدار والسقف، وهي داخلة في مسمى الدار، فلا يقال دار إلا لما له بناء، وجدر

---

(١) سبك المنظوم ص١٢٨،١٢٩. وينظر: شرح عمدة الحافظ ص٤١٣.

(٢) شرح المقدمة الكافية ص٤٨٥، وينظر: شرح الوافية ص٢١٥.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٢/١.

وحيطان[١].

وفسّر وجه الإبهام في أماليه فقال: "إنما كانت الجهات الست مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها على ما تضاف إليه مثل: فوق، وتحت، وأمام، وخلف، فحمل عليه من ظروف المكان ما كان متوقفا في معقوليته على مضافه مثل: لدى، وعند، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، ووسط، وبين، ونحو ذلك، وليس: مكان، ومجلس، من هذا القبيل عند الأكثرين، وإنما هو من الظروف المعينة. وإنما جاز في "مكان" أن ينصب نصب المبهم لكثرته، وهم لما كثر في ألسنتهم مغتفرون فيه ما لا يغتفرون في غيره. وليس قول من قال: إن المبهم هو الذي ليس له أقطار تحيط به ولا نهايات تحصره والمختص عكسه، بمستقيم. فإنه لو قال: جلس في البيت بين يدي، كان ظرفا مبهما، مع كونه له أقطار تحيط به ونهايات تحصره "[٢].

الاعتراض الثاني: ردّ ابنُ مالك قول ابن الحاجب بفرعية (عند)، و(لدى)، و(مكان)، بأنه لا وجه لجعلها فروعًا محمولة على الظروف؛ فأصالة الظرفية فيها أولى؛ لأن إبهامها أشد، وهذا الاعتراض مبني على الاعتراض الأول.

وساوى في سبك المنظوم بين (عند) و(مكان) في الحمل على الجهات الست، فقال: " أوما يشبهه في الشياع كـ(عند) و(مكان)"[٣]، فحمل (عند) و(مكان) على الجهات الست في الشياع..

ومذهب ابن الحاجب أن جهة حمل لفظ (مكان) على الجهات الست كثرة الاستعمال[٤] ، وجِهة الحمل في (عند)، و(لدى) الإبهام.

وقال في شرح الكافية: "قوله: "وحمل عليه (عند)، و(لدى)، وشبههما

(١) ينظر: التحفة الشافية ٢٥٧/١، ومصباح الراغب ٢١٣/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٥٦٧/٢.

(٣) سبك المنظوم ص١٢٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٣٢/٢. وشرح الوافية ص٢١٥.

لإبهامهما، هذا على قول الأولين، وأما على القول الثاني فهي داخلة في حد المبهم الأصلي"[١].

ويقصد بقول الأوّلين قولَ الأكثرين: إنَّ المبهم ما كان للجهات الست، ويقصد بالقول الثاني أنّ المبهم كل مكان كان له اسمه باعتبار أمر لا يدخل في مسماه، وهو القول الذي رجحه في الإيضاح، وبهذا يظهر أنه في الكافية ذكر قول الأكثرين فقط، وذكر القولين في الشرح دون ترجيح، ورجح القول الثاني في شرح المفصل، وعليه تكون (عند) و(لدى) داخلتان في حد المبهم، وهو يتفق وما ذكره ابن مالك، وبه يسقط اعتراض ابن مالك.

المطلب الرابع: اعتراض على المعنى

إفادة (لا) العرْضَ بعد دخول الهمزة

قال ابن الحاجب في معنى (لا) النافية للجنس بعد دخول الهمزة: "وإذا دخلت الهمزة لم يتغيّر العمل، ومعناها الاستفهام، والعرض، والتّمنّي"[٢].

واعترضه ابن مالك في معنى العرض فقال: "ولا تجيء للعرض كما قال؛ لأن التي للعرض تلزم الأفعال؛ لأنها طلب كالتحضيض، لكن التحضيض أشدّ توكيدًا منه، ولذلك يحسن قول العبد لسيّده: (ألَا تعطيني)، ويقبح: (لولا تعطيني)..."[٣] .

البيان والتعليق:

اعترض ابن مالك على ابن الحاجب في قوله بمجيء (لا) الداخل عليها همزة الاستفهام للعرض؛ لأن العرض طلب كالتحضيض، وهو خاص بالأفعال، ومن ثَمّ فلا مدخل للعرض هنا!، وكذا قال النيلي[٤]، وتبعهما ابنُ النحوية[٥].

---

(١) شرح المقدمة الكافية ص٤٨٧، وينظر: كشف الوافية ص٢٠٧.

(٢) الكافية ص٢٧.

(٣) التحفة ص٢٠٤، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٦٩.

(٤) التحفة الشافية ٣٤٣/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ٨٣٦/١.

(٥) ينظر: ابن النحوية ١٩٠/١.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وإذا قصد بـ(ألا) العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، فمن إيلائها فعلا ظاهرًا قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾[1]، و﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾[2]، ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر:

أَلَا رجلًا جَزاهُ اللهُ خيرًا يَدُلُّ علَى مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ[3]

أراد: ألا تروني"[4].

وذكر ابنُ الحاجب[5] أنّ (أَلَا) في البيت للتحضيض عند الخليل[6]، وهي حرف موضوع للتحضيض برأسه، بمعنى: (هلّا ترونني رجلًا)، وهي للتمني عند يونس[7]، وهي (لا) الداخلة عليها همزة الاستفهام، وكان القياس: أَلَا رجلَ، ولكنه نون للضرورة، قال: والوجهان مستقيمان، ومثّل للعرض بـ(أَلَا نزولَ عندي)[8]، وتبعه ابنُ فلاح[9]، وابنُ حاجي عوض[10].

وعلى رأي الخليل فـ(أَلَا) التي للعرض والتحضيض كلمة برأسها، ولهذا انتقد أبو حيّان[11]، والدماميني[1] ذكر العرض؛ بأن ذكره هنا لا معنى له، لأن (ألا)

---

(١) التوبة: ١٣.

(٢) النور: ٢٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس، أو قنعاس المرادي في الخزانة ٥٣،٥١/٣، وشرح أبيات المغني ٩٩،٩٤/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣١٧/١، والتذييل ٣٠٦،٣٠٥/٥، وتخليص الشواهد ص٤١٥.
المُحصِّلة: المرأة التي تحصل الذهب من تراب المعدن، تَبيت: تكون لي بيتًا، أي: امرأة بنكاح.

(٤) شرح التسهيل ٧١،٧٠/٢. وينظر: شرح الكافية الشافية ٥٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٧٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية ص٥٧٥. وشرح الوافية ص٢٤٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٧٨٠/٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ص٦٨١.

(١١) ينظر: التذييل ٣٠٦/٥.

(ألا) كلمة واحدة كـ(ألا) الاستفتاحية، والتنبيهية، فهي كلمة برأسها، وليست مركبة من الهمزة، و(لا) النافية.

ويظهر لي صحة استدراك ابن مالك؛ لأن العرضَ خاصٌّ بالأفعال، ولا مدخل له هنا، و(أَلَا) التي للعرض كلمة برأسها، ولا تركيب فيها، وأن الجمهور لم يذكر العرض من معاني (لا) الداخل عليها همزة الاستفهام.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبعد هذه الدراسة النحويّة النقدية بصحبة العالمين الجليلين ابن الحاجب وابن مالك فقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- **ليس لابن جماعة شرح خاص على الكافية**، والكتاب المطبوع باسم (شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة) هو تقييدات جمعها عن شيخه ابن مالك، وقد ذكر ابن جماعة ذلك في مطلع الكتاب.

والكتاب هو (التحفة) لابن مالك، وهو محقق في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بعنوان (التحفة نقد وتعليق على الكافية لابن مالك).

- **كان ابنُ مالك محقًا في بعضِ نقوده لكافية ابن الحاجب**، ورُدّت أكثر نقوده بالإجابة عنها من كلام ابن الحاجب نفسه، وكلام الشراح وغيرهم.

-**بلغت الاستدراكات الواردة في البحث ثلاثًا وأربعين**، وبيانها في الآتي:

ستة عشر استدراكًا في العبارة، وستة في الحكم، وخمسة في الحدود، وخمسة في الأمثلة، وثلاثة في الشروط، واستدراكان في الاختيار، واستدراكان في التسمية، واستدراك واحد في كلٍّ من: القياس، وترتيب الأحكام، والضابط، والمعنى.

- **أَكثرُ نقود ابن مالك كانت على عبارة ابن الحاجب**، وذلك إمّا لطولها، أو لعمومها، أو للتساهل فيها، أو لكون العبارة غير وافية، أو لكونها غير جامعة.

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ١٢٧/٤.

-تعددت أسباب النقود والاستدراكات، ومنها:

عدم دقة العبارة، العبارة موهمة، مخالفته في الأحكام والآراء، نقص العبارة وعدم كفايتها، الأمثلة غير جيدة أو غير كافية، وجود الدور في الحد، أو كونه غير مانع، السهو، التساهل، الترتيب غير مناسب للباب، الخطأ في الحكم، نقص الشروط.

- **في عبارة ابن الحاجب كثير من المسامحات والتساهل**، وقد ذكر هذا كثير من شرّاح الكافية، ولذا كان أغلب نقد ابن مالك واستدراكه في عبارة ابن الحاجب.

- **تأثّر بابنِ مالك كثيرٌ من شراح الكافية** كالرضي، وابن النحوية، والقَمولي، والكيلاني فنقلوا عنه كثيرًا من نقوده، واستدراكاته مصرحين باسمه أحيانًا، وغير مصرحين في أحيان أخرى، وقد ظهر هذا في مواضعه من البحث.

-**لم يصرح ابن مالك باسم ابن الحاجب في أيٍّ من مؤلفاته** شرح الكافية الشافية، وشواهد التوضيح، وسبك المنظوم، وشرح التسهيل، وشرح عمدة الحافظ، وأشار إليه بقوله: **(بعض المتأخرين)**، و**(بعضهم)** في شرح التسهيل، وشرح عمدة الحافظ.

أهم المصادر والمراجع

أولًا: الرسائل

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ رسالة دكتوراه، تحقيق/ محمد عبد الستار أبوزيد، كلية اللغة العربية بالزقازيق- جامعة الأزهر.

-بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب لابن داود اليمني ت١٠٦٢هـ، رسالة ماجستير، تحقيق/ خالد زويد السلمي - جامعة أم القرى، (١٤٣٢-٢٠١١).

- التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي، رسالة دكتوراه، تحقيق/ إمام حسن الجبوري، كلية اللغة العربية بالقاهرة -جامعة الأزهر (١٤٠٣-١٩٨٣م).

-التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب أملاه ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمعه بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، رسالة ماجستير، تحقيق/ أحمد علي قائد المصباحي، جامعة أم القرى (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

-حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، رسالة دكتوراه، تحقيق/ جابر بن عبد الله بن سريع السريع - جامعة أم القرى(١٤٤٠هـ).

- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للصادقي الكيلاني ت ٩٧٠هـ، رسالة ماجستير، تحقيق/ عايض سعيد القرني- جامعة أم القرى- (١٤٢٠هـ).

- الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية للنجراني ت٧٩٤هـ، رسالة ماجستير، تحقيق/ عبد المجيد آل الشيخ مبارك، جامعة أم القرى.

-شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ت٦٨٠هـ، رسالة دكتوراه، تحقيق/ نصار محمد حميد الدين- جامعة أم القرى (١٤٢١/١٤٢٢هـ).

- شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية، رسالة دكتوراه، تحقيق/ عفاف طاهر أمير بنتن، جامعة أم القرى (١٤٠٨/١٤٠٩هـ).

- كشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ت٨٥٠هـ، رسالة ماجستير، تحقيق/

سعيدة عباس شهاب، جامعة أم القرى (١٤٠٨).
-ابن النحوية (ت٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تحقيق/ حسن محمد عبد الرحمن- جامعة أم القرى- (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

ثانيًا: المطبوعات

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ - ١٩٩٨م.
-الأصول في النحو لابن السرَّاج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب تحقيق. د/ فخر صالح قدارة، دار الجيل (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بيروت.
-الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الثانية دار العلوم ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق/أ. د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين- دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
-تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق د/ عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم.
–التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
–الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، و أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
–حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى (١٤١٧هـ–١٩٩٧م).
–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
–سبك المنظوم، وفك المختوم لابن مالك، تحقيق/ أ.د عدنان محمد سلمان، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث– الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).
–شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن السيرافي تحقيق د/ محمد الريح هاشم – دار الجيل – الطبعة: الأولى ١٤١٦ – ١٩٩٦م.
–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى١٤١٩هـ
–شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وصاحبه – هجر للطباعة والنشر – الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.
–شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح – وزارة

الأوقاف العراقية (١٤٠٠هـ).
-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، و د/ يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة تحقيق/ د. محمد محمد داود، دار المنار - (٢٠٠٠م)
-شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ت٨٤٥هـ، تحقيق ودراسة د/ سعد محمد عبد الرازق أبونور- مكتبة الإيمان-المنصورة، الطبعة: الأولى (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م).
-شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
-شرح المفصل لابن يعيش تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر- مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة - الطبعة: الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٤م.
-شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق/ موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
-الصافية في توضيح الكافية للسرهندي (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق/ أبي عبيد الله محمد جان بن عبد الله النعيمي، دار النعيمي للنشر والتوزيع.
-الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي، تحقيق/ الشيخ أحمد عزو

عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي- الطبعة الأولى١٤٣٠هـ.

-الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات - جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ)

-مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد تحقيق/ عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي-اليمن، الطبعة الأولى،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-معاني القرآن للأخفش الأوسط تحقيق د/هدى محمود قرَّاعة، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى(١٤١١هـ).

-معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج، عالم الكتب-بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٨هـ.

-معاني القرآن للفرَّاء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين- دار الكتب المصرية، الطبعة: الثالثة (١٤٢٢هـ).

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ

-المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٥ - ١٩٩٤م، وعالم الكتب. - بيروت.

-النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم تحقيق د/ محمد جمعة حسن نبعة - مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية - اليمن - الطبعة: الأولى ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق /عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.